

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون



الجلسة العامة ٢١

الجمعة، ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غورياب (ناميبيا)

في العالم. والواقع أن الأمم المتحدة، بعضويتها التي تضم الآن ١٨٨ دولة، أصبحت عالمية حقا. وأود أن اغتنم هذه الفرصة لأرحب بكريباس وناورو وتونغا هنا في أسرة الأمم المتحدة.

وتواجه الأمم المتحدة اليوم مجموعة من القضايا الدولية تختلف اختلافا واسعا عن القضايا التي كانت موجودة قبل أربعة وخمسين عاما عندما أنشئت المنظمة. فلم تعد معظم التهديدات التي يتعرض لها الأمن والاستقرار الدوليين مبعثها الدول، بل إنها ناشئة عن العجز في أداء العمل أو الاختلال الوظيفي من جانب الدول. ومع ذلك، فإن عواقب هذه التهديدات تماثل في الشدة تهديدات الدول فيما مضى. ومن التحديات التي تعين على العالم أن يواجهها في السنوات الأخيرة: الإرهاب، والفساد، والانهايار الاقتصادي، والإشعاعات التي تنجم عن تعطل المفاعلات النووية، والهجرة بأعداد غفيرة، والنزاعات الإثنية. ومن الأمثلة الحية لأنواع الجديدة من التهديدات التي نواجهها اليوم الصراع العنيف في تيمور الشرقية، والتطهير العرقي في كوسوفو، وتجدد تصاعد العنف في الشيشان مؤخرا.

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد غمباري (نيجيريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لوزير خارجية استونيا معالي السيد توماس هندريك إيلفس.

السيد أيلفس (استونيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ كلمتي بتهنئة السيد ثيو بن غورياب على انتخابه رئيسا للدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة. وأتمنى له كل نجاح وتوفيق في اضطلاعاه بمهامه.

تنعقد الجمعية العامة حاليا للمرة الأخيرة قبل جمعية الألفية. وأعتقد أنه من المناسب أن ننظر في مستقبل الأمم المتحدة وكيف نعد منظمنا للقرن الحادي والعشرين.

إن الأمم المتحدة لا تزال، بعد أربعة وخمسين عاما من إنشائها، أكبر منظمة حكومية دولية متعددة المقاصد

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

قائمة في عام ١٩٤٥؟ وقد تغيرت الجهات الضامنة للاستقرار في العالم وأكبر المساهمين فيه بصورة أساسية في خلال نصف قرن من الزمان. ونحن لسنا بحاجة إلى الدخول في مناقشة عما إذا كانت المبررات الأخلاقية والقانونية التي انبنت عليها عضوية مجلس الأمن في أعقاب الحرب العالمية الثانية لا تزال ملائمة لعصر ما بعد الحرب الباردة.

وتبعاً لذلك فإن هناك مجالاً آخر حيث تعتقد استونيا أنه لا بد من القيام بإصلاحات فيه ألا وهو مجال المجموعات الإقليمية غير الرسمية التي توفر الأساس للإجراءات الانتخابية. فالعديد من هذه المجموعات يقوم الآن على الانحياز الإيديولوجي والجيو-سياسي لعصر الحرب الباردة والذي لم يعد ذا صلة بالواقع. وبعد مضي عقد على انتهاء الحرب الباردة فقد اختفت القسمة بين الشرق والغرب، والمجموعات الإقليمية الناتجة عن تلك القسمة، مثل مجموعة شرق أوروبا لم يعد لها معنى. ولكي نجعل هياكل الأمم المتحدة تتوافق مع حقائق اليوم، ينبغي لتلك المجموعات الإقليمية أن تصبح مجموعات جغرافية حقاً.

واسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويمكننا أن نتفق جميعاً على أن الأمم المتحدة ظلت عبر السنين أكثر نجاحاً في هذا الجانب. وقد كرست منظومة الأمم المتحدة من الاهتمام والموارد للتنمية أكثر من أي جهد آخر في المساعدة الدولية. وعلى الرغم من أن هذه الأنشطة غير السياسية قد لقيت اهتماماً أقل من الجهود المبذولة في ميدان حفظ السلام والدبلوماسية، فإنها لا تقل أهمية. وقد انتفع العديد من البلدان، بما فيها بلدي، من مساعدة الأمم المتحدة. ولكننا نعتقد أن الوقت قد حان للبدء برد الجميل.

وأن توفير المساعدة الإنمائية والإنسانية نتيجة منطقية وأخلاقية لعضويتنا في المجتمع الدولي. وينبغي أن يكون هدف كل بلد. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن معظم أنشطة الأمم المتحدة، سواء في ميدان حفظ السلام أم في المساعدة الاقتصادية، تصبح تقريباً على نحو ثابت أنشطة دائمة. إلا أن الدوام ليس دلالة على النجاح؛ وإنما هو دلالة على الفشل. ولذا ينبغي للأمم المتحدة أن تركز أكثر على الأعمال الوثائية وعلى تنفيذ برامج مخطط لها جيداً وأهدافها محددة على نحو جيد مع وضع استراتيجية

وللأمم المتحدة دور حاسم تضطلع به في مكافحة هذه التهديدات الدولية وغيرها. إلا أنه يلزم إجراء إصلاحات هيكلية جادة قبل أن يكون بإمكانها بدء الاضطلاع بدور أكثر نشاطاً في النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة.

وترى استونيا أن من هذه الإصلاحات ينبغي أن تتركز أولاً وقبل كل شيء على مجلس الأمن. إن مجلس الأمن الذي كان القصد منه أصلاً من الناحية الرسمية أن يكون حجر الزاوية في نظام الأمن الجماعي، أسندت إليه سلطة تنفيذية قوية. ومع ذلك، فإنه يجري تحدي هذه السلطة على الصعيد العملي. ونتيجة لتكرار فشل المجلس أو عجزه عن اتخاذ الإجراءات اللازمة أصبحت نظرة البلدان التي تعاني من حالات أزمات، إلى المجلس تتضاءل شيئاً فشيئاً. وبغية تمكين الأمم المتحدة من تلافى تدني مركزها إلى مركز هيئة تضع معايير ولكنها لا تكون قادرة على ضمان تنفيذ تلك المعايير، ينبغي إصلاح إجراءات التصويت وآلياته الموجودة في أقوى جهاز من أجهزة الأمم المتحدة.

وتتمثل القضية الأساسية في هذا الصدد في ممارسة التصويت، وليس في مسألة العضوية غير الدائمة التي كثر الخوض فيها. لقد أدت الممارسة غير المسؤولة في كثير من الأحيان في استخدام حق النقض، أو حتى التهديد باستخدامه بتواتر أكثر، إلى إعاقة مجلس الأمن وتقويض شرعيته. ونشهد بتواتر أكثر فأكثر بعض الأعضاء الدائمين يتخذون إجراءات تخدم مصالحهم المحلية وأهداف سياستهم الخارجية في مجالات لا صلة لها بالقضية قيد النظر. إننا نحن الذين أعطينا هذه الولاية للمجلس بوصفنا الدول الأعضاء. لذا ينبغي لنا أن نطلب إلى الأعضاء الدائمين أن يستخدموا حق النقض بأقصى قدر من المسؤولية، حتى قبل أن يكون بوسعنا تنفيذ الإصلاحات المطلوبة.

وإذ نلتفت حولنا في هذه القاعة، أو ننظر إلى ما يدور في العالم، يمكننا جميعاً أن نلاحظ أن العالم اليوم لم يعد، بفضل الله، كما كان قبل نصف قرن مضى. لقد أنشئت الأمم المتحدة لصون السلام في أعقاب الاضطرابات التي حدثت في الحرب العالمية الثانية. ونحن اليوم في العقد الثاني من النظام الذي جاء بعد انتهاء الحرب الباردة، وقد تخلص جيلاً من المشاكل التي كانت تواجه أجدادنا. فلماذا نتقيد بنظم عفا عليها الدهر ولا تزال قائمة على أساس علاقات القوى التي كانت

لكي تعكس حقائق اليوم. ولنجعل الأمم المتحدة منظمة تواصل الاضطلاع بدور حيوي وبارز إلى مدى بعيد في الألفية الجديدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، معالي السيد سومسافات لينغسافاد.

السيد لينغسافاد (جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية) (تكلم باللاوية؛ وقدم الوفد نصا بالفرنسية): إن انتخاب السيد غوري راب بالإجماع لرئاسة الجمعية العامة في هذه الدورة الرابعة والخمسين يمثل إشادة حارة بناميبيا وشعبها البطل، المعروف جيدا بكفاحه المضطر ضد الهيمنة الأجنبية ودفاعه الدؤوب عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ولأنني أعرف مهارته وخبرته الواسعة في العلاقات الدولية، فإنني أعتقد أن عمل الجمعية العامة في هذه الدورة تحت قيادته الحكيمة سيكفل بالنجاح.

وأود أيضا أن أغتتم هذه الفرصة لأعرب عن تهانتي الخالصة للسيد كوفي عنان، الأمين العام للمنظمة، على عمله لإصلاح وتجديد حيوية الأمم المتحدة، وكذلك التزامه الثابت بخدمة السلم والتنمية في جميع أرجاء العالم.

وإذ يتوارى هذا القرن الذي تميز بالتغيرات السريعة، فإننا نواجه تحديات ولكن نتاح لنا أيضا فرص عديدة. وقد أصبحت العولمة مشكلة في جميع أرجاء العالم. فبينما أدى التقدم التكنولوجي وعولمة الإنتاج والتمويل إلى الازدهار والتحديث في العديد من البلدان، وخاصة في العالم النامي، فإن أغلبية كبيرة من الناس لا تزال تعيش في فقر دائم. وحماية البيئة، والقضاء على الفقر ومكافحة المخدرات وجميع أشكال الإرهاب أصبحت أيضا مشاكل ملحة تقتضي عملا متضافرا على الصعيد العالمي.

وفي مواجهة هذه الحالة، يتعين على المجتمع الدولي بصورة أكثر إلحاحا، أن يتخذ تدابير جماعية ملموسة حتى يمكن الأمم المتحدة من تخصيص جانب أكبر من مواردها للتنمية الاجتماعية والاقتصادية من أجل بناء حياة أفضل لجميع شعوب العالم، ولا سيما أشدها فقرا. فإذا كان للأمم المتحدة أن تتصدى لتلك التحديات

واضحة للخروج. وهذا بدوره من شأنه أن يشجع على النجاح والتنمية الإيجابية وليس الاعتماد على الآخرين.

وتقدر استونيا وظيفته الأمم المتحدة بوصفها منظمة معيارية تضع المعايير الدولية والمبادئ العالمية لأعضائها. والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي شهدتها هذه السنة، بما في ذلك عمليات القتل وعمليات الطرد الجماعي التي تذكرنا بتلك العمليات التي مر بها بلدي قبل ٥٠ سنة مضت، تبرهن على أنه من المهم أكثر من أي وقت آخر على الإطلاق أن تلتزم البلدان بالمعايير والقواعد الدولية في ميدان حقوق الإنسان. والأمم المتحدة بوصفها المنظمة الوحيدة العالمية حقا ينبغي لها أن تضطلع بدور أكبر في التحقق من أن المبادئ العالمية، الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، تطبق على نحو عادل وكامل. وسعيا لتحقيق هذا الهدف فإنني أهاب بكل البلدان أن تدعم بكل إخلاص أنشطة مفاوضات الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

وفي كل سنة هناك المئات والآلاف من الأشخاص الأبرياء يلقون حتفهم نتيجة لأعمال الإرهاب الوحشية. واعتمدت الجمعية العامة عددا من القرارات لمكافحة الإرهاب، وقد اعتمدت حتى الآن ما لا يقل عن ١١ اتفاقية مضادة للإرهاب. وفي ضوء الهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخرا في روسيا، نعتقد أن مكافحة الإرهاب ينبغي أن تستمر بمزيد من الحماس. وتنبغي إدانة الإرهاب عالميا بشتى أنواعه واستئصاله. ولكن في ذات الوقت، لا ينبغي لمكافحة الإرهاب أن تكون ذريعة لارتكاب انتهاكات جسيمة مماثلة لحقوق الإنسان، وللاحتجاز بالقوة وطردها عشرات الألوف من الأشخاص الأبرياء من بلد ما دون إجراءات قانونية عادلة ولمجرد لون بشرتهم أو خلفيتهم الإثنية.

واسمحوا لي أن اختتم بوضع كلمات عن التمويل. إذا كان للأمم المتحدة أن تدخل القرن الحادي والعشرين بوصفها منظمة جادة وفعالة، يجب علينا أن نلتزم بالحقائق الاقتصادية. وهذا يعني الإصلاح الإداري، وعدم الزيادة المطلقة في الميزانية وتحمل المسؤولية المالية بالإضافة إلى الالتزام القوي من جانب جميع البلدان بأن تدفع أقساطها.

وفحوى رسالة استونيا هي أن العالم قد تغير تغيرا هائلا في نصف القرن الماضي. فلنجعل المنظمة تتكيف

وكما نعرف جميعا، فإن مسألة إصلاح المجلس ليست مسألة بسيطة. وعلينا أن نتحلى بالصبر، وأن نواصل المناقشات، وأن نستفيد من قوة الدفع التي أوجدناها، حتى يمكننا تحقيق الهدف الرامي إلى إضفاء قدر أكبر من الشفافية والمشروعية، وقبل كل شيء المصادقية، على هذا الجهاز.

وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية التي تضي سياساتها الثابتة القائمة على السلم والصدقة والتعاون، تعتبر أن استخدام القوة ضد دولة مستقلة ذات سيادة دون تفويض من مجلس الأمن، مهما كانت الذرائع، هو عمل يتنافى مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ونحن نؤمن بأن جميع المنازعات، مهما بلغت درجة تعقيدها، يجب أن تسوى من خلال المفاوضات وحدها.

ويسعد بلدي، اقتناعا منه بأهمية السلام في الشرق الأوسط، أن إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية قد استأنفتا مفاوضات جادة، أدت إلى التوقيع على مذكرة شرم الشيخ في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. ومن الضروري للغاية أن تواصل الأطراف المعنية مباشرة تلك المفاوضات لتسوية مشكلاتها على أساس القرارات والاتفاقات القائمة. وهذا من شأنه إفساح السبيل أمام السلام والتعاون والتعايش السلمي بين شعوب المنطقة.

ومن بين المظالم الصارخة السائدة في العالم، لا يمكننا أن ننسى الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على جمهورية كوبا منذ أكثر من ٤٠ سنة. ونحن نرى أن على الولايات المتحدة أن تنهي هذه العملية، التي تتعارض مع الاتجاه العالمي السائد حاليا نحو التعاون الاقتصادي الدولي لتحقيق التنمية.

وما برح السلم في شبه الجزيرة الكورية هشاً. ونحن نناشد البلدان المعنية أن تبدي أقصى قدر من ضبط النفس، وأن تواصل حوارها بهدف استعادة التفاهم المشترك والسعي معا للتوصل إلى حلول من شأنها تلبية تطلعات الشعب الكوري إلى إعادة توحيد شطري الجزيرة سلمياً، لأن هذا يسهم في تعزيز السلم والاستقرار والتعاون في المنطقة.

ومنذ ٩ تموز/يوليه ١٩٩٩، شهدنا تجدد التوتر في مضيق تايوان. وتؤكد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مرة أخرى موقفها الثابت وهو أن تايوان

بوصفها المنظمة العالمية الوحيدة، فإنها تحتاج إلى القدرة التي تمكنها من العمل في ظل ظروف عالمية جديدة ومتغيرة وإلى التكيف مع تلك الظروف.

ومع انتهاء العالم ذي القطبين، راود الأمل كثيرا من البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في انتهاء الحقبة النووية كذلك. ومن هنا، وقّعت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنبا إلى جنب مع غيرها من البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا، التي دخلت حيز النفاذ في عام ١٩٩٧. كما وقّعت على الإعلان المشترك الصادر في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨، الذي وقع عليه وزراء خارجية أيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا وسلوفاكيا والسويد ومصر والمكسيك، ونيوزيلندا واستهدفت إنعاش الجهود الرامية إلى عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. ومثل هذه الخطوات الإيجابية ستساعدنا جميعا على إقامة عالم خال من الأسلحة النووية بالتدريج، ومن ثم إيجاد ضمانات هامة لبقاء البشرية.

ولا بد من إصلاح المنظمة لضمان السلم والنهوض بتنمية بلدان العالم كافة، والتكيف مع الظروف العالمية الجديدة، وبذلك يمكنها الوفاء بولايتها وتحقيق أغراضها. وجميع البلدان هنا في الأمم المتحدة تتمتع بمركز متساو بما يتفق مع مبدأ المساواة في السيادة بين الدول. ونحن هنا في الأمم المتحدة نمجد مبادئ عدم استخدام القوة ضد استقلال الدول أو سيادتها وعدم التهديد باستخدامها، وتسوية المنازعات تسوية سلمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ولا يمكننا عند الكلام عن إصلاح الأمم المتحدة، أن نلتزم الصمت إزاء العمل الدقيق الجاري في إطار الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، حيث طُرحت فيه عدة مبادرات هامة. وموقفنا من هذا الموضوع معروف جيدا، وجرى إيضاحه في الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة، وهو: إننا نؤيد زيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين على السواء تمشيا مع مبدأ التوزيع الجغرافي العادل، آخذين في الاعتبار أهمية البلد المعني. وكجزء من الجهد المبذول لتحقيق ذلك الهدف، فإن بعض البلدان - على الأخص مثل اليابان وألمانيا والهند - يمكنها أن تصبح أعضاء دائمين في مجلس الأمن بعد إعادة هيكلته

ممكن التوصيات المعتمدة في آب/أغسطس الماضي في نيويورك في الاجتماع الرابع للخبراء الحكوميين من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور وممثلي البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية.

وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وعلى مدى العام المنصرم، توحد شعب لاو المتعدد الأعراق توحدا قويا وأخذ يعمل بنشاط من أجل التنمية الوطنية، ولا سيما في مجال الانتاج الزراعي. وقد يسر هذا تحقيق الاكتفاء الذاتي من انتاج الأرز بل والاحتفاظ بشيء من الفائض للاحتياط. وشجع هذا الإنجاز على تخفيف آثار الأزمة الاقتصادية والمالية في المنطقة. ويتواصل ضمان الاستقرار السياسي والوثام الاجتماعي في ربوع البلد، وهما الشرطان الضروريان لتعزيز تنميتنا الوطنية الاقتصادية الاجتماعية المتواصلة، تمشيا مع سياسة التجديد التي ننتهجها.

وعلى الصعيد الدولي فإن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تواصل بذل جهودها لتعزيز وتوسيع نطاق علاقاتها الخارجية وتعاونها، ولا سيما مع البلدان المجاورة، وهي تتعاون مع الأعضاء الآخرين في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في تنفيذ خطة عمل هانوي ورؤيا ٢٠٢٠ للتقدم والازدهار في المنطقة.

وتظل مسألة المخدرات شاغلا رئيسيا في الحياة اليومية في جنوب شرقي آسيا. وفي هذا الصدد، بذلت حكومتي جهودا كبيرة لتخفيض الإنتاج السنوي من الأفيون، وتشن معركة ضاربة ضد المخدرات حظيت بنتائجها بعظيم تقدير المجتمع الدولي. وفي الوقت نفسه نعكف بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات على وضع استراتيجيات للاستئصال الفعلي لإنتاج الأفيون على مدى الأعوام الستة المقبلة. وأناشد المجتمع الدولي في هذا الصدد، أن يسهم في تمويل البرنامج المذكور وصولا إلى تحقيق تلك الأهداف.

ويظل إنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب والفقر والجوع والمرض هدفا أساسيا يحسده ميثاق الأمم المتحدة. وإدراكا من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لهذا الهدف الأنبيل فإنها لن تدخر جهدا في تقديم إسهامها المتواضع ولكن الإيجابي.

هي جزء لا يتجزأ وغير قابل للتصرف من الصين، وأن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الممثل القانوني الشرعي الوحيد للشعب الصيني بأسره.

وعلى مدى السنتين الماضيتين، سرعان ما أثرت الأزمة المالية التي حدثت في جنوب شرقي آسيا بأسره، ودرجات متفاوتة، على المناطق الأخرى - بل وعلى العالم كله في الواقع. واليوم تبدو في بعض البلدان بوادر تحسن اقتصادي، ولكن ليس هناك بعد ما يشير إلى أن الاقتصاد العالمي يسير على طريق الانتعاش الحقيقي. وفي ضوء هذه الأزمة وحقيقة أن البلدان كبيرها وصغيرها، الصناعية والنامية، يتزايد التكافل فيما بينها، يجب على المجتمع الدولي أن يعمل سويا للتوصل إلى حل فعال للأزمة، من أجل النهوض بالنمو في جميع أنحاء العالم وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

ومنذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في كوبنهاغن عام ١٩٩٥ تعزز النضال ضد الإفقر. إلا أنه من الواضح أن البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا من بينها، لا يمكنها إنجاز هذه المهمة الضخمة وحدها دون الحصول على ما هو ضروري من دعم ومساعدة من المجتمع الدولي. وفي هذا السياق فإننا نعتبر أن اجتماع المتابعة الخاص المزمع عقده في عام ٢٠٠٠ سيتيح الفرصة للمجتمع الدولي لاستعراض الحالة من أجل اتخاذ التدابير الضرورية لتحقيق الأهداف النبيلة التي توخاها مؤتمر القمة.

وعلى مدى سنوات، ظلت المشاكل الخاصة بالبلدان النامية غير الساحلية، تناقش في مختلف المؤتمرات والاجتماعات الدولية. وعلى الرغم من اتخاذ تدابير كثيرة على كل من الصعيدين الوطني والدولي، فما زالت تلك المشاكل بعيدة عن الحل.

تولى الرئيس الرئاسة.

إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية التي يشرفها أن تكون رئيسة مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، تتعاون بنشاط مع البلدان الأعضاء الأخرى بغية انشاء وصيانة نظام فعال وقائم بذاته للنقل والعبور. وتتطلب هذه المهمة الضخمة الدعم والمساعدة من المجتمع الدولي بأسره كي تلبى بلداننا احتياجاتها الخاصة. ومما هو أكثر من ضروري أن تترجم إلى واقع في أقرب وقت

والمؤسسين في هيكلنا ومنظومتنا على اختلافهم؛ فهذه بالتحديد هي مصادر ارتياحنا.

واليوم، وبعد أقل من ١٠٠ يوم على بداية القرن الجديد والألفية الجديدة ندرك بشغف أهمية توقيت مناقشاتنا. وتتسم دورتنا الرابعة والخمسون بأهمية خاصة من حيث أنها تتيح لنا جميعا الفرصة، لا لاستعادة التأمل في الأحداث الهامة الماضية في القرن فحسب، بل ولبحث سبل ووسائل بث دينامية متجددة في مستقبل العلاقات الدولية.

إن الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا في الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة يجب أن تنفذ بأسرع ما يمكن. وبوسعنا أن نحقق ذلك عن طريق تضافر الجهود وتصميمنا المشترك على النجاح. بيد أننا لكي نفعّل هذا، يجب أن نتقدم على عجل في تطبيق التدابير اللازمة لإعادة هيكلة منظمتنا.

ونؤكد مجددا تأييدنا لموقف منظمة الوحدة الأفريقية المتعلق بضرورة توسيع عضوية مجلس الأمن. لإعادة هيكلة ذلك الجهاز يجب أن تقوم على مبادئ الديمقراطية والشفافية والعدالة في التوزيع الجغرافي. أما عن مسألة حق النقض فلا مجال، في رأينا، للمواردية؛ فإما أنه يعطى لكل الأعضاء الدائمين وإما أن يلغى.

ويدفعنا حضورنا ومشاركتنا التفاعلية في هذا الجمع الأممي إلى أن نتشارك في التفكير بشأن المواضيع المحددة التي تمثل تحديات تتسم بأعلى الأولويات في نهاية القرن، ولا سيما مسائل الصراع المسلح وصون السلام ونزع السلاح والإرهاب الدولي والديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية البشرية والاجتماعية الاقتصادية.

وبينما يتم التعجيل بتكامل مجتمعنا العالمي كانت نهاية عصر المواجهة الأيديولوجية قد أدت إلى إنتشار صراعات ذات طابع سياسي أو اجتماعي اقتصادي أو عرقي أو ثقافي أو ديني.

فهناك حاجة للتأكيد على أن أضعف قطاعات المجتمع - ولا سيما الأطفال والنساء وكبار السن - هم أول الضحايا في جميع حالات الصراع هذه. ولذا فإن مدغشقر تتشاطر الشعور بالارتياح العام إزاء اعتماد

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة بعد ذلك لوزيرة الشؤون الخارجية في مدغشقر، معالية السيدة ليليا هانيترا راتسيفاندر يامانا.

السيدة راتسيفاندر يامانا (مدغشقر) (تكلمت بالفرنسية): ستكون مشاطرتنا لهذا الأمر موضوع بياني من هذه المنصة لأن ثقافة المشاطرة هي التي ينبغي أن توجه أعمالنا الآن أكثر من أي وقت مضى ونحن في نهاية هذه الألفية التي تصادفت فيها العولمة مع الفقر وعدم الاطمئنان والعيوب الاجتماعية والكوارث الطبيعية.

وأود أن أعرب في البداية، سيدي الرئيس، عن ارتياحنا لرؤيتكم توجهون أعمال هذه الدورة الرابعة والخمسين. وأود، تمشيا مع كل الآخرين وباسم وفد مدغشقر أن أعرب عن إيماننا الراسخ بأن سمعتكم على المسرح الدولي هي من الأصول التي توجه مناقشاتنا نحو تحقيق النتائج المشجعة. فأنتم دبلوماسي موهوب وممثل جدير بالتقدير لشعب أصبح رمزا للبطولة والوطنية وتمتعون بثقتنا وتأييدنا وإعجابنا.

ونود أيضا أن نشيد بسلفكم، الوزير ديدير أوبرتي، ممثل أوروغواي، الذي حمل الشعلة ونقلها بكل الجدارة والإصرار اللذين كنا ننتظرهما منه.

ثم إننا نقدم شكرنا وتقديرنا للأمين العام على تفانيه وديناميته الرشيدة. فقد عرف كيف يكون المتحدث باسم التطلعات نحو الوثام والعدالة والتقدم. وبتوجيهاته النيرة وزعامته أصبحت منظمتنا اليوم مهيأة على نحو حسن الدخول القرن الحادي والعشرين.

وأود أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين قبلي في الإعراب عن التحية والترحيب بممكلة تونغا وجمهورية كيريباس وجمهورية ناورو، التي زادت في اتساع مجتمع أممنا المتحدة. فليشاركونا المثل النبيلة التي جمعتنا وأبقتنا معا وهي المساواة بين الشعوب في ظل القانون، واحترام سيادة كل دولة، والديمقراطية والسلام.

ونشاطر كل الناس الاعتراز بالانتماء إلى أسرة الأمم المتحدة الكبيرة، محفل اجتماعاتنا ومناقشاتنا واتخاذ قراراتنا وتضامنا؛ ونتشاطر القيم التي توفر الأسس لمجتمعنا الدولي، ونتشاطر برامج التعاون الحيوية التي تنفذ بطريقة نموذجية فيما بين جميع الفاعلين

الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وبالرغم من ذلك، فإننا نرى أن هذه التدابير ينبغي أن تتماشى ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، مثل احترام سيادة الدول، واحترام السلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ولئن كنا ندرك فائدة عمليات حفظ السلام، فإن مدغشقر ترى أن نزع السلاح لا ينفصل عن أي جهد لتوطيد السلام. والواقع أن تزايد الطابع المميت للصراعات يرتبط بالافراط في تراكم الأسلحة الخفيفة، ويقدر الآن وجود ٥٠٠ مليون قطعة منها. ونرى أنه يجب حسم المسألة في مصدرها، لأن جميع بؤر التوتر تظل مشتتة من الناحية العملية بسبب إنتاج وبيع هذه الأسلحة والاتجار غير المشروع بها. ومدغشقر، بوصفها طرفاً في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة والاتجار غير المشروع بها، تؤيد فكرة عقد مؤتمر دولي بشأن التجارة غير المشروعة في الأسلحة بجميع جوانبها.

وإذ نقلب صفحة ألفية لطختها الحروب والصراعات، فإن نزع السلاح العام يجب أن يكون هدفاً مشتركاً ومتشاطراً بيننا، وفي هذا الصدد، صدقت مدغشقر في ٢٥ آب/أغسطس من هذا العام على اتفاقية أوتاوا لمكافحة الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ومدغشقر، اقتناعاً منها بأنه لا يمكن وجود أمن في عالم يعج بالأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، فإنها ترحب بعقد المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في العام المقبل.

ومن الشواغل التي يحفل بها عصرنا النضال ضد الإرهاب الدولي، وهو نضال ينبغي لنا أن نكون متحدين فيه اتحاداً راسخاً. ولهذا نود أن نؤيد وضع مشروع اتفاقية دولية لوقف تمويل الإرهاب. ومشاركتنا النشطة في مؤتمر القمة الأخير الذي عقدته منظمة الوحدة الأفريقية، في الجزائر في اعتماد اتفاقية لمنع الإرهاب ومكافحته تدل على تصميمنا على استئصال هذه الآفة. وعلاوة على ذلك، وقعنا في هذا الوقت بالذات على الاتفاقية الدولية لكبح التفجيرات الإرهابية.

وفي وقت يتشاطر جميع سكان الكوكب الرغبة في العيش في عالم يخلو من أهوال العنف، والتمييز والاستبعاد، فإن احترام المبادئ الديمقراطية لم يعد مجرد قاعدة سلوك؛ بل أصبح ضرورة مطلقة. ولذا فإننا نحض المجتمع الدولي على أن يدين بحزم أي استيلاء على

مجلس الأمن للقرارين ١٢٦١ (١٩٩٩) و ١٢٦٥ (١٩٩٩) بشأن حماية المدنيين في حالات الصراع المسلح.

وهناك بعض الإشارات التي تبعث على الارتياح والأمل: التوقيع على مذكرة شرم الشيخ في ٤ أيلول/سبتمبر؛ والتوقيع في لومي في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٩ على اتفاق السلام بشأن الصراع في سيراليون؛ واتفاق وقف إطلاق النار الذي وقعه الأطراف الرئيسية في الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٩. وبالرغم من ذلك نشير مع الأسف إلى أن العديد من بؤر التوتر لا تزال مشتتة أو يجري إشعالها في أنحاء العالم. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك الحالات المأساوية في أنغولا والصومال وأفغانستان وكوسوفو.

وفيما يتعلق بتييمور الشرقية، ثني مدغشقر على الجهود الشجاعة التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية أثناء العملية الانتخابية. ونرحب على وجه الخصوص باعتماد مجلس الأمن مؤخراً القرار ١٢٦٤ (١٩٩٩)، المتعلق باتخاذ تدابير حاسمة لانتهاء الأزمة وضمان الاحترام الدقيق لحقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بالصحراء الغربية، تؤيد مدغشقر مبادرة الأمم المتحدة لتنظيم إجراء استفتاء حر وصادق وغير متحيز، بالإضافة إلى تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

ونحن في مدغشقر عشنا في كنف السلام، إلا أننا كنا ندرك على الدوام ضرورة المحافظة على المحيط الهندي منطقة سلام، ولذا فإننا نشعر بالقلق إزاء الحالة في جزر القمر، جارتنا القريبة. ولذا فإننا نرحب بفرصة استضافة المؤتمر المشترك بين أبناء جزر القمر الذي عقد في انتاناناريفو في نيسان/أبريل من هذا العام، تحت إشراف منظمة الوحدة الأفريقية. وأنتنا نحث المجتمع الدولي على مواصلة الجهود لتنفيذ اتفاق انتاناناريفو وإقامة دولة ديمقراطية وموحدة في جزر القمر.

ولقد صادف العام الماضي الذكرى السنوية الخمسين لانشاء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. واننا نحيا المبادرات الرامية إلى اقامة التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وبين الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية مثل الجماعة

ولذا فإن مزايمنا مشروعة كما كانت دوماً، في حين أن جهودنا من أجل التنمية يعوقها استمرار تدهور معدلات التبادل التجاري وتعاضمها بصورة دائمة، واعتمادنا الشديد على رأس المال الخارجي، والتركيز غير المتناسب للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات اقتصادية تكون امكانية الوصول إليها محدودة.

ومع أننا لا نرغب في التقليل من شأن مزايا ظاهرة العولمة التي لا مناص منها، تظل مخاوفنا عميقة إزاء بروز عالم أحادي القطب، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى تعزيز التهميش وعدم الاستقرار وانعدام الأمن؛ ويقلل مجال المناورة المتاحة أمام حكوماتنا أو قدرتها على التصرف؛ بل ويؤثر أحياناً في ممارسة بلداننا لسيادتها.

لذلك نحن نقول "لا" للعولمة الانتقائية حينما يتعلق الأمر بالتحريم، حيث أننا ندعى إلى تحرير تجارتنا، واستثمارنا وتدققنا المالية بوتيرة متسارعة، في حين أن هذه الدعوة إلى التحرير تقل قوة في حالة المنتجات التي لبلداننا فيها مصلحة أو فيما يتعلق بتعزيز الوصول إلى المعرفة والتكنولوجيات.

وافتقار النظام العالمي الجديد إلى الاتساق ينطبق أيضاً على الروابط بين برامجنا للتكيف الاقتصادي وأهدافنا الاجتماعية والبيئية المتعددة: أي مكافحة الفقر، وإنشاء البنى الاجتماعية الأساسية، وشبكة الأمان، وحماية مواردها البيئية وتنميتها.

وإذ لا نشك في الالتزامات التي أعلنتها مدغشقر لشركائها في التنمية، فإنها تعرب عن تضامنها مع جميع البلدان النامية بالدعوة إلى تحسين التكامل داخل النظام الاقتصادي العالمي، مما يسمح بالتشجيع على تحقيق نمو منظم ومتجانس اجتماعياً يكون له وجه إنساني وإيكولوجي.

إن التحديات عديدة ومتنوعة. ويظل القضاء على الفقر يمثل أولوية لنا. ومافتننا نعتقد بأن هذه المشكلة لن تحل إلا إذا تسارعت وتيرة النمو الاقتصادي وحافظ عليها. ويجب أن تتضمن الاستراتيجية الدولية لمكافحة الفقر تدابير ملموسة لتعزيز الجهود الوطنية في مجالات مثل إيجاد فرص العمل وتحسين عمل الأسواق والمؤسسات الاجتماعية والسياسية، ومشاركة المجموعات الضعيفة مشاركة نشطة في التنمية.

السلطة بالوسائل غير الديمقراطية. والأمم المتحدة، بوصفها الضامن الرئيسي للقيم العالمية، مطالبة بالاضطلاع بدور رائد في هذا المجال.

وعلى عتبة القرن الحادي والعشرين، أصبح من الالتزام العمل على تعزيز التنمية البشرية وحقوق الإنسان. وهذه السنة ١٩٩٩ - السنة الدولية لكبار السن - ذات أهمية حاسمة بالنسبة لتنفيذ خطة عمل فيينا الدولية للشيخوخة لعام ١٩٨٢. ولذا ترحب مدغشقر بمبادرة عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠٢ تكرر لتحديث خطة العمل هذه.

والحق في التنمية لا ينفصل عن الممارسة الفعالة لحقوق الإنسان. ويجب أن يحظى بالتأييد والتضامن الدوليين لكي تشمل التنمية جميع البشر، وليس قلة ذات امتيازات. ومدغشقر من جانبها لم تدخر جهوداً لتعزيز قدراتها المؤسسية. وتم إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان ومكتب للمراقب عن حقوق الإنسان. وكذلك وقعنا على اتفاقات مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان من أجل تعزيز حقوق الإنسان.

وإدراكاً من مدغشقر بانتعاش الاتجار عبر الحدود الوطنية بالنساء والأطفال وكذلك بأشكال حديثة من الاستعباد، فقد اعتمدت في ٢٥ كانون الثاني/يناير قانوناً يستهدف مكافحة بغاء الأطفال. وعلاوة على ذلك، فإننا رحبنا بالاتفاقيات التي وضعت تحت إشراف منظمة العمل الدولية بشأن عمالة الأطفال والفتيان. وإنني سعيد شخصياً بالتوقيع على الرسالة الموجهة إلى الأمين العام كوفي عنان، من جميع وزيرات الشؤون الخارجية، وهي رسالة تؤكد من جديد على دعمنا الذي لا يكل لمكافحة الاتجار بالبشر، وبخاصة النساء والأطفال.

ومن سنة لأخرى تستبد بنا نفس الشواغل. ولا نود أن نسميها شواغل روتينية، إلا أن جدول أعمالنا يكشف عن أنه يجب علينا أن نعاني مراراً وتكراراً من نفس الشواغل. والقرن يشارف على الانتهاء دون التوصل إلى حسم مشكلتين رئيسيتين: الفقر وزيادة أوجه عدم الانصاف الاجتماعي. فهناك بليون شخص يعيشون في فقر مدقع، بينما يتمتع بليون شخصي آخر بحياة من الرفاهية المتزايدة. وعلاوة على ذلك، أظهرت دراسة أجريت مؤخراً بأنه يمكن لنا أن نتوقع مع بداية القرن المقبل فرقا في نسبة المداخل بين البلدان الفقيرة والغنية يصل إلى حدود ١٥٠ مقابل واحد.

إن مدغشقر التي يعترف بأنها محمية طبيعية عالمية بسبب تنوعها الأحيائي الثري، تظل تشعر بقلق بالغ إزاء المشاكل البيئية. ونحن نتابع باهتمام جميع أنشطة الأمم المتحدة من أجل التنمية المستدامة ونجدد مناشدتنا شركائنا من أجل زيادة دعمهم لنا في تنفيذ برنامجنا البيئي الوطني، الذي يمر حالياً بمرحلته الثانية.

وبغية مواجهة هذه التحديات، أمامنا خياران. أولهما هو أننا على اقتناع بأن أهداف الإصلاح التي نسعى إليها لا يمكن تحقيقها إلا في إطار تجديد نشاط التعاون الاقتصادي الدولي. وسيقتضي ذلك استئناف الحوار بين الشمال والجنوب. وفي هذا السياق، ينبغي للاجتماعات الاقتصادية الدولية الرئيسية أن تهتدي بروح التضامن وبإحساس بالمسؤولية المشتركة بين مختلف الشركاء في التنمية. لذلك لا بد لنا من الدهوة إلى اتخاذ نهج عالمي ومتكامل لاستبدال المخططات القطاعية غير الكافية بالضرورة.

والخيار الثاني، الذي نرى أنه يمثل متطلباً أساسياً، يقتضي تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب. وقبل عملية التكامل داخل نظام العولمة الحتمي، من الطبيعي - بل من الضروري - أن تقوم بلدان الجنوب بتنظيم أنفسها. وتقدمنا في هذا المجال، الذي يتسم بالتشتت والانعزال، اتضح أنه بطيء. وبالطبع، نحن نقر باختلاف الأولويات والأساليب والجداول. بيد أن علينا أن نسلم بأن مرحلة تنفيذ هذا التعاون تستدعي الآن المزيد من الوحدة والمشاركة السياسية الحقيقية من البلدان الأعضاء.

وبهذه الطريقة، نحن نتصور أن تجري إعادة تنظيم للجنوب على جميع المستويات - دون الإقليمية والإقليمية والقارية والعالمية - تجمع جميع الشركاء في التنمية. وتلتزم مدغشقر بهذا النهج التزاماً تاماً. ولهذا السبب، نحن نشارك على المستويين دون الإقليمي والإقليمي داخل لجنة المحيط الهندي في تنفيذ سياسة إقليمية للتنمية المستدامة سيعتمدها مؤتمر القمة المقبل لرؤساء الدول والحكومات في ٣ كانون الأول/ديسمبر. ومدغشقر، بوصفها عضواً كاملاً العضوية في السوق المشتركة لشرق أفريقيا وجنوبها، كانت من بين أوائل الأعضاء الذين قرروا أن يطبقوا، على أساس متبادل، خفضاً للتعرفة بنسبة ٨٠ في المائة لمنتجات الدول الأعضاء. وهذه الأفضلية التعريفية مقدمة لإقامة منطقة للتجارة الحرة.

ومشكلة الديون الخارجية مشكلة سياسية ذات أهمية قصوى في العلاقات الاقتصادية الدولية وتظل تشكل عقبة حقيقية أمام نمو معظم البلدان النامية. والترتيبات والاتفاقات المنشأة لم توفر حتى الآن سوى حلول محدودة بسبب شروط الأهلية، والشروط الجديدة، والانتقائية في تقديم القروض، والإطالة المفرطة للمفاوضات، والقيود المرتبطة بالانتشار الإلزامي.

ونحن نرحب بخطة تخفيض الديون التي اعتمدت مؤخراً في مؤتمر قمة مجموعة البلدان الثمانية في كولون، بيد أن الوتيرة البطيئة التي تتحقق بها المكاسب الناجمة عن تخفيض الديون تنحو إلى الحد من آمالنا. وينبغي للمؤسسات المالية الدولية تفسير هذه الخطة على نحو مرن حتى تفيد جميع البلدان المدينة بلا استثناء. وتستحق ديون أفريقيا اهتماماً خاصاً بسبب القدرة المحدودة جداً لهذه البلدان على السداد. وتدل المؤشرات على أن الديون الأفريقية لا يمكن سدادها أبداً. لذلك نحن ندعو إلى مجرد إلغائها كلية.

ويساورنا قلق بالغ إزاء انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، التي تمثل اليوم أقل من ثلث الهدف الدولي المتفق عليه قبل ٢٠ سنة. ومن الملح أن يعكس مسار هذا الاتجاه. وبالنظر إلى أهمية هذه المسألة، نتابع مدغشقر باهتمام خاص الأعمال التحضيرية للاجتماع الدولي المعني بالتمويل الإنمائي من جميع جوانبه. والمناقشة بشأن إصلاح البنية المالية الدولية تكتسي أهمية كبرى لنا، حيث أن الهدف هو تحرير موارد إضافية ومنظورة من أجل التنمية وتعزيز الأنظمة التي تتحكم في التدفقات المالية وترصدها وتنظمها.

وفيما يتعلق بالتجارة الدولية، نحن نؤيد رسالة مجموعة ال ٧٧ الموجهة إلى الاجتماع المقبل لمنظمة التجارة الدولية في سياتل، فضلاً عن إعلان مراكش فيما يتعلق بالتحضير للدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المقرر عقدها في بانكوك أوائل العام المقبل.

وتظل مسألة السلع الأساسية تمثل مصدر قلق بالغ لبلداننا. وبالتالي نحن نؤيد الجهود التي تبذلها المؤسسات الدولية ذات الصلة، لا سيما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، لإيجاد آلية تكون أكثر فعالية من شأنها أن تمكننا من زيادة عائداتنا من الصادرات.

لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ وفي هافانا لمؤتمر قمة الجنوب، وهنا في هذه القاعة ذاتها لمؤتمر قمة الألفية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لوزير الشؤون الخارجية في الفلبين، معالي السيد دومينغو سيازون.

السيد سيازون (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أهنئكم وأنتم تتقلدون شرف ومسؤولية قيادة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين. واسمحوا لي بأن أعرب عن تقديرنا العميق لمعالي الوزير ديدبير أوبرتي، الذي قادنا العام الماضي بكفاية وبصيرة جديرتين بالتقدير، وأحيانا بروح دعاة طيبة. وأنتهز هذه الفرصة أيضا لأثني على الأمين العام لتفانيه وقيادته الملهمة في خدمة منظماتنا.

وأود أيضا أن أرحب في الأمم المتحدة بالرؤساء تيورورو تيتسو، ورينيه هاريس والملك توفأهو توبو الرابع، وبوفودهم، وبشعوب تونغنا وكيريباس وناورو، وبالزملاء الأعضاء في أسرة آسيا والمحيط الهادئ. وعضويتها في منظماتنا ينبغي أن تزيد دعم توافق الآراء العالمي بشأن السلم والتقدم في العالم.

منذ حوالي عقد انتهت الحرب الباردة ونحن الآن على مشارف قرن جديد. وطوال تلك السنوات، حققنا الكثير كأهم منفردة وكأعضاء في هذه المنظمة. ومع ذلك، فإن بحثنا الجماعي عن السلام والتقدم للجميع لا يزال مستمرا. وبعد سنوات عديدة من المناقشات البليغة، وبعد سماع العديد من المقترحات والصيغ المقنعة، انظروا إلى أي حد أمكننا فعلا أن نبرع في لغة السلام. لكن الحروب والنزاعات التي تحيق بعالمنا، حتى ونحن نتكلم، تبين أننا لم نتعلم ولم نعش على حد سواء سبل السلام على نحو تام. ومنظماتنا - كما كانت عند تأسيسها - تواجه بشبح كئيب تمثله الأعداد التي لا حصر لها من الذين يعيشون في فزع وبؤس بالغين.

والنظام العالمي الجديد الذي يروج له كثيرا، حيث تعيش الأمم في وئام وسلام، وحيث النمو والتنمية المستدامة حقان وليس ميزتين، وحيث العدالة تسود وتتعزيز حقوق الإنسان، لا يزال مجرد وعد. إننا نواجه تهديدات أكثر حداثة للسلام، والتهديدات القديمة تعاود الظهور. والفقر يتفشى على الأرض. وهناك أناس كثيرون

وعلى الصعيد القاري، نحن نرحب بالمناشدة التي أطلقت في مؤتمر القمة الاستثنائي الرابع لمنظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في سيرتي لتحقيق تكامل اقتصادي أكبر في أفريقيا. وبالفعل، أكد المشاركون في هذا المؤتمر بوضوح أن المزيد من الوحدة يمثل أحد السبل لمقاومة خطر العولمة الذي يهدد القارة. ومد غشقر، وإلى جانب جميع البلدان الأفريقية، تحت المجتمع الدولي على تقديم دعمه المادي والمالي وعلى مشاطرة قارتنا خبراته في مجال تحقيق الوحدة.

ووفقا لما جاء في قرارات الأمم المتحدة، مثلت أفريقيا في فترة التسعينات مجالا ذا أولوية للعمل من أجل مكافحة الفقر وانعدام الأمن. وفي هذا الصدد، أرحب بالالتزام المالي الذي أعلنه قبل ثلاثة أيام، أي بتاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر، السيد جيمس ولفنسون، رئيس البنك الدولي، والمتمثل في تخصيص مبلغ ١٥٠ مليون دولار لبرنامج الشراكة من أجل تعزيز القدرات الأفريقية.

ومشاركة كل دولة عضو في تشكيل أفريقيا جديدة التزام عليها. ومد غشقر التي وضعت هذا نصب عينها، بنت في السنوات الثلاث الماضية بنية ستعزز الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعاون المتعدد الوجوه. وإن مجالا كاملا من النشاط قد فتح اليوم، جامعلا جزيرتنا الكبيرة عنصرا رئيسيا في الحياة الإقليمية، والقارية والدولية.

إن مبدأ الشراكة لا يزال كامنا في أنشطة منظماتنا منذ وضع ميثاقها. ونحن متفقون على أن أية إصلاحات أجرتها أو ستجرها من المهم أن تبقي على هذا الهدف النبيل بيننا، الدعوة التي تحثنا على العمل. وهناك شراكة أيضا لا بد من القيام بها لخفض الفوارق الاقتصادية التي ظلت تتزايد خلال العقدين الماضيين؛ وشراكة لإصلاح اللاتناسق في التجارة، إن لم يكن بالفعل لإعادة تحديد تلك التجارة، ولضمان إحراز ذلك التقدم؛ وشراكة للقضاء على دور الحرب وذلك حتى يبدأ في نهاية الأمر دور السلام.

ونحن لا نزال مقتنعين بأن الأمم المتحدة وحدها هي التي ستكون حافزا حقيقيا على ثقافة السلم، والرفاه والإنسانية في هذا العالم الذي يجب أن يكون متكافلا. وإننا نتشاطر الرغبة في تحقيق النجاح للاجتماعات الكبرى المقبلة في عام ٢٠٠٠؛ في بانكوك للدورة العاشرة

عادية لتأكيد التزامها بحرية التجارة والاستثمار. وقد عقدت الرابطة العزم، خلال مؤتمر قمة هانوي في العام الماضي، على أن تسرع، لا أن تؤخر، إنشاء منطقة الرابطة للتجارة الحرة، إلى سنة ٢٠٠٢. ونحن نسرع تنفيذ منطقة استثمار الرابطة. ومشاريع الرابطة للتعاون الصناعي. وقد تحركنا أيضا نحو تعاون مالي أكبر بأن أنشأنا في مصرف التنمية الآسيوي آلية إقليمية للرصد والمسح الاقتصاديين. وهذه ينبغي أن تشجع على الشفافية، وتهيئ تنسيقا أفضل للسياسات الاقتصادية، وتساعد على تجنب الأزمات المالية مستقبلا.

ومع ذلك، الإصلاحات الداخلية لا يمكن أن تكون كافية. فلقد كشفت الأزمة أيضا عن مواطن الضعف الكامنة في النظام الدولي. والأمم المتحدة إذ أدركت في وقت مبكر أن ظاهرة العولمة ينبغي تناولها على صعيد متعدد الأطراف، سعت إلى التعاون مع المنظمات المتعددة الأطراف الأخرى لتعزيز أطر عمل طبيعية وقانونية ومؤسسية على أمل أن يكون بالإمكان إدارة الاقتصادي العالمي بشكل أكثر فعالية، وربما - وهذا أكثر أهمية - أكثر إنصافا، لأن الهوة المتسعة بين الأمم الفقيرة والأمم الغنية لا تزال أخذة في الاتساع، ووتيرة ومستوى تنمية البلدان باتت، للعجب، أكثر تفاوتًا.

وفي عالم سريع العولمة ومتكافل، فإن تعزيز قدرة البلدان النامية على المشاركة مشاركة كاملة في الاقتصاد العالمي هو الحل الذي يحقق الفائدة للجميع. والوصول غير المأمون إلى الأسواق، ومستويات الحماية والدعم المرتفعة للزراعة في البلدان الصناعية، واستمرار ارتفاع التعريفات الجمركية على المنتجات الصناعية من البلدان النامية تحول دون المزيد من التقدم بالنسبة للجميع.

إن النظام التجاري الدولي يجب أن يعتمد أسلوبا جديدا ينبغي أن تكون فيه التنمية المستدامة هي الموضوع الرئيسي. والمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، المقرر عقده في سياتل في أواخر هذا العام ينبغي ألا يكون فرصة لبدء جولة جديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف فحسب، وإنما ينبغي أن يكون أيضا مناسبة لإضفاء روح التوجيه والإدارة على العملية بحيث تستجيب للاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية.

والبنية المالية العالمية يجب تعزيزها. وهناك حاجة ماسة - كما أشارت إليه لجنة السياسة الإنمائية في تقريرها لعام ١٩٩٨ إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

جدا تنكر عليهم حقوقهم الإنسانية أو تنتهك. وأرضنا تشكو من سوء الاستعمال الذي لم يهدأ لعقود.

لقد كان أحد الانتصارات في نهاية الحرب الباردة السوق الحرة. وطوال معظم عمرنا كان الاعتداء على فكرة السوق الحرة نفسها وعلى ممارستها يأتي من أيديولوجية ما. واليوم، حتى تلك الأيديولوجية تعتنق أساليب السوق الحرة، إن لم تكن تعتنق روحها أيضا. ويبدو الآن أن الامتداد المتزايد للسوق الحرة، أو العولمة، لا يوقفه إلا عدم قدرتنا على المواءمة معه بالسرعة الكافية.

ولسنوات عديدة، كان شرق آسيا يحظى بالتقدير لنجاحه مع العولمة. ولم يكن ما يسمى بمعجزة شرق آسيا سوى استجابة منطقتنا الاقتصادية لها. إن نمونا السريع ضاعف من مداخيلنا وأخرج عشرات الملايين من شعوبنا من الفقر. وحتى تموز/يوليه ١٩٩٧، كنا نعتقد أن كل شيء يسير على ما يرام.

أما الآن، فإننا نعرف على نحو أفضل؛ تعلمنا دروسنا. وكان من الممكن أن تصبح مصاعبنا أقل حدة أو كان من الممكن أن نتجنبها بوجود إدارة عامة مشتركة أفضل، وبوجود إدارة أفضل لمنظمتنا المالية، وبوجود شفافية ومساءلة أكبر؛ بعبارة أخرى بوجود انفتاح أكبر، فهو قلب وروح السوق الحرة أو أي نظام حر حقا.

من دواعي السرور، أن الأزمة لم تدمر الظروف التي تقوم عليها صيغة النمو في شرق آسيا الخاصة بالتصنيع ذي الوجهة الخارجية. فالنزعة إلى زيادة الوفورات، والموارد البشرية الكثيرة ذات المستوى التعليمي العالي، والإنتاجية المرتفعة وسياسات الإصلاح الاقتصادي لا تزال قائمة.

واليوم، يسير شرق آسيا على طريق الانتعاش. فثقة المستهلك في ارتفاع، والصادرات تزدهر. والتضخم تم كبحه. والمستثمرون يعودون. واليابان وجمهورية كوريا وسنغافورة وتايلند وماليزيا تنمو جميعا مرة أخرى. واقتصاد القلبين سينمو بنسبة تفوق ٣ في المائة هذا العام وأكثر من ٥ في المائة في العام القادم. ومع ذلك، ليس هناك تراجع عن خطتنا الأصلية للإصلاح. فإجراءات إعادة الهيكلة الاقتصادية مستمرة. وإجراءات التكامل الاقتصادي الأكبر مستمرة. وبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، على سبيل المثال، اتخذت خطوات غير

مضيق تايوان شاغل لنا جميعا. كما تشغلنا مسائل تطوير القذائف في شبه جزيرة كوريا والتطوير النووي والسلم المضطرب في جنوب آسيا.

وما زال بحر جنوب الصين بؤرة اشتعال محتمل. ونأمل أن يمكن اتخاذ تدابير للنهوض بالتعاون الاقتصادي والمالي الإقليمي، واعتماد مدونة سلوك إقليمية في بحر جنوب الصين أثناء مؤتمر قمة زعماء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، وجمهورية كوريا، والصين، واليابان، الذي نستضيفه في مانيلا في تشرين الثاني/نوفمبر.

ومن الواضح أن شرق آسيا لم يحسم بعد جميع قضايا الكبرى فيما يتعلق بالحرب والسلام. ولكننا نبذل قصارى جهدنا وننجح في بعض الطرق الهامة. وفي المنتدى الإقليمي السادس لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا - وهو المنتدى الوحيد المعني بالأمن الذي يضم جميع الدول الرئيسية التي تحتفظ بمصالح في منطقتنا - اتفقنا على صياغة قواعد الإجراءات التي تعزز وتكمل الدبلوماسية الوقائية بمقتضاها التدابير الإقليمية لبناء الثقة. وفي كانون الأول/ديسمبر الماضي، اتفقنا على التحرك قدما صوب التنشيط الكامل للمجلس الأعلى للرابطة ولآليات تسوية النزاعات التي أذنت بها معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرقي آسيا.

واتفاق ٥ أيار/مايو ١٩٩٩ المعني بتييمور الشرقية، والاستطلاع الحر والنزاهة الذي أجري هناك بطريقة منظمة في ٣٠ آب/أغسطس من التطورات الهامة حقا بالنسبة لإقرار السلام الدائم في منطقتنا. ومن الأهمية القصوى بالنسبة للفلبين أن تحسم الفوضى هناك بشكل سريع وأن تعالج المعاناة الإنسانية الفظيعة. ولهذا، نرحب بقرار إندونيسيا بطلب المساعدة من الأمم المتحدة ومن قوة متعددة الجنسيات، وبإنشائها لجنة وطنية للاستقصاء تقوم بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والفضائح التي ارتكبت في تيمور الشرقية ومحكمة المسؤولين عنها. ونثني أيضا على الأمين العام وعلى البلدان المجاورة والبلدان الأخرى للاستجابة السريعة الرامية إلى استعادة النظام وتيسير الإغاثة الإنسانية في تيمور الشرقية. وبوصفنا جيرانا أشقاء لشعبي إندونيسيا وتيمور الشرقية، سنسهم بكل ما في وسعنا لتخفيف الحالة الإنسانية ولتحقيق الانتقال السلمي.

وفي أماكن أخرى، يشكل اتفاق شرم الشيخ تطورا إيجابيا لعملية السلام في الشرق الأوسط. ومما يثلج

إلى تنمية متماسكة ورصد فعال للمعايير وقواعد السلوك الدولية من أجل الإدارة المالية الخاصة والتدفقات الرأسمالية. وهناك أيضا حاجة إلى كبح المنافسة المدمرة وعدم الاتساق في الأطر التنظيمية الوطنية.

إن البلدان والمناطق تحتاج كل منها إلى الآخر أكثر فأكثر بروح من التعاون والشراكة من أجل التنمية. ومجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ الذي يبلغ من العمر عشر سنوات، أسس بناء على هذا الاقتناع. وكذلك الحال بالنسبة للاجتماع الآسيوي - الأوروبي الأصغر عمرا.

ومما يثلج صدورنا أن محفل شرقي آسيا - أمريكا اللاتينية، الذي اتخذ مؤخرا خطواته الأولى، قد يشارك قريبا في الجهود الأكثر استدامة والأفضل هيكلية عملا على التقدم العالمي. وتتوقع الفلبين اتخاذ مبادرة مماثلة فيما بين المناطق مع أفريقيا، وسوف تسهم بكل ما في وسعها في أية مبادرة من هذه المبادرات.

ومن منطلق تاريخي، فإننا لا نزال في مرحلة مبكرة جدا من العولمة. ولما كان للعولمة القدرة على مضاعفة نموها، كما تنمو ثورات التكنولوجيا والإعلام التي تغذيها، فقد تكون هذه المرحلة المبكرة أهم المراحل. ولا يمكن إلا للتعاون الصادق أن يضمن ألا تؤدي هذه العملية إلى تهميش أية دولة.

ولكن، كما تبين تجربتنا في شرقي آسيا مؤخرا، فإن التقدم الاقتصادي وحده لا يولد، ولا يمكن أن يولد، أقصى رفاه للدول أو للشعوب. ولا بد أن يصاحب النمو إحراز التقدم في ضمان الاستقرار والأمن السياسيين. وأي اختلاف في سرعة، أو نطاق، أو عمق التغيرات في أوجه الاقتصاد السياسي هذه يشكل مصدرا لعدم الاستقرار في المستقبل. وفضلا عن ذلك، فكما يتحدد مستقبل اقتصادنا عن طريق مشاركتنا في الاقتصاد العالمي، فإن سلمنا وأمننا في المستقبل لا يعتمدان على قوتنا الداخلية فحسب، بل وعلى التعاون النشط مع الآخرين أيضا.

وفي شرقي آسيا، تشكل إعادة تركيب هيكل الأمن الاستراتيجي في المنطقة أكثر المهام إلحاحا في سبيل ضمان السلام. فالثغرات التي تركت مفتوحة بانتهاء الحرب الباردة لا بد من ملئها، والبارامترات الجديدة لمعادلة الأمن الإقليمي لا بد من تحديدها. والحالة في

دعما لمعداتنا، وتلك القادرة على تقديم ذلك الدعم، والتعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

وثالثا، وقد يكون أكثر أهمية، أننا نحتاج إلى العمل والتفكير بأسلوب يكون أكثر مرونة وابتكارا. فطبيعة الصراعات تتغير. والأزمات والحالات الإنسانية تستدعي الآن أطرافا أكثر بكثير، من حكومات ومنظمات دولية إلى أطراف من غير الدول. وآثارها، تماما كأسباب وجودها أكثر تعقيدا وأوسع انتشارا.

فلنواجه الحقيقة، وهي أن كثيرا مما كان يعتبر قبلا من الشؤون الداخلية لدولة ما، لم يعد كذلك، ولن يكون كذلك إلى الأبد. فالإنسانية لا تتجزأ، والسلام لا يتجزأ.

إن سيادة الدولة قضية هامة وستبقى دائما هامة. وسيادة الفرد هامة هي الأخرى. وإعادة تعريف إحداهما ينبغي أن يتوافق مع وعي متجدد بالأخرى؛ وهذا في رأي وفد بلادي ليس مصادفة، بل إن هذه التطورات لا يجوز حتى النظر إليها على امتداد خطوط متوازية كأنها لا تتقاطع؛ لأنها تتلاقى في حقيقة الأمر.

ولكننا نتفق مع الأمين العام على أن السؤال الأهم هو كيف ستستجيب الأمم المتحدة - التي هي ذراع المجتمع الدولي الوحيدة العالمية بحق، وإن لم تخل من العيوب - للأزمات السياسية وأزمات حقوق الإنسان والأزمات الإنسانية التي تؤثر على معظم أجزاء العالم. وعلينا أن نكون أكثر إبداعا في نهجنا تجاه المشاكل المتصلة بالانتهاكات الجماعية والمنهجية لحقوق الإنسان. ونوافق على أن تمكين الأمم المتحدة بما يكفي للوفاء بولاياتها المنبثقة عن الميثاق في عالم اليوم والغد، يقتضي منا جميعا، نحن الدول الأعضاء، أن نطور مفهومنا للمصلحة الوطنية.

في العام الماضي أفصحت عن سياسة الفلبين أمام هذه الجمعية العامة بقولي:

"وتنتهج الفلبين، شأنها شأن جميع الدول الأخرى، سياسة خارجية تهدف إلى تعزيز الأمن الوطني والتنمية. بيد أننا ننظر إلى الأمن الوطني بمنظور يذهب إلى مدى أبعد من الشواغل التقليدية المتمثلة في الحفاظ على السيادة ووحدة الأراضي الوطنية، لأنه في نظام عالمي يتسم بالتطور في تعددية أقطاب القوى السياسية والعسكرية، وبتنامي

صدورنا أيضا الاتفاقات التي جرى التوصل إليها مؤخرا في سيراليون، والكونغو، وبين إريتريا وإثيوبيا. ونأمل أن يهيئ حسم الأزمة العاجلة في كوسو فوظروفا مؤاتية في فترة وجيزة، لإرساء السلام الدائم هناك.

وصحيح أننا تحاشينا مؤخرا نشوب صراعات رئيسية فيما بين الدول، وأن الدول أكثر استعدادا لحسم النزاعات بالطرق السلمية. ولكن التوترات المستمرة في مختلف مناطق العالم ما زال في إمكانها أن تؤدي بالدول إلى الدخول في صراعات وأن تحول الانتباه والموارد عن خدمة التنمية. وبالنسبة للفلبين، يتيح التعاون الإقليمي طريقة لإدارة حالات الصراع حاضرا ومستقبلا. وقد شهدنا ذلك في جهود ثلاثة دول أعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، والأمم المتحدة، والمجتمع الدولي، لاستعادة الاستقرار السياسي في كمبوديا، وفي إرسال قوة متعددة الجنسيات إلى تيمور الشرقية بتفويض من مجلس الأمن وبناء على دعوة من حكومة إندونيسيا.

ونتفق مع الأمين العام على أنه من الضروري والمرغوب فيه أن نوفر الدعم للترتيبات والمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية بمسائل السلم والأمن الدوليين. ولما كانت الأمم المتحدة تنقصها القدرات والموارد والخبرات اللازمة لمعالجة جميع المسائل الخاصة بكل منطقة في العالم، وجب عليها أن تكمل الجهود الإقليمية الرامية إلى إرساء السلام، بدلا من أن تحل محلها.

ومع ذلك، فإن هذا يتطلب استثمارا كبيرا من جانبنا جميعا. فنحتاج أولا إلى استثمار الكثير من حسن النية، وبناء ثقة كل منا بالآخر بحيث يمكن للمعايير التي تتصف بوضوح أكثر، والأسس المتوقعة بدرجة أكبر، أن ترشد مجلس الأمن لكي يأذن بإنشاء جميع أنماط بعثات السلام. ونسلم بأن كل حالة تختلف عن الأخرى، إلا أن عدم اتخاذ أي إجراء في مواجهة التهديدات الخطيرة للسلام وللأرواح، بسبب حالات الجمود في المجلس، يهدد مصداقية منظمنا، وشرعيتها، وفعاليتها في المستقبل.

وثانيا، يجدر بالمنظمة ودولها الأعضاء أن تتخذ خطوات عملية يمكن الاضطلاع بها في مجالات تقديم المساعدة المتعلقة بالتدريب، والمناورات المشتركة لحفظ السلام، والمشاركة بقدر أكبر في الترتيبات الاحتياطية، والشراكة بين البلدان التي تتطلب فرقها

سيعكس الجسارة التي ينبغي أن نجدد بها الوعد بعهد جديد.

لقد أثبتت الأمم المتحدة قيمتها العظيمة في هذا القرن. ونجاحها المستمر في القرن المقبل سيتوقف علينا كلية، على الأهداف التي نأمل أن نحققها معها. وعلى ما نحن مستعدون لأن نستثمره فيها. فالأمم المتحدة، على أية حال، هي نحن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية المساعد في فانواتو، معالي الأونرابل كلمنت ليو.

السيد ليو (فانواتو) (تكلم بالانكليزية): باسم جمهورية فانواتو حكومة وشعبا، أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في تهنئتك، سيدي الرئيس، بمناسبة انتخابكم لهذا المنصب الرفيع والهام. إن انتخابكم بالاجماع رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين، يبرز مدى التقدير الذي يكنه المجتمع الدولي لكم شخصيا ولبلدكم ناميبيا. ووفد جمهورية فانواتو على ثقة بأنكم ستوجهون أعمال هذه الدورة نحو نهاية ناجحة.

واسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب، من خلالكم، عن تقدير وفد بلادي الخالص لسلفكم، سعادة السيد ديدبير أوبيرتي ممثل أوروغواي، على قيادته الممتازة ودوره البارز في تسهيل أعمال الدورة الثالثة والخمسين.

وأود أن أشيد بالأمين العام، سعادة السيد كوفي عنان على قيادته الحكيمة وتفانيه في قضية إصلاح منظمنا وإعادة تشكيلها. ومن خلالكم، يا سيدي الرئيس، نود أن نؤكد دعمنا له.

قبل أربع سنوات التقينا هنا للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء منظمنا - وعلى وجه الخصوص، لتجديد التزامنا بالمبادئ الأساسية التي أنشئت على أساسها في عام ١٩٤٥.

كما قمنا بتقوية التزامنا بزيادة تعزيز جهودنا التعاونية الحقيقية لكفالة أن تواصل هذه المنظمة نشر السلام العالمي والعدالة والبيئة الصحية وحقوق الإنسان والقانون والنظام، ودعم عملية التنمية المستدامة للدول الأعضاء فيها - وعلى وجه الخصوص أقل البلدان الجزرية

الترابط الاقتصادي والمالي، مع كل ما يصحبهما من الفرص والمخاطر، يعتمد السلام والازدهار في بلدي بصفة متزايدة على الاستقرار والنمو في الخارج. وكما قال الرئيس إسترادا، لا يمكن لأسلوبنا في الحياة، وقيمنا الأساسية ومؤسساتنا أن تزدهر وأن تجد التعبير الحقيقي عنها، إلا إذا ما تمتعنا بالاستقرار السياسي، والتضامن الاقتصادي والتلاحم الاجتماعي والثقافي، والتوافق الأخلاقي، والتوازن البيئي، في الداخل ومع شركائنا في العالم. ويقتضي أمننا الوطني وتنميتنا - أو باختصار مصلحتنا الوطنية - أن نعمل بنشاط على الارتقاء بالأهداف المشتركة دوليا، والمتمثلة في الحرية، والانفتاح، والسلام، والازدهار والعدالة". (A/53/PV.17، الصفحة ٧)

وبعد أحداث السنة الماضية، أصبحنا أكثر اقتناعا بأن المصلحة الجماعية، أي مصلحتنا المشتركة، هي المصلحة الوطنية لبلادي.

والحاجة إلى إصلاح الأمم المتحدة هي مصلحتنا المشتركة. والإصلاحات يجب ألا تهدف إلى جعل الأمم المتحدة أكثر كفاءة فحسب؛ بل يجب أن تجعلها قادرة بحق على الاستجابة للمطالب الجديدة المتمثلة في السلم والأمن والتنمية على الصعيد الدولي.

ومجلس الأمن، بولايته الواسعة ودوره القيادي، يجب أن يكون محور التغيير والإصلاح ذاته. ويجب أن يكون بالفعل تمثيلا وديمقراطيا وشفافا وقابلا للمساءلة. كما ينبغي ترشيد استخدام حق النقض.

وربما يحى اليوم الذي نتوصل فيه إلى توافق في الآراء حول الإصلاحات التي نتمناها لمنظمنا. وقد يأتي اليوم، ولعله قريب، الذي تكون فيه منظمنا قد تخطت الورطة الحالية التي تمر بها.

ومع أن هذه الأمور حيوية لبقاء الأمم المتحدة في حد ذاته، فإن استمرار وجود منظمنا سيكون له مغزى أكبر إذا أمكننا أن نمنحها انفتاحا جديدا ومزيلا من الثقة. وتعتقد الفلبين أنه من أجل تحقيق هذا الهدف يجب أن نبدأ بالداخل، أي بالمناطق التي ننتمي إليها. ويجب علينا، إذا اقتضت الظروف، أن نكون أكثر استعدادا للاستماع إلى آراء الآخرين وطرح آرائنا حتى بشأن القضايا التي تعتبر مثيرة للجدل أكثر من اللازم. والانفتاح الجديد

إن زخم الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء منظماتنا، والدروس التي تعلمناها من أخطاء الماضي، والتزامنا المتجدد، يجب أن تهدينا في مساعيها من أجل عالم أفضل يمكن أن يبعث فيه من جديد، من خلال هذه المنظمة، إحساس متجدد بالثقة المتبادلة والحوار الحقيقي، من أجل تخفيف التوترات السياسية والأزمات الاقتصادية في جميع المناطق والمناطق دون الإقليمية على هذا الكوكب.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد غمباري (فيجييا).

وبالنسبة للجزء الذي نعيش فيه من العالم، تشكل هذه التطورات الجديدة تهديدا حقيقيا للبيئة الهشة أصلا لاقتصاداتنا الجزرية الصغيرة ولسكاننا.

ولا توجد لدى بلدان كثيرة في منطقة المحيط الهادئ، ومنها فانواتو، وهي تواجه بهذه التحديات خيار واسع في نهاية العقد إلا أن تشرع في برامج إصلاح صعبة داخل حكومة ومجتمع كل منها.

وفي العام الماضي أبلغ الأونرابل دونالد كالبوكاس فانوا، رئيس وزراء فانواتو، الجمعية العامة بأن فانواتو شرعت في برنامج إصلاح شامل بدعم من وكالات مانحين متعددة الأطراف وثنائية ومن البلدان. وحيث أننا لا نزال في مرحلة تنفيذ إصلاحنا، نأمل مخلصين ألا يكون مفيدا فقط لشعبنا وإنما أيضا لمبليا لاحتياجاته، ولا سيما احتياجات الـ ٨٠ في المائة الذين يعيشون في المناطق الريفية على فلاحه الكفاف. وهكذا فسوف تواصل فانواتو الاحتياج إلى أن تمنح الدعم بوصفها من أقل البلدان نموا.

ويجب الثناء على دور سلف السيد غوريراب ودور الأمين العام في القيام بعد ذلك بتسهيل إجراء حوار بناء وتقدير شامل للمصاعب الاقتصادية لفانواتو، ويحدونا الأمل في أن يستمر هذا الحوار ونحسن ندخل الألفية الجديدة.

وفي هذا الصدد ترحب حكومة وشعب فانواتو بحرارة بالقرار الأخير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في الاجتماع الأخير في جنيف، بتأجيل النظر في إخراج فانواتو من مركز أقل البلدان نموا لحين التقدير الكامل

الصغيرة نموا، مثل بلدان منطقة المحيط الهادئ، بما فيها فانواتو.

إن الوضع السياسي والاقتصادي الدولي الراهن أصبح الآن أكثر تعقدا من أي وقت مضى، وناءت بكثرة مطالبه مواردنا المحدودة جدا والشحيحة وكذلك الدعم المتاح لنا من شركائنا في التنمية.

ونشعر بقلق عميق من استمرار تصاعد الجرائم الدولية بجميع أنواعها - الاتجار بالمخدرات، وغسل الأموال، وانتهاكات حقوق الإنسان، والإرهاب، والجريمة المنظمة، وما شابه ذلك من الأنشطة التي تنطوي على إمكانيات تعريض سيادة الدول الجزرية الصغيرة وسلامتها الإقليمية لخطر شديد. والمجتمع الدولي عليه أن يظهر للجميع أنه يتعاون تعاونا صادقا في مكافحة هذه الظواهر الإجرامية، إذا كان المراد أن تتطور فلسفة العولمة الجديدة بشكل إيجابي، وإذا أردنا أن نتقدم نحو الألفية الجديدة بأمل جديد ومتجدد في بناء مستقبل أفضل لأبنائنا.

إننا لا نعتقد أن العالم يقدرنا حق قدرنا وكذلك المبادئ الأساسية للسلام والرخاء الاقتصادي المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، إن لم نكن نحترم دعوتنا المشتركة إلى نزع السلاح النووي وغيره من أسلحة الدمار الشامل. ولا يمكن ضمان الأمن الدولي إذا أخفقنا في إعطاء الاهتمام الأول والموارد للتعليم وحماية البيئة والصحة السليمة للبشرية وبقائها في الألفية المقبلة.

وبوصفنا دولة جزرية صغيرة نامية يوفر لها المحيط أحد أهم أجزاء سلتنا الغذائية، نود أن نضم صوتنا إلى الآخرين في الإعراب عن شواغلنا الرئيسية بخصوص إدارة محيطاتنا وبحارنا. وشهدت على هذا مشاركتنا في حلقة عمل لندن الثانية التي عقدت بشأن المحيطات في كانون الأول/ديسمبر الماضي. ومن ثم، فإننا ننضم إلى الدول الأخرى في المطالبة بتأكيد من جميع الدول الأعضاء في هذه الدورة للجمعية العامة، باتخاذ قرار بإنشاء عملية تشاورية لتحسين تنسيق وإدارة البرامج المرتبطة بحماية المحيطات والبحار التي نعتبرها غالية بالنسبة لبقائنا ذاته. وفي هذا العام انضمت حكومة بلدي إلى ثلاث اتفاقيات للمنظمة البحرية الدولية وصدقت عليها، مما يعكس مرة أخرى مدى اهتمامنا بحماية محيطاتنا وبحارنا.

للتصرف في تقرير المصير أو الحكم الذاتي أو الاستقلال. ويجب رؤية الأمم المتحدة، على نحو ما يخوله ميثاقها، تشجيع وتدعم الحوار على الصعد السياسية المناسبة في المناطق والبلدان التي تستمر فيها المعاناة البشرية والفوضى الاجتماعية كنتيجة مباشرة لتضارب الآراء حول قضية تقرير المصير.

وفي منطقة المحيط الهادئ، وبينما نرحب بحرارة بتوقيع اتفاق نومييا في العام الماضي بين الحكومة الفرنسية والأطراف السياسية الرئيسية في كاليدونيا الجديدة، نحث جميع الأطراف المعنية على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بحقوق ورغبات السكان الأصليين في كاليدونيا الجديدة. ونحن نرحب بقرار الحكومة الفرنسية بالسماح لممثلين من محفل جنوب المحيط الهادئ وممثلين للجنة الأمم المتحدة الخاصة للشؤون السياسية وإنهاء الاستعمار بزيارة المنطقة في آب/أغسطس من هذا العام، على النحو المبين في القرار ٦٥/٥٣. ونحن نعتقد أن هذا الاتفاق الجديد وآخر التطورات سوف تساعد على دعم شعور أقوى بالالتزام في جميع الأطراف للعمل سويا لدعم الاتجاه الذي لا رجعة فيه لمستقبل المركز السياسي لكاليدونيا الجديدة - أي تقرير مصيرها.

وحتى في منطقتنا، عندما حقق شعب تيمور الشرقية في النهاية حقه في تقرير المصير، تشير حكومتي بقلق كبير إلى الحالة المتدهورة في تيمور الشرقية بعد نتائج الاقتراع في نهاية آب/أغسطس الذي لوحظت فيه كثير من انتهاكات حقوق الإنسان وفقد كثير من الأبرياء حياتهم. بيد أنه يسر حكومتي أن تشير إلى المبادرات التي اتخذتها حكومة إندونيسيا للسماح بوزع قوة حفظ سلام تابعة لمجلس الأمن في المنطقة المضطربة والمساعدة على استعادة الأوضاع الطبيعية والسماح بأن تتخذ العملية الديمقراطية مسارها.

وكما سبق أن ذكرت، فإن العالم ومنظمتنا سوف يمران بأوقات شديدة التحدي ونحن نستعد لطي صفحة هذا القرن والشروع في قرن جديد. وسوف تقاسي مصداقية الأمم المتحدة في الألفية القادمة من حيث فعاليتها في الأوضاع الحقيقية السائدة في دولها الأعضاء، ولا سيما في الدول الجزرية الصغيرة. وإن السماح مؤخرا بدخول جيراننا في جزر المحيط الهادئ، أي جمهورية كيريباس وجمهورية ناورو ومملكة تونغا في هذه الهيئة دليل على هذا، ونأمل ألا يزيد انضمام عدد

لجدوى مقياس القابلية للتضرر والضعف الإيكولوجي كمعايير لتسمية أقل البلدان نموا.

وفي هذا الصدد يسرني أن أبلغ الجمعية العامة بأن حكومتي ستنفذ، بمساعدة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية استعراضا لحالتنا في فانواتو نأمل في أن يساعد لجنة التخطيط الإنمائي في سعيها لوضع معايير من المأمول أن تقبل وتعتمد لتحديد مركز أقل البلدان نموا. ونود أن نسجل أخلص تقديرنا و عرفاننا لكل بلد ومجموعة بلدان على دعمها المستمر.

وكان أحد الالتزامات التي قطعناها جميعا أثناء احتفالات العيد السنوي الخمسين في عام ١٩٩٥ أنه ينبغي إصلاح منظمتنا وإعادة تشكيلها بطريقة تعكس الواقع والمشاكل التي نمر بها حاليا، حتى تكون فعالة في معالجة قضايا واحتياجات دولها الأعضاء، انفراديا وبوصفها مجموعة. وعلى هذه النغمة نود أن ننضم إلى البيانات السابقة المتعلقة بالإصلاح وإعادة التشكيل، ولا سيما بصدد الموقع الجغرافي. ونشير هنا بصفة خاصة إلى جارتينا، استراليا ونيوزيلندا، اللتين تعتبران جزءا من منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

ومن منظورنا - الذي لا نشك في تقاسمه مع آخرين - يجب على الأمم المتحدة أن تضمن برنامج إصلاحها تقييما وإدراكا للخواص الكامنة للدول الجزرية الصغيرة مثل فانواتو وتأثير الأزمة الاقتصادية الدولية، ولا سيما أزمة العولمة، على أدائها الاقتصادي وعلى استدامة استقرارها السياسي.

إن متابعة وتشجيع صحافة حرة ومسؤولة، وحماية حقوق الفرد والمساواة بين الجنسين، على نحو ما أشير إليه في ملاحظات السيد غوريراب، هي أمور تحظى بمزيد من العناية في إطار برنامج الإصلاح. وهذه تحديات حقيقية تواجه فانواتو اليوم، ولكنها تحديات نحن واثقون من أننا سنعالجها على مر الوقت بالدعم اللازم من المجتمع الدولي.

كما يجب أن يواصل حق تقرير المصير احتلال برنامجنا. ونظرا لأن عقد الأمم المتحدة الدولي للقضاء على الاستعمار ينتهي في العام القادم، فإن حكومتي بحدوها الأمل في أن تتخذ جميع سلطات إدارة البلدان المعنية الخطوات المناسبة، بالتعاون مع الأقاليم، لوضع إطار زمني لقيام هذه البلدان بممارسة حقها غير القابل

جمهورية أذربيجان تعتمد على مساندة المجتمع الدولي، وهي تشعر أيضا بقلق عميق لما تواجهه المنظمة من مصاعب في الوقت الراهن. إن الدول الأعضاء تتطلع إلى الأمم المتحدة بثقة وأمل. وهو ما يحمل المنظمة مسؤولية كبيرة في التوصل إلى طريقة للخروج من الحالة الحالية المعقدة.

وفي هذا الصدد، تؤيد جمهورية أذربيجان بشكل فعال عملية إصلاح الأمم المتحدة التي يتطلبها وقتنا هذا، ونحن نعتقد أن المنظمة ستصبح بعد تغييرها وتكيفها مع حقائق العصر الحديث، في وضع يكفل لها مواجهة عدد متزايد من التحديات والأخطار التي يتعرض إليها السلم والأمن الدوليين.

فإن التهديدات لسيادة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ووحدة أراضيها وأمنها قد أصبحت أمورا معتادة بشكل مروع. فكثيرا ما تواجه الدول العدوان والاحتلال العسكري "والتطهير العرقي"، والانفصال والإرهاب. فإن الصراع الذي لا يحسم في الوقت اللازم وبشكل حازم يتحول في وقت لاحق إلى كارثة إنسانية تؤدي إلى رد فعل بالغ الحساسية للمجتمع الدولي.

ونظرا للإجراء الحازم التي اتخذها المجتمع الدولي في البلقان، تبدو الحالة فيما يتعلق بالصراعات غير المحسومة أو المجمدة في مناطق أخرى مفرجة على وجه الخصوص. ونرى إن تحديد أولويات في هذا الشأن، غير مقبول، كما تود أن تسترعي انتباه المجتمع الدولي إلى الواقع غير المحتمل المتصل باستمرار خضوع خمس أراض دولة عضو في الأمم المتحدة ذات سيادة إلى احتلال أجنبي لأكثر من ست سنوات ونتيجة "للتطهير العرقي" يوجد واحد من بين كل سبعة مواطنين لاجئ أو مشرد في بلده.

إن الاتجاه الواضح نحو التسامح مع سلوك المعتدي بل التغاضي أحيانا عن المحاولات التي يبذلها لأغراض إضفاء الطابع القانوني على الحالة في منطقة الصراع، وكذلك حرص بعض الوسطاء على التوصل إلى تسوية سهلة بالاستناد إلى أن "التطهير العرقي" لسكان أذربيجان واحتلال أراضيها يشكلان أمرا واقعا، لن يؤدي إلا إلى استمرار التوتر والمزيد من التباطؤ فيما يتعلق بتسوية الصراع وعودة السلم والاستقرار إلى المنطقة بالاستناد إلى قواعد ومبادئ القانون الدولي.

أعضاء الأمم المتحدة فقط وإنما أيضا أن تحضر معها أفكارا تسهم في هذه المنظمة الهامة. وبوصفنا دولا جزرية صغيرة نشعر بأن مشاكلنا سوف تعالج بصورة مناسبة ويستمتع إليها في منظمة دولية مثل الأمم المتحدة، ونحن ننضم إلى الآخرين في الترحيب بها في أسرتنا الأممية.

وفي الختام، اسمحو لي أن أقول بأنه من الحيوي لهذا، أن ندعم جميعنا ونكمل عملية الإصلاح التي يقف في مقدمتها أميننا العام، والتي تستهدف ليس فقط تنظيم أعمال منظمتنا وإنما أيضا تعزيزها. ونحن نقرب من الألفية الجديدة، بتحدياتها غير المرتقبة، سوف تكون هناك حاجة، بلا شك، للتعاون بين جميع الأعضاء حتى يمكننا أن نناقش ونجادل قضايانا المشتركة في هذا المقرر ذاته.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): والآن أعطي الكلمة إلى وزير خارجية أذربيجان، معالي السيد توفيك زولفوغاروف.

السيد زولفوغاروف (أذربيجان) (تكلم بالانكليزية): اسمحو لي أولا أن أهنيئ بإخلاق، السيد ثيو بن غورييراب على انتخابه بالأجماع لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين وأن أعرب عن الثقة في أن الجمعية العامة سوف تعالج بنجاح القضايا المعقدة المعروضة عليها تحت قيادته الماهرة.

كما أود أن أثنى على رئيس الدورة السابقة للجمعية العامة السيد ديدبير أوبيرتي على التزامه المدهش بنجاح الدورة.

وأود أيضا أن أهنيئ الأعضاء الجدد في منظمتنا وأن أرحب بهم - جمهورية كيريباس وجمهورية ناورو ومملكة تونغا.

وإذ يتكلم ممثلو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من على هذه المنصة، فإنهم يحاولون إبلاغ زملائهم والمجتمع الدولي عن المشاكل الملحة جدا التي تواجهها بلدانهم. والحقيقة التي ليست دائمة مبهجة، يعبر عنها هنا على أمل أن يكون هناك إنصاف وفهم ودعم.

فإن الدول التي حصلت على حريتها وأصبح استقلالها وسيادتها ووحدة أراضيها مهدد الآن، بما فيها

وفي الواقع، سيلزم استغلال الوقت المتبقي قبل انعقاد مؤتمر قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المقرر عقده في استانبول لكي تحقق تقدما عن طريق التوصل الى نتائج ملموسة. ومن الأهمية البالغة، الحفاظ على اتساق وعزم المجتمع الدولي فيما يتعلق بمواقفه المعلنة التي يدعو إليها لصالح تسوية الصراع بين أرمينيا وأذربيجان. وما زلنا نعتقد على وجه الخصوص، أن الخطوات المتتالية المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن إنما هي مثالية.

وتؤكد أذربيجان من جديد التزامها بالتوصل الى تسوية سلمية وبالتنفيذ غير المشروط لاتفاق وقف إطلاق النار الى حين التوصل الى اتفاق سياسي بشأن إنهاء الصراع. وفي ١٨ أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٩، وخلال زيارة كنوت قولباك، الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، قام رئيس أذربيجان حيدر علييف، مهتديا بروح النية الحسنة والرغبة الصادقة في إحراز تقدم في عملية التسوية، بإعلان إطلاق سراح جميع سجناء الحرب الأرمن المحتجزين في أذربيجان من جانب واحد. ونحن نتوقع رد فعل مناسب من الجانب الأرميني في المستقبل القريب.

إن أذربيجان تؤيد عملية إصلاح المنظمة بالاستناد الى اقتراحات الأمين العام وقرارات الجمعية العامة. وما زال إصلاح مجلس الأمن مسألة على جانب من الأولوية، وتتفق أذربيجان تماما مع النهج الوارد في القرار ٣٠/٥٣ الذي ينص على أن من الضروري أن تتخذ القرارات بشأن هذه المسألة بأغلبية ثلثي أصوات الدول الأعضاء.

وما زلنا نرى أن من الضروري أن يعبر تمثيل الدول الآسيوية والأفريقية والأمريكية اللاتينية في جميع فئات عضوية مجلس الأمن عن الحقائق السياسية الحديثة. وأذربيجان تؤكد من جديد دعمها لانتخاب ألمانيا واليابان أعضاء دائمين في مجلس الأمن. وما زلنا نعتقد أن الى جانب ذلك، تدعو الحقيقة الموضوعية الى تخصيص مقعد واحد إضافي لمجموعة الدول الأوروبية الشرقية.

وفيما يتعلق بإصلاح وتعزيز فعالية عمل مجلس الأمن، لا يسعني إلا أن أسترعي انتباه الجمعية الى أن هناك أربعة قرارات اعتمدها مجلس الأمن بشأن الصراع بين أرمينيا - وأذربيجان وهي القرار ٨٢٢ (١٩٩٣)، و ٨٥٣ (١٩٩٣)، و ٨٧٤ (١٩٩٣)، و ٨٨٤ (١٩٩٣)، ولم تنفذ بعد، وإننا نعتقد أن عدم وجود رد فعل كاف لانتهاكات مبادئ

إن الأرضية الوحيدة التي تصلح للتوصل الى تسوية دائمة للصراعات هي أن يقوم المجتمع الدولي، وأولا وقبل كل شيء، الأمم المتحدة، التي تتحمل المسؤولية الأولى في مجال الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وحماية واحترام قواعد ومبادئ القانون الدولي، ببذل كل جهد لتنفيذ ما يتخذ من قرارات، بإظهار الحزم والتضامن اللازمين في الوقت اللازم.

وأذربيجان، كغيرها من البلدان التي تواجه العدوان والانفصال القائم على النضال، ترفض نماذج التسوية التي ستحل بسيادتها وسلامة أراضيها ووحدة دولتها وتتعارض مع مصالحها الوطنية. ومثال ذلك، نظرية الدولة المشتركة التي اقترحت كنموذج للتسوية في سياق صراعات معينة ولكنها لم تحصل على دعم البلدان المعنية. وهذه نظرية ضارة لأنها تحاول تشويه فكرة الدولة وسيادة الدولة؛ وهي في الواقع محاولة لتوفير إطار قانوني لأغراض أيديولوجية الانفصال القائم على النضال.

وغني عن البيان، أن من بين العوامل الهامة في التوصل الى أية تسوية، أن تكون الأطراف في الصراع على استعداد للتوصل الى حل وسط. وفي الوقت ذاته، يعني الحل التوفيق، وبالتحديد، التبادل وحدود واضحة، وأن حيدر علييف، رئيس جمهورية أذربيجان، سعيا منه الى التوصل الى صيغة واقعية لحل توفيقى وفقا لقواعد ومبادئ القانون الدولي، قد أجرى اتصالات مباشرة وعقد محادثات مع روبرت كوشاريان، رئيس أرمينيا. وتأمل أذربيجان في أن تتمكن من توفير فرص جديدة من خلال هذا النهج، لتسخير عملية التسوية لأغراض كسر طوق الجمود الذي شهدناه خلال السنة الماضية.

ومن الممكن أن نتكلم الآن عن أننا أوجدنا مناخا إيجابيا، وهو ما يجب أن يستكمل بقيام مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، المسؤولة عن تسوية الصراع بين أرمينيا وأذربيجان، بعمل فعال لكي يمكن استئناف المفاوضات في المستقبل القريب. ونرى أن من غير المقبول مطلقا أن يتخذ بعض الأعضاء في مجموعة مينسك وجود اتصالات مباشرة بين أذربيجان وأرمينيا، ذريعة للتخلي عن العملية ولعدم قيامهم بشيء. وفي هذا الصدد، ندعو رئيس مجموعة مينسك الى بذل كل جهد لازم للتوصل الى اقتراح منقح بشأن تسوية الصراع في المستقبل القريب يتضمن مجموعة من العناصر يمكن قبولها.

للعنوان ترى أذربيجان أنه ينبغي للمحكمة أن تكون هيئة فعالة لمقاضاة الذين يرتكبون جرائم ضد الإنسانية.

تهتم بلدي بالمشاركة النشطة في مكافحة الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات. ولا يمكن أن يكون الكفاح ضد هذه الشرور فعالاً إلا إذا قام على جهود متضافرة من جانب جميع البلدان على الصعيدين الإقليمي والعالمي. إننا نؤيد فكرة عقد مؤتمر لمكافحة الإرهاب أو دورة استثنائية للجمعية العامة حول هذه المسألة، في عام ٢٠٠٠. كما نؤيد وضع إعلان مبادئ حول تفاعل الدول في مكافحة الإرهاب. ونأمل أن يتمكن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من تعبئة مزيد من الموارد لمواصلة المشروع المشترك لمراقبة إساءة استخدام المخدرات بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات على الصعيد الدولي وحكومة أذربيجان.

ثمة مجال آخر ناشئ وهام في الأنشطة يتمثل في توفير المساعدة الغوثية الإنسانية في حالات الطوارئ وفترات الكوارث الطبيعية مثل الكوارث التي شهدناها في الأشهر الأخيرة. وفي هذا الصدد تطالب أذربيجان بزيارة لضحايا الزلزال المأساوي في تركيا الشقيقة الذي أودى بحياة الآلاف.

وعلى الرغم من الصعوبات الموضوعية التي يسببها الصراع المسلح والفترة الانتقالية ترى أذربيجان أنه ليس هناك بديل لسبيل الإصلاح الذي اختارته بغية بناء مجتمع ديمقراطي باقتصاد سوقي وكدولة تقع في نقطة هامة بين أوروبا وآسيا، تهتم أذربيجان اهتماماً بالغاً بضمان الوصول إلى شبكة الاتصالات عبر الأوروبية وعبر الآسيوية وهذا من شأنه تيسير تطوير الصلات الصناعية والتجارية فيما بين البلدان المشاركة وتحسين الوصول إلى الأسواق وزيادة صلات التكامل وتحقيق المزيد من التعاون بين اقتصاديات البلدان الأوروبية والبلدان الآسيوية.

ولسوء الطالع تواجهه عملية التحول العميق في الاقتصاد الوطني، نتائج خطيرة في ظل وجود مليون لاجئ ومشرد داخليا في البلاد. وما برح التصدي لهذه الحالة الطارئة لسنوات طويلة شاغلا أساسيا لدولة أذربيجان. وفي ظل الموارد المالية المحدودة لدولتنا، تصبح المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى عنصرا أساسيا ليس فقط

ميثاق الأمم المتحدة وعدم التقيد بالقرارات التي تعتمد في الأمم المتحدة يقوضان بشكل خطير صورة المنظمة العالمية.

إن أذربيجان ترحب بزيادة الاهتمام الذي يوليه مجلس الأمن للمشاكل الإنسانية الحادة في حالات الصراعات، كما أنها تؤيد شمول ولاية قسوات حفظ السلام أحكام محددة وكافية لأغراض نزع السلاح في مناطق الصراعات ونزع سلاح المقاتلين فضلا عن وضع أحكام خاصة تتعلق بحماية ودعم السكان المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال.

والنقل غير المشروع للأسلحة إلى مناطق الصراع يقلل من احتمالات التسوية ويزيد الأزمات الإنسانية سوءاً ومؤخراً أصبح هذا الأمر مشكلة ملحة تتطلب اهتماماً خاصاً وعملاً مشتركاً من جانب المجتمع الدولي. وفي هذا السياق فإن انتهاك الأحكام ذات الصلة في قرارات مجلس الأمن خاصة من جانب بعض أعضاء المجلس أمراً لا يمكن قبوله وتؤيد أذربيجان عقد مؤتمر دولي بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة في جميع جوانبه في وقت لا يتجاوز عام ٢٠٠١.

ونعلق أهمية كبيرة على أن تعقد في حينها الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، والتي يمكن أن تحدد المسار المقبل للعمل في ميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة والأمور المتصلة بالأمن الدولي.

وتؤيد أذربيجان اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام وترحب بدخولها حيز التنفيذ وترحب أيضاً بنتيجة الاجتماع الأول للدول الأطراف الذي عقد في مابوتو. وفي هذا المجال أنشئت في أذربيجان وكالة وطنية بدأت أنشطتها بإقامة التعاون مع نظرائها الدوليين. والانضمام الرسمي لأذربيجان إلى الاتفاقية يعتمد مباشرة على مسألة استمرار احتلال أراضيها من جانب أرمينيا.

تقدر أذربيجان تقديراً عالياً إنشاء المحكمة الجنائية الدولية وتؤيد عمل اللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية بشأن عدد من الأحكام الخاصة بالنظام الأساسي للمحكمة. والعمل الذي قامت به اللجنة لتعريف جريمة العدوان يكتسي أهمية كبيرة ونعتقد أن التعريف ينبغي أن يكون واضحاً وناجعا وفي رأينا ينبغي أن يوضع نص يحدد معيار إقامة المسؤولية الجنائية الشخصية. وكضحية

السيد ولد سيد أحمد (موريتانيا) (تكلم بالعربية):
يسعدني باسم وفد الجمهورية الإسلامية الموريتانية
أن أتقدم بخالص التهنية إلى معالي السيد ثيو - بن
غوريراب على انتخابه رئيساً للجمعية العامة للأمم
المتحدة في دورتها الرابعة والخمسين. ونحن على ثقة
من أن خبرته وحكمته المعهودتين هما خير ضمان لنجاح
هذه الدورة، وأود أن أؤكد له تعاون وفد بلادي معه في
هذه المهمة النبيلة.

وأغتنم هذه الفرصة لأسدي جزيل الشكر لسلفكم
سعادة السيد ديدبير أوبيرتي على إدارته المتميزة
لأعمال الدورة الماضية. كما لا يفوتني أن أحيي بكل
تقدير الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان لما
يقوم به من جهود حثيثة لإصلاح المنظمة وإعادة
هيكلتها، وتطوير أساليب عملها، وتنشيط دورها في
كافة المجالات حتى تواكب متطلبات وتحديات العصر.
وفي هذا السياق أثنى البيان القيم الذي ألقاه السيد الأمين
العام في بداية أعمالنا والذي قدم فيه تقريره عن أعمال
المنظمة.

ويرحب الوفد الموريتاني بمملكة تونفا وجمهورية
كيريباس وناورو التي انضمت خلال هذه الدورة إلى
المنظمة، مؤكداً لها استعدادها للعمل معها على تحقيق
مرامي وأهداف الأمم المتحدة.

إن عملية إصلاح وإعادة هيكلة أجهزة الأمم المتحدة
أصبحت ضرورة ملحة تقتضيها المصلحة المشتركة، إذ
لا شك أن الظروف التي أنشئت فيها الأمم المتحدة قبل
أكثر من خمسين عاماً قد تغيرت، وأن تطورات كبيرة قد
استجدت على كافة الأصعدة وفي جميع المجالات مما
يحتج إعادة النظر في هيكل وأساليب المنظمة.

ومن هذا المنطلق تؤيد بلادي توسيع قاعدة التمثيل
في مجلس الأمن طبقاً لقواعد الديمقراطية والشفافية
والعدالة، بما يحقق التمثيل الجغرافي العادل داخل
المجلس، ويعكس الطابع الشمولي لمنظمتنا وفقاً
لمقتضيات المادة الرابعة والعشرين من ميثاقها.

تتعقد دورتنا الحالية ونحن على مشارف الألفية
الثالثة وكثير من أبناء البشرية لا يزالون يعيشون في
ظروف لا تمكنهم من تحقيق طموحاتهم وآمالهم في
العيش في عالم يسوده السلام والعدالة والرخاء.

لضمان البقاء المادي ولكن أيضاً للبقاء الأخلاقي لشعب
فقد دياره. نود أن نعرب عن تقديرنا العميق للأمم
المتحدة ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والبلدان
المانحة التي توفر المساعدة الإنسانية لأذربيجان
ونطالبها بألا تخفض حجم تلك المساعدات.

اسمحوا لي أن أتطرق بإيجاز إلى الدور الذي تلعبه
الأمم المتحدة ووكالاتها في أذربيجان. تكلمت في الدورة
الماضية عن الدور البناء الذي يضطلع به برنامج الأمم
المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية
والاقتصادية في بلدي، فبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
يساعد على نحو نشط حكومة أذربيجان والمنظمات
الإنسانية الثنائية والمتعددة الأطراف في معالجة قضايا
التنمية. وفي نفس الوقت تشغل حكومتي انشغالا عميقا
بحقيقة أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يدخل الألفية
الجديدة وقاعدته المالية تعاني انخفاضاً كبيراً. كلنا
يحتاج إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القادر على
الاستجابة لمشاكل التنمية التي لا تتمكن من حلها بمفردها.
وجميع المشاركين في هذه العملية المانحين للمساعدة
والمتلقين لها ينبغي أن يوفروا الدعم الخالص القوي
للأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق أود أن أناشد جميع المعنيين بالعمل
على أن تحسن بشكل كبير الحالة المالية الراهنة الصعبة
للمنظمة.

وفيما يتصل بالعلاقات بين بلدي والأمم المتحدة
بشكل عام أود مرة أخرى أن أسترعي الانتباه إلى حقيقة
أن أذربيجان لا تزال حتى الآن غير ممثلة في الأمانة
العامة للأمم المتحدة.

لقد سئم العالم الأزمات والحروب والجنس البشري
يستحق ألفة جديدة مسالمة ومزدهرة وسعيدة.
ومنظمتنا معدة للاضطلاع بدور رائد في التغلب على
الصعوبات والعقبات التي تعترض سبيل السلم والتقدم.
وينبغي أن تكون في وضع يمكنها من تنفيذ هذه المهمة
النبيلة. هذه ليست رغبة مجردة ولكنها مهمة فعلية تعتمد
على تقييم للحالة وإدراك الضرورات والإمكانات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لوزير
الشؤون الخارجية والتعاون في موريتانيا، معالي السيد
أحمد ولد سيد أحمد.

العالمي لحقوق الإنسان، حيث تم القيام باستعراض شامل للإنجازات التي تحققت في مجال تنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا، وللعقبات المتبقية في هذا الخصوص، كما تم تحديد التدابير الضرورية لضمان التنفيذ الكامل للتوصيات التي اعتمدها المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، الشيء الذي تعمل بلادي جاهدة على تحقيقه.

كما تجدر الإشارة إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة حول السكان والتنمية التي انعقدت في هذه القاعة في نهاية شهر حزيران/يونيه الماضي والتي أعادت التأكيد مجدداً على برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المنعقد في القاهرة. ونأمل أن تساهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدورة في تحسين الظروف المعيشية لكافة الشعوب وتحقيق تنمية مستدامة من خلال توثيق الربط بين المسائل السكانية والتنمية. وفي هذا المجال كثفت بلادي جهودها الرامية إلى ترقية المرأة ومحو الأمية بجميع أشكالها حيث قيم بوضع برامج يجري تنفيذها لها الأثر الإيجابي على الأسرة والطفل بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة.

تنتهج الجمهورية الإسلامية الموريتانية سياسة خارجية قائمة على أسس ثابتة قوامها حُسن الجوار، والتعايش السلمي، وتقوية التعاون على المستوى الإقليمي والدولي. وتطبيقاً لهذه المبادئ تولى بلادي أهمية كبيرة لترسيخ الاستقرار واحتواء بُؤر التوتر السائدة في أجزاء كثيرة من العالم والتي من شأنها أن تهدد السلم والأمن الدوليين وتعيق التنمية في العديد من مناطق العالم.

وفي منطقة الشرق الأوسط، فإن بلادي إذ تؤكد من جديد دعمها التام لعملية السلام، فإنها ترى أنه لا يمكن إقامة سلام عادل وشامل ودائم في هذه المنطقة إلا على أساس مرجعية مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، والتنفيذ التام لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) بما يضمن الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومن الجولان السوري وجنوب لبنان وبقاعه الغربي، واستعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ورغم بعض المؤشرات المشجعة في بعض دول العالم الثالث فإن الاتجاه العام يسير إلى ازدياد اتساع الهوة الفاصلة بين العالم المتقدم والعالم النامي الذي يشهد تحولات عميقة لا سيطرة له عليها، تتمثل في ثقل المديونية وتدهور أسعار المواد الأولية، وصعوبة ولوجها إلى الأسواق الدولية، وضعف الاستثمارات الأجنبية.

وهذه الوضعية تفرض على منظماتنا أن لا تقتصر على حفظ الأمن والسلم الدوليين بمفهومهما التقليدي، بل تستلزم منها أن تتجاوز ذلك إلى العمل على تخفيف الأعباء الاقتصادية والاجتماعية عن كاهل الدول النامية، وتمكينها من رفع وتيرة التنمية على نحو فعال من خلال قيام الدول المانحة بزيادة العون العمومي للتنمية وضخ المزيد من الاستثمارات الخارجية وفتح أسواقها أمام منتجات الدول النامية مما سيساهم في قيام نظام عالمي جديد، على أسس التشاور والتعاون والتضامن بين جميع الدول.

كما يجب أن تستأثر مشكلة المديونية بالاهتمام اللازم، حيث تشكل الديون عبئاً لا قبل لاقتصاديات البلدان النامية من تحمله.

وفي هذا الصدد تأمل بلادي أن تمكن المبادرات التي اتخذت بشأن المديونية الخارجية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون من إيجاد حل لهذه الإشكالية التي تقوض الجهود التنموية لهذه البلدان.

يعيش عالمنا اليوم العديد من المشاكل والقضايا التي تتجاوز انعكاساتها الحدود الوطنية، وتهدد مخاطرها الأمن الوطني والإقليمي والدولي وما تحقّق من منجزات في المجالات التنموية والاقتصادية والاجتماعية، مما يفرض علينا أن نعمل جاهدين على إيجاد الحلول المناسبة لها.

ومن هذه القضايا على سبيل المثال لا الحصر، الإرهاب وانتهاك حقوق الإنسان والفقير. وفي هذا المضمار، تجدد بلادي إدانتها لظاهرة الإرهاب الخطيرة مهما كان شكلها ومصدرها، وتدعو إلى تعزيز التعاون والتشاور على المستوى الدولي لمواجهتها بحزم وصرامة.

لقد احتفلت الجمعية العامة في العام الماضي بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وبمرور خمس سنوات على انعقاد المؤتمر

وتعرب عن تأييدها للحكومة الانتقالية خاصة فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات التي قطعتها على نفسها خلال مؤتمر الطاولة المستديرة في جنيف بشأن تنظيم انتخابات تعددية في البلاد وإعادة تعمير ما دمرته الحرب.

وإننا إذ نعرب عن قلقنا العميق حيال طول أمد الصراع في الصومال لنأمل أن يحتكم الأخوة الصوماليون إلى الحوار البناء، انطلاقاً من روح المسؤولية والشعور بالواجب الوطني، من أجل التوصل إلى حل سلمي يعيد لهذا البلد وحدته وسيادته الوطنية في جو من الوثام والاستقرار.

وترحب بلادي باتفاقيات السلام الموقعة بين الحكومة الشرعية في سيراليون وجبهة القوات الثورية معربة عن أملها في أن يسود جو من الوثام والاستقرار في هذا البلد الذي عانى أكثر من ثماني سنوات من الحرب المدمرة.

أما فيما يخص جمهورية الكونغو، فتسجل بلادي بارتياح عودة السلام بشكل تدريجي، وتحث الأشقاء الكونغوليين على التفاوض فيما بينهم من أجل التوصل إلى تسوية سلمية تعيد السلام والوثام إلى ربوع هذا البلد الشقيق.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن بلادي تحيي الجهود الدبلوماسية التي تبذلها الدول الأفريقية الشقيقة في المنطقة وخاصة جمهورية جنوب أفريقيا وزامبيا، وكذا الدور الهام الذي اضطلع به العقيد معمر القذافي قائد الثورة الليبية من أجل احتواء الأزمة. وفي هذا الإطار فقد سجلنا بارتياح توقيع اتفاقات لوساكا.

وفي أنغولا تعبر بلادي عن بالغ أسفها لاستئناف القتال من جديد بين القوات الحكومية وحركة يونيتا، وتجدد دعماً التام لقرارات مجلس الأمن ٨٦٤ (١٩٩٣) و ١١٢٧ (١٩٩٧)، و ١١٧٣ (١٩٩٨)، وتطالب حركة يونيتا باحترام التزاماتها بموجب اتفاق لوساكا من أجل استعادة السلام والأمن.

أما فيما يخص النزاع الإثيوبي - الإريتري فإن بلادي تحث كلا الطرفين على احترام وقف إطلاق النار، والبحث عن حل سلمي للنزاع على أساس خطة منظمة الوحدة الأفريقية. ونعلق آمالاً كبيرة على المساعي الحميدة التي يقوم بها فخامة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة

واليوم ونحن على أعتاب مرحلة جديدة، يتطلع المجتمع الدولي إلى إحياء الآمال المعلقة على عملية السلام وإعادتها إلى مسارها الصحيح. ويتطلب ذلك اتخاذ التدابير اللازمة من أجل استئناف المفاوضات على كافة المسارات، واضطلاع راعبي عملية السلام بمسؤولياتهما تامة كي لا تضيع من جديد فرصة السلام في المنطقة.

وفي منطقة الخليج، يحدو بلادي الأمل في أن تتكاتف الجهود الدولية والإقليمية من أجل عودة الاستقرار والوثام إلى هذه المنطقة.

وإن بلادي إذ تؤكد في هذا السياق تعلقها والتزامها بقرارات الشرعية الدولية، فإنها تجدد رفضها لكل ما من شأنه المساس باستقلال الكويت وسلامة أراضيها، كما تؤكد موقفها الرافض لأي إجراء يهدد وحدة العراق وسلامة أراضيها، مطالبة في نفس الوقت برفع الحصار المضروب، منذ ثمان سنوات، على الشعب العراقي الذي عانى الكثير من المآسي جراء ذلك، حيث أضر الحصار في المقام الأول بالأطفال والنساء والشيوخ.

وفي منطقة المغرب العربي، تسعى بلادي بالتعاون مع شقيقتها في اتحاد المغرب العربي، إلى تطوير التعاون والتشاور بما يستجيب لتطلعات الشعوب المغاربية.

وبخصوص الصحراء الغربية، فإن بلادي إذ تعرب عن ارتياحها للخطوات الإيجابية التي تمت على طريق تنفيذ مخطط التسوية الأممي في الصحراء الغربية، لا يسعها إلا أن تجدد استعدادها لبذل كل ما في وسعها من أجل تيسير تطبيق هذا المخطط لتسوية النزاع.

وفيما يتعلق بتطورات أزمة لوكربي، ترحب بلادي بالخطوات الإيجابية التي تم اجتيازها على طريق التسوية الشاملة لهذه الأزمة، بما في ذلك تعليق الحظر المفروض على الجماهيرية العظمى. ونحن إذ نعرب عن ارتياحنا لنجاح الطرق الدبلوماسية في تحقيق تقدم جوهري في هذه المشكلة فإننا نرى أن الوقت قد حان لكي يقوم مجلس الأمن باتخاذ الإجراءات اللازمة لرفع الحظر عن الجماهيرية الليبية.

أما في ما يخص غينيا - بيساو، فإن بلادي ترحب بالحل الذي تم التوصل إليه في إطار اتفاقي أبوجا ولومي،

بضحايا الزلازل في اليونان وجمهورية الصين في تايوان وتركيا، ومؤخرا في المكسيك. وتتقدم بمؤاساتنا أيضا لضحايا الحادث النووي في اليابان.

إن كمنولت دومينيكا يؤيد برنامج إصلاح الأمم المتحدة قيد التنفيذ، والرامي إلى إنشاء نظام يعمل على التخلص من الهدر والازدواجية وعلى استغلال موارد المنظمة بصورة أكثر كفاءة. وقد أنيطت بالأمم المتحدة لدى إنشائها المسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين، وبعثات الأمم المتحدة العديدة لحفظ السلام القائمة حاليا في مختلف أرجاء العالم تشهد على جهود المنظمة للوفاء بواجباتها في هذا الصدد وفقا للميثاق. غير أننا لا نزال نقول إن عملية إعادة هيكلة المنظمة وتنشيطها ينبغي أن تسفر عن إنشاء منظمة ذات قدرة ورحمة وفعالية للتصدي للعديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية الخطيرة التي تواجه أغلبية المواطنين في القرية العالمية.

ونحن لسنا بغافلين عن المساهمات الكبيرة التي أسهمت بها الأمم المتحدة لتحسين الصحة، والقضاء على الأمراض ورفع المستويات التعليمية والمعيشية في شتى أنحاء العالم. وبالإضافة الى ذلك، ما برحت الأمم المتحدة في طليعة من يبذلون الجهود كي يركز الضمير العالمي اهتمامه على جوانب الإساءة لحقوق الإنسان، بينما تظل بمثابة الأمل الأخير للآلاف العديدة من المشردين كل سنة بفعل الصراع السياسي أو الديني أو الإثني.

ولكن القضاء على الفقر لا يزال وعدا لم يتحقق. فاليوم تعيش أعداد متزايدة من الناس في ظروف من الفقر، وهي لا تملك إمكانية الحصول على الرعاية الطبية المناسبة أو التعليم الأساسي أو مجرد مياه الشرب النظيفة. ونحن نسلم بأن القضاء على الفقر مهمة لا ينبغي أن تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة وحدها، بل بالاشتراك مع المجتمع الدولي، الذي ينبغي له أن يدرك أن تحسن الأحوال الاجتماعية والاقتصادية أقل تكلفة من مواجهة العواقب المترتبة على استمرار الحرمان الاقتصادي وتدهور الأحوال الاجتماعية. وقد آن الأوان الآن للبدء بهذه الشراكة.

وفيما يختص بإصلاح مجلس الأمن، يؤيد كمنولت دومينيكا أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية وجهوده الرامية الى حسم ما تبقى من قضايا وخلافات فيما بين الدول الأعضاء. ونحن نعتقد أنه ينبغي لأي

بوصفه الرئيس الدوري لمنظمة الوحدة الأفريقية من أجل إيجاد حل سلمي وعادل لهذا النزاع.

وفيما يخص كوسوفو فإن بلادي تسجل بارتياح التطورات الإيجابية نحو إنهاء العنف وبناء الثقة وإعادة تشييد ما دمرته سنون عدة من الحرب.

لقد قامت الأمم المتحدة من أجل تحقيق غايات مشتركة تتجسد في الحفاظ على السلم والأمن والاستقرار في العالم، وجاء ميثاقها نصا وروحا بأحكام تتوازن فيها الحقوق والواجبات مستهدفة تحقيق الصالح المشترك للمجتمع الدولي. لذلك حري بنا اليوم، ونحن على أبواب الألفية الثالثة أن نكرس جهودنا لتنفيذ تعهداتنا بموجب الميثاق، وأن نسعى معا لإقامة نظام عالمي جديد يركز على العدالة، ويصون الأمن والسلم في العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية والتجارة والتسويق في دومينيكا، معالي الأونرابل نوريس تشارلز.

السيد تشارلز (دومينيكا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن تتاح لي هذه الفرصة كي أهنئ السيد غوريراب وبلده ناميبيا على انتخابه لهذا المنصب الرفيع رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين. إن خبرته الدبلوماسية الكبيرة معلومة تماما، ولا شك في أن شؤون هذه الدورة ستدار بنشاط ومهارة وكفاءة. وفي ذات الوقت أود أن أعرب عن تقدير وفدي لسلفه المباشر، السيد ديدبير أوبيرتي، على الطريقة المقتدرة التي ترأس بها الدورة الثالثة والخمسين.

واسمحوا لي أن أقدم شكر وفدي لأميننا العام، السيد كوفي عنان، على ما أظهره من خصائص قيادية نموذجية وممتازة خلال هذه الفترة الحرجة بالنسبة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وكمنولت دومينيكا يرحب بالدول الأعضاء الجدد الثلاث - مملكة تونغفا، وكيريباس وناورو ويهنئها على قبولها أعضاء في الأمم المتحدة. ونحن نتعهد بالعمل معها بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك.

وأغتنم هذه الفرصة لأنقل أعمق تعازي بلدي إلى حكومتي وشعبي جزر البهاما والولايات المتحدة على الخسائر في الأرواح والممتلكات التي سببها الإعصار فلويد. وأعرب أيضا عن مؤاساة حكومتي فيما يتعلق

إن دومينيكا، بوصفها دولة جزرية صغيرة نامية تعترف دائماً بأهمية الحفاظ على البيئة، قد قطعت على نفسها التزاماً في مؤتمر قمة ريو بأن تسعى بكل هممة لتحقيق التنمية المستدامة. وبعد ذلك بسنتين اشتركت دومينيكا في المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في بربادوس، وحاولت على الصعيد الوطني أن تنفذ خطة العمل في حدود مواردنا.

وتسلم خطة عمل بربادوس بأهمية الموارد الساحلية والبحرية لتنمية الدول الجزرية الصغيرة النامية تنمية مستدامة. وكممثل دومينيكا يدرك تلك الأهمية إدراكاً شديداً. إذ أسهم استعمال مواردنا الساحلية والبحرية بصورة حكيمة على مدى عدة سنوات إسهاماً كبيراً في شد أزر مواطنينا وتحقيق رفاههم الاقتصادي. وفضلاً عن ذلك، فإن النجاح في تنفيذ برنامجنا المتعلق بالتنمية السياحية - البيئية يعتمد اعتماداً شديداً على الحفاظ على الموارد البحرية والبيولوجية الموجودة في البحار المحيطة بدولتنا الجزرية وصونها. وتعرض تلك الموارد لتهديد مستمر وخطير يأتي من مصادر عديدة، من قبيل إلقاء السفن الأجنبية العابرة للمحيطات فضلاتها في البحار على نحو غير قانوني ودون خشية من العقاب؛ وإفراط أساطيل الصيد غير المحلية في صيد الأسماك؛ واستعمال البحر الكاريبي في نقل النفايات النووية والمواد الخطرة الأخرى على متن السفن.

ولا يزال كمنولث دومينيكا، شأنه شأن بقية أعضاء الجماعة الكاريبية، يعتبر الممارسة الخطيرة المتمثلة في نقل النفايات النووية والمواد الخطرة عبر البحر الكاريبي تهديداً قد يكون خطيراً على النظام الإيكولوجي الهش وعلى رزق شعوب المنطقة ورفاهها، ونحن نطلب إلى الدول المشاركة في تلك الممارسة أن تبدي بعض المراعاة لشواغلنا المبررة. ونحن نلتمس جادين دعم المجتمع الدولي لجهدنا الجاري من أجل وقف نقل هذه الشحنات من المواد الخطرة عبر البحر الكاريبي. وعلاوة على ذلك، يهيب أعضاء الجماعة الكاريبية بالجمعية العامة أن تعترف بمنطقة البحر الكاريبي بوصفها منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة، ويحثون المجتمع الدولي على تأييد هذا المفهوم وتطويره.

ويقدر كمنولث دومينيكا ما أولته الأمم المتحدة من اهتمام خاص بمسألة الدول الجزرية الصغيرة النامية في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. ويأمل المرء مخلصاً أن

إصلاح معقول لمجلس الأمن أن يعكس الحقائق الاقتصادية والجغرافية الراهنة وأن يتيح زيادة معقولة في عدد أعضائه وتمثلاً منصفاً للمجموعات الجغرافية، مع عدم التمييز فيما يختص بحقوق الأعضاء الدائمين. وقد أشاد كمنولث دومينيكا بقرار شعب تيمور الشرقية، حسبما أعرب عنه في الاستطلاع الشعبي يوم ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٩. ولذلك لا بد أن نستنكر وندين أعمال العنف التي ارتكبتها في حق شعب تيمور الشرقية أولئك الذين صمموا على إلغاء نتائج الاستطلاع وعلى الحفاظ على الوضع الاستعماري الراهن. ونحن نشيد بالأمم المتحدة لعملها الذي جعل الاستطلاع أمراً ممكناً، ونؤيد بشدة قرار مجلس الأمن الآذن بإنشاء قوة لحفظ السلام متعددة الجنسيات لحماية شعب تيمور الشرقية وهو يسعى إلى تأكيد حقه في تقرير المصير.

ويود كمنولث دومينيكا أن يطرق مرة أخرى مسألة التمثيل المشروع لجمهورية الصين في تايوان وشعبها في الأمم المتحدة. إذ أن جمهورية الصين في تايوان، وهي نموذج للديمقراطية في المنطقة الآسيوية، قادرة على تنفيذ الالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وراغبة في تنفيذها. وعلى مدى العقود القليلة الماضية، قطعت جمهورية الصين أشواطاً هائلة في مجال التنمية الاقتصادية، مما مكنها من الإسهام في التخفيف من وطأة الفقر بفضل برامج المساعدة الاقتصادية في البلدان النامية. ويساور دومينيكا القلق لأن بلداً صناعياً، لديه حكومة منتخبة ديمقراطياً وتمارس السلطات السيادية على منطقة جغرافية محددة يبلغ عدد سكانها ٢٢ مليون نسمة قد حُرّم من عضوية الأمم المتحدة. ولا بد من معالجة هذه الحالة لضمان وجود من يمثل مواطني جمهورية الصين في تايوان في الأمم المتحدة والوكالات المتصلة بها.

وقد كانت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي الدورة التي انتهت مؤخراً، بمثابة فرصة لاستعراض خطة عمل بربادوس لعام ١٩٩٤. والاعتراف بالدول الجزرية الصغيرة النامية في هذا الصدد يمثل معلماً هاماً من معالم تاريخ الأمم المتحدة. ومن شأن إجراءات المتابعة والأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لتنفيذ العديد من الاقتراحات والتوصيات ألا تقرر مدى نجاح الدورة الاستثنائية فحسب، بل ومدى مصداقية الأمم المتحدة وجدوى هذه المؤتمرات.

الكاربيبي، غير أن أفعالهم تشير الى غير ذلك. ثم إنهم يصرون على استعمال تفسير صارم للقواعد التجارية المتعددة الأطراف، مما يكشف عن إغفال صارخ لمحنة صغار مزارعي الموز. فيجب ألا تطبق قواعد منظمة التجارة العالمية بطريقة تضر بعملية التنمية في الدول الصغيرة الضعيفة.

ولن يكتمل تركيزي على القضايا التي تواجه المنطقة حالياً إلا ببدء موجز وأمين إلى هذه الهيئة بأن تتصدى لمحنة مواطني الجزيرة الشقيقة، كوبا. ومع تقدمنا نحو قرن جديد يجب أن تواصل الأمم المتحدة إدانة الحصار الاقتصادي المطول على كوبا.

إن هذا الإجراء غير المبرر مخالف للضمير وغير معقول وفيه انتهاك مباشر لحقوق شعب كوبا في مواصلة العيش في سلام وازدهار اقتصادي وتقرير للمصير. ولذا تضم دومينيكا صوتها الى أصوات أعضاء المجتمع الدولي الآخرين في الدعوة الى إنهاء هذا الحصار. وينبغي أن نبحث جميعاً عن طرائق أكثر ودا لتسوية المنازعات الثنائية.

وبوصف دومينيكا دولة تستعد للاحتفال بالذكرى السنوية الحادية والعشرين لاستقلالها في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، فإنها ستواصل إعداد نفسها ومواطنيها لمواجهة تحديات البيئة العالمية والألفية الجديدة. ولقد سعت حكومة كمنولث دومينيكا إلى ضمان أن تظل سياساتها وبرامجها توفر الريادة والمؤسسات والبنى الأساسية اللازمة لتحقيق ذلك الهدف.

عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة.

ونحن، إذ يعزنا تراثنا الثقافي الثري، الذي يتجلى فيما لدينا من موسيقى الكريول والرقص وسائر أشكال التعبير، مقتنعون بأن العالم سيكون أكثر أمناً وأفضل مكاناً لو تعلمت شعوب العالم احترام ثقافات وديانات وتقاليد بعضها بعضاً وتسامحت إزاءها.

وبهذه الروح تعيد دومينيكا تأكيد التزامها بمثل الأمم المتحدة، وتتعهد بأن تبذل كل ما في وسعها لدعم جهود جميع الدول، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية الضعيفة. والتحديات التي تواجه دومينيكا كثيرة ولكنني على ثقة بأننا سوف ننتصر عليها بدعم من الدول الأعضاء جميعها، وبعون الله.

يظهر مثل هذا الاعتراف والتأييد أثناء المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في وقت لاحق من هذه السنة، وذلك عندما تسعى الدول الجزرية الصغيرة النامية الى طرق الشواغل والظروف التي تنفرد بها تلك الدول.

ويواجه كمنولث دومينيكا، شأنه شأن معظم الدول الضعيفة الصغيرة، تحديات متزايدة تفرضها العولمة، لا سيما في مجال مفاوضات التجارة المتعددة الأطراف. فنظراً للقيود المتعلقة بالموارد، تواجه البلدان النامية صعوبات تحول دون تلبية التزاماتها التي قطعها على نفسها في جولة أوروغواي. ورغم ذلك فنحن الآن على وشك قطع التزامات أخرى في الجولة الجديدة من مفاوضات منظمة التجارة العالمية التي ستبدأ في سياتل في كانون الأول/ديسمبر. وعملية التفاوض نفسها تعرض البلدان النامية الى تزايد تفاوتات النظام التجاري المتعدد الأطراف. ونحن نتعرض لخطر زيادة تهيش البلدان النامية ما لم تسلم هذه المفاوضات بالكامل بظروفها الخاصة. ولا سيما ظروف الاقتصادات الصغيرة الضعيفة. وستظل الاقتصادات الصغيرة الضعيفة على حاجتها الى معاملة تفضيلية لبعض الوقت كوسيلة لتيسير اندماجها في الاقتصاد العالمي.

إن خبرة بلدي مع منظمة التجارة العالمية لم تكن إيجابية. فالاقتصاد دومينيكا واقتصادات بلدان الكاريبي الأخرى المنتجة للموز تعتمد بشدة في عائدات صادراتها على هذا المحصول الواحد. وقد أسهم قرار المنظمة بشأن الموز في هبوط حاد في صادراتنا من الموز. فالموز عندنا يزرعه صغار الفلاحين الذين يمكن أن يمحي مصدر دخلهم الأساسي نتيجة لقرار منظمة التجارة العالمية بما يسفر عنه زيادة البطالة والفقر في المناطق الريفية.

فنحن محتاجون الى إيجاد حل لنزاع الموز يسمح لفلاحينا باستمرار كسب قوتهم. وثمة اعتراف متنام بالحاجة الى تخصيص التعريفات باعتبار ذلك أكثر الحلول قبولاً. ومع هذا فشركات الموز المتعددة الجنسيات في أمريكا الشمالية تصر على تعريفات بسيطة تؤدي في نهاية المطاف الى وقف انتاج صغار منتجي الموز في منطقة البحر الكاريبي والدول الأخرى في أفريقيا والكاربيبي والمحيط الهادئ. ونظلم نتلقى تلميحات بأن جيراننا إلى الشمال لا يزمعون إيذاء المنتجين في منطقة

ومن نافلة القول إن البلدان النامية بصفة عامة، وأقل البلدان نمواً بصفة خاصة تواجه كمجموعة أخطر المشاكل في جميع مجالات الحياة الدولية. فمشاكل الفقر والتخلف الإنمائي وأعباء الديون، من بين المشاكل المتعددة الأوجه التي تمسك بتلابيب البلدان النامية هذه الأيام. وبصفة إثيوبيا أحد أقل البلدان نمواً، فلها نصيبها من هذه المشاكل وضخامتها واضحة للعيان، حتى ونحن نبذل جهداً أكيداً للتغلب عليها.

ولن أحاول في هذا البيان أن أتطرق إلى كل المشاكل التي تواجه البلدان النامية اليوم. وبدلاً من هذا أود أن أركز على قضية واحدة: قضية الأمن الجماعي، وخاصة فيما يتعلق بتأثيرها على البلدان النامية، ولا سيما ما كان منها في أفريقيا، وكيف خيبت الأمم المتحدة سعيها في هذا المجال الحيوي. وبالنسبة لإثيوبيا فإن هذا له ما يبرره تماماً ويأتي في وقته المناسب حيث أننا وقعنا ضحية اعتداء - ليس للمرة الأولى في تاريخنا - لأكثر من عام الآن.

وتظل الأمم المتحدة مهمة بالنسبة إلينا، والوعد الوارد في الميثاق بأن تكون أدواتنا الجماعية للسلم والأمن الدوليين ووسيلتنا للتعاون الدولي في جميع مجالات المساعي الإنسانية، مصدر أمل لنا. ولكننا في إثيوبيا لسنا متأكدين أن أملنا له ما يبرره دائماً بصفتنا أفريقيين وبصفتنا إثيوبيين.

فمن ناحية أفضلية أفريقيا، يصعب بالفعل تأكيد الثقة بأن المنظمة منظمنا أيضاً. ولا بد أن ينطبق هذا على بقية بلدان العالم النامي. غير أن الحالة الأفريقية حالة فريدة.

وسواء في مجال التعاون الاقتصادي أو فيما يتصل بالسلم والأمن، فإن قارتنا ما زالت إحدى مناطق العالم الأقل حظاً بالنسبة للتعاون الفعال والهام. وعبارة "نحن شعوب الأمم المتحدة" التي ترد في ديباجة الميثاق والتطلعات السامية التي يتضمنها ما زالت تمثل أحلاماً بعيدة المنال بالنسبة لأفريقيا.

ويمكن للبعض أن يعتبر هذا من قبيل الادعاء المبالغ فيه ومحاولة لرفع اللوم عن محنة هي من صنع أفريقيا وبالتالي قد يمثل حكماً قاسياً على أداء الأمم المتحدة. ونحن في إثيوبيا قد نكون أول من يعترف بالقيمة الأساسية بالنسبة لكثير جداً من أشكال التعاون التي

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لوزير الخارجية في إثيوبيا، معالي السيد سيوم ميسفين.

السيد ميسفين (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): باسم وفدي وبالأسالة عن نفسي أود بارتياح كبير أن أعرب لكم، سيدي، عن تهانئنا بانتخابكم، الذي تستحقونه بجدارة، لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين، التي تصادف نهاية قرن حافل. وإنه فعلاً لمن دواعي السرور البالغ والاعتزاز لوفدي ولي شخصياً أن نراكم ترأسون هذا المحفل الذي قدتم منه، بوصفكم ممثل منظمة شعوب جنوب غربي أفريقيا هنا لسنوات طويلة، نضالاً لا هوادة فيه من أجل استقلال بلدكم، ناميبيا، الذي توج بالنجاح في عام ١٩٩٠. وتوليكم هذا المنصب الرفيع إشادة مناسبة بكفاح الكثيرين من أبناء وبنات أفريقيا عبر السنين من أجل تحرير أفريقيا الكامل من قبضة الحكم الاستعماري. وأود أن أطمئنكم إلى كامل تعاون وفدي معكم في الاضطلاع بمسؤولياتكم الجسيمة. وأود أيضاً أن أعتنم هذه المناسبة لأنقل لسلفكم، السيد ديدبيرر أوبيرتي، تقديرنا للعمل الذي قام به على أتم وجه، ونحن نحياه على كل ما بذله من جهود.

وأود أن أرحب أيضاً بالأعضاء الجدد في منظمنا: مملكة تونغنا وجمهورية كيريباس وجمهورية ناورو.

وأود أن أجدد صداقتنا مع أميننا العام، السيد كوفي عنان، الذي يكن له بلدي تقديرًا عظيمًا وأؤكد له من جديد مدى تقديرنا الدائم لحكمته وبصيرته. ووجوده على رأس الهيئة العالمية هو في الواقع أحد صفوف المواسة القليلة لأفريقيا، القارة التي لولا ذلك لكان صوتها خافتاً في هذه المنظمة.

وهذه المناسبة السنوية، هنا في هذا المحفل، تتيح لنا فرصة فريدة للإعراب عن آرائنا بصفتنا دولاً أعضاء، في القضايا التي تهمننا كأعضاء في الأسرة الإنسانية وبصفتنا جزءاً من مناطق معينة من العالم وبصفتنا دولاً. وإن الـ ١٧٠ بندا المدرجة في جدول أعمال هذه الدورة شهادة واضحة على مدى القضايا التي تواجه المجتمع الدولي ونحن نقترّب من الألفية المقبلة. بيد أنه ليس من السهل دائماً الفصل بين هذه المستويات المختلفة من الاهتمام. فمن الواضح أنها مترابطة، وهي كذلك بالنسبة لبلدان مثل إثيوبيا يتأثر مصيرها سلباً أو إيجاباً بما يحدث دولياً وبما تفعله الأمم المتحدة أو لا تفعله.

ولا يقتصر الأمر على أن الأمم المتحدة توشك على الدخول في القرن المقبل وليس لديها إلا القليل الذي تدل عليه في تحقيق تعاون دولي حقيقي لمكافحة الفقر. بل إن ما يثير المزيد من القلق هو أنها ستضطلع بذلك وقد تقوضت مصداقيتها كثيرا فيما يتعلق بنظامها المتصل بالأمن الجماعي، الذي لا يحظى في الوقت الراهن إلا بالقليل من الثقة كأداة جماعية للمجتمع الدولي من أجل تحقيق السلام والأمن العالميين.

وسواء خلال الحرب الباردة أو منذ انتهائها، فإن الأمم المتحدة كثيرا ما بقيت في هذا المجال، قيمة لا على المصالح الأمنية الجماعية لشعوب العالم، وإنما على المصالح الأمنية الخاصة للذين لهم وزنهم ومكانتهم. وهنا يكبر الكيل بمكيالين، حتى بالنسبة للدفاع عن بعض المبادئ المقدسة في القانون الدولي.

وبالكاد يمكن لأفريقيا أن تعترف بالطريقة التي عالجت فيها حتى أقل الفرص التي أتاحت لها لإحلال سلم وأمن دائمين في القارة. وحتى بعد الاعتراف بأن الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة في المنطقة كانت هي الأسباب الرئيسية للمحنة الأفريقية في هذا المجال، فالحقيقة لا تزال قائمة وهي أن سوء الحكم، وسوء إدارة الموارد، وعدم التسامح إزاء التنوع، وانتهاكات حقوق الإنسان أمور عملت بالفعل على إذكاء بعض الصراعات في قارتنا. ولذا لا يمكننا أن نعفي أنفسنا إعفاء كاملا من اللوم. وفي التحليل الأخير، يتعين علينا أن نجد حلا خاصا بنا لهذه المشاكل.

ولكن من ناحية أخرى، تبقى الحقيقة أن أفريقيا لم تتلق إلا القليل من التعاون الدولي الفعال، وبخاصة من الأمم المتحدة، من أجل حلحلة صعوباتها في مجال السلم والأمن. والمصير الذي آلت إليه الصراعات في أفريقيا كان يتمثل إما في إهمالها، أو، عندما لا تلقى الإهمال، فإنها تعالج ويحكم عليها بمعايير مختلفة. واسمحوا لي أن أسوق مثالين توضيحيين.

فالإبادة الجماعية في رواندا هي مصدر خزي لأفريقيا، إلا أنها كانت أيضا تذكرة بالكيل بمكيالين في أفريقيا. وحقيقة أن الصومال وشعبها قد تركا وشأنهما، بغض النظر عن النتائج التي يتحملها شعب الصومال وعلى سلم واستقرار جيرانه، لدلالة أخرى على أنواع الصراعات التي تسبب، أو لا تسبب، القلق الشديد لدى أولئك الذين يعول عليهم لتعبئة جهود الأمم المتحدة

أقمنها مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتعددة، وكان بعضها في الواقع فعلا جدا. وقد لا يكون من الإنصاف للمنظمة وللعديدين من موظفيها المتفانين في عملهم أن نقصر في الاعتراف بذلك.

وفي هذا الصدد، فإن تقييما متوازنا لأداء الأمم المتحدة لا يمكن إلا أن يراعي العمل الجيد الذي تضطلع به المنظمة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. هذا عدا عن الدور الذي لا غنى عنه الذي تضطلع به الأمم المتحدة ووكالاتها المتعددة، وعلى وجه الخصوص ووكالاتها المتخصصة، في مواءمة أنشطة الدول في مختلف المجالات ذات الأهمية الحاسمة.

كما أنه من الصحيح أن أفريقيا، وبخاصة بعض فرادى بلدانها، لديها على ما يبدو طريقة فريدة لتفويت الفرص المتاحة من أجل تحقيق تقدم في إحلال السلام والتنمية. إلا أن الحالة الأفريقية لا يمكن تفسيرها من باب اللامبالاة بالواجب أو العمالة من جانب شعب أفريقيا فحسب. وقد تكفي الإشارة إلى الحرب الباردة والتناحر بين الدول العظمى الذي ولدته تلك الفترة وما أوقعت من دمار بأفريقيا للتذكير بأن آلام أفريقيا ليست دائما من صنع يديها.

ومع ذلك، وأيا كانت أسباب محنة أفريقيا، فإن روح المصير المشترك والتكافل ومثل ميثاق الأمم المتحدة أمور كان ينبغي لها أن تجبر المجتمع الدولي على أن يكون أكثر استعدادا لتقديم التعاون الفعال إلى مناطق مثل أفريقيا وذلك لكي تتمكن من التغلب على عقبات التنمية التي تواجهها شعوبها.

وحقيقة أنه لا يوجد تعاون دولي في الوقت الحاضر انطلاقا من روح ميثاق الأمم المتحدة ليس أكثر وضوحا في أي مكان مما هو عليه في الظروف التي تكتنف عبء الدين، الذي لا يزال يمثل أخطر عامل يعرقل التنمية وتخفيف حدة الفقر. وحتى الآن لم تتخذ أية خطوات فعالة على الصعيد الدولي للتخفيف من حدة هذا البلاء، ولا يوجد علاج منظور يلوح في الأفق. وهذا دليل بالغل التعبير يشير إلى أي مدى لا يزال الوعد الذي تضمنه الميثاق بشأن التعاون الدولي مجرد شعار أجوف، فإذا كانت رؤيانا للأمم المتحدة في القرن الذي نوشك على دخوله لا تتضمن علاجا لهذا الخطر، فإن المنظمة لا محالة ستكون أقل أهمية بالنسبة لمجموع البشرية مما هي عليه اليوم.

وتلك حقيقة أقر بها الكثيرون. وإن بلدنا، بتسريحه نصف مليون جندي وتخصيص أقل القليل من ميزانيته أي أقل من ٢ في المائة من إجمالي ناتجه المحلي - للدفاع، قد أوضح بأعماله أن الدول الفقيرة ليس لديها الوقت لشن الحرب إلا على عدوها الرئيسي، وهو الفقر والفتور والتخلف.

وتوجه البلد الجديد أدى بالفعل إلى تحقيق فوائد، كان معظمها في مجال النمو الاقتصادي: فقد تجاوز متوسط نمو الناتج الإجمالي المحلي ٧ في المائة سنويا، بعد فترة تحول عصبية. ولكن حينئذ حلت المأساة وتعرضنا للعدوان الإريتري. وعدوان إريتريا غير المبرر علينا الذي وقع في أيار/مايو ١٩٩٨ علمنا أن السلام لا يتحقق دائما بالقرارات التي تتخذها الدول من طرف واحد ما دامت هناك دول مارقة تعبد السلاح ولها قيادة لا يضعون حدودا في الداخل على السلطات التي يمارسونها أو على القرارات التي يتخذونها.

وقد أصبحت إريتريا مصدر مآسي ليس لإثيوبيا فحسب وإنما لشعبها نفسه ولبلدان المنطقة دون الإقليمية. وما أن نالت الاستقلال رسميا، في عام ١٩٩٣، حتى افتعلت قتالا مع السودان، أعقبه هجوم غير مبرر على اليمن في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. ومواصلة لنفس نسق عدم التقيد بالقانون، فإن إريتريا، في عام ١٩٩٦، قامت مرة ثانية باحتلال جزء من أراضي جيبوتي بالقوة - في محاولة طائشة أحببت في وقتها، حيث كان ذلك أيضا بفضل جهود إثيوبيا.

ومن ثم فقد كان العدوان الإريتري على إثيوبيا في أيار/مايو ١٩٩٨ جزءا من نسق السلوك المعبر عنه سابقا، وهو سلوك جعل البلد الآن مصدرا رئيسيا لعدم الاستقرار في منطقتنا دون الإقليمية، ولا سيما في الصومال، حيث تؤدي أنشطة إريتريا المدمرة إلى المزيد من الفوضى في بلد ليست فيه دولة عاملة إطلاقا. وبالتالي، فإن إريتريا، اتساقا مع دافعها الكريه إلى استغلال الفوضى وانعدام القانون في الصومال لتحقيق سياستها غير المسؤولة الرامية إلى زعزعة استقرار بلدان منطقة القرن الأفريقي، تتعاون بنشاط مع أمراء الحرب في الصومال بتسليحهم وتدريبهم وتمويل صراعاتهم المميت بين الأشقاء. وتؤدي أنشطة إريتريا بذلك إلى زيادة تدهور الحالة غير المستقرة والغامضة أصلا في البلد مع كل ما

لاتخاذ إجراءات من أجل الاضطلاع بمسؤولياتها في مجال الأمن الجماعي. وأية أهمية في الأمر لأولئك الذين يحددون جدول أعمال مجلس الأمن إذا أضحت الفوضى في الصومال مرتعا خصبا للإرهاب، طالما أن التهديد يقتصر على أولئك الذين لا أثر لصوتهم في مجلس الأمن؟

والصراع في الصومال صراع معقد فعلا، لكنه ليس أكثر تعقيدا من صراعات أخرى في أجزاء أخرى من العالم. فالصومال يعيش فوضى عارمة وكان ذلك شأنه طوال السنوات التسع الماضية، لا لأن الأزمة مستعصية على الحل، بل لأن الصومال مهمل. فذاك البلد لم يستطع أن يتصدر جدول أعمال الأمم المتحدة، لا لأنه لا يملك مطلبا مشروعاً في أن تكون له أولوية في نظام الأمن الجماعي للأمم المتحدة، بل لأن مصالح الذين لهم وزن وقيمة لا تتضرر. وهذا ينطبق أيضا وإلى حد كبير على أنغولا وسيراليون وقبلهما ليبريا.

وباختصار، فإن الأمم المتحدة خذلت أفريقيا، وتقف الآن على عتبة القرن المقبل ولها هذا السجل. وبالنسبة للصومال، أود أن أذكر أن إثيوبيا، البلد الذي فوضته منظمة الوحدة الأفريقية للمتابعة والمساعدة في حل الأزمة في الصومال، تدعم بالكامل المبادرات التي تقدم بها السيد اسماعيل عمر غيلي، رئيس جمهورية جيبوتي من على هذه المنصة الأسبوع الماضي بصفته الرئيس الحالي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

وتجربة بلدي خلال الفترة الماضية التي تربو على السنة والنصف تدل كثيرا على كيفية أن تخذل الأمم المتحدة بلدا أفريقيا لا خيار له سوى الخضوع لقرارات ظالمة يفرضها الأقوياء. وفي الواقع، فإن ما قالته الأمم المتحدة لإثيوبيا هو أن المادة ٥١ من الميثاق، التي تنص على الحق الأصيل للدول ذات السيادة في الدفاع عن أنفسها، لا تنطبق على الدول الفقيرة مثل إثيوبيا. تلك كانت تجربتنا في مساعينا لكفالة حل سلمي للأزمة الإثيوبية - الإريتريّة التي نجمت عن عدوان إريتريا غير المبرر علينا.

وحتى أيار/مايو ١٩٩٨، كانت إثيوبيا تنمي السلام الذي حققته أخيرا بعد عقود من الاضطراب. وكانت المشكلة الإريتريّة - التي تمثل أحد مصادر عدم الاستقرار في إثيوبيا - قد تمت تسويتها مع إثيوبيا الأمر الذي أدى إلى الاعتراف بدولة إريتريا الجديدة. وأصبحت إثيوبيا حصنا من حصون السلام في منطقتنا دون الإقليمية -

توازن القوى في الدولة - وفي الواقع عدم وجود نظام دستوري - هي معالم مميزة لإريتريا اليوم. والتعددية؛ وحرية التنظيم والكلمة؛ والحق في التعبير عن الاختلاف في الآراء - هي أمور غير معروفة في إريتريا. وبالطبع فإن الانتخابات الديمقراطية غير مسموع بها هناك. وفي الواقع، ليست لإريتريا علاقة بما يدور في المجتمع الدولي من حيث احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية والحكم السليم، نظراً لأنه يحكمها، لأغراض عملية، شخص واحد. والأثر النهائي لهذه الخصائص السياسية الداخلية وأثرها على السلم والأمن في منطقتنا دون الإقليمية هو أنه، في التحليل النهائي، ما من شعب آخر يعاني أكثر من الشعب الإريتري، متحملاً عبء المشقة الناجمة عن سياسات أنشطة حكومته المزعومة للاستقرار في منطقة القرن الأفريقي.

وكل من تابع عن كذب هذه المأساة التي سببتها القيادة الإريتريّة لإثيوبيا لا يمكنه أن يجهل مدى الجهد الذي بذلته إثيوبيا، لما يتجاوز تسعة شهور، لكفالة ردع العدوان الإريتري بالوسائل السلمية. ولكن بلا جدوى. وللأسف الشديد، خذلتنا الأمم المتحدة. وعلى النقيض من ذلك، أود أن أعرب عن إعجاب حكومتي بالموقف الحميد الذي اتخذته منظمة الوحدة الأفريقية وأفريقيا طوال الأزمات دفاعاً عن المبادئ التي أنشئت هذه المنظمة على أساسها، وعن امتنانها لذلك الموقف.

ومع ذلك، بالرغم من جهود منظمة الوحدة الأفريقية، لم تصخ إثيوبيا. وتظاهرت الأمم المتحدة بأنه لم يكن هناك أي عدوان، مع أنها أفضل من يعرف. بل ذهب مجلس الأمن إلى أبعد من ذلك، كما فعل البعض في المجتمع الدولي، وذلك في جهد منسق لمعاينة ضحية العدوان، دون ذكر كلمة واحدة عن العدوان أو عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي التي يرتكبها بلد معروف عنه أنه اعتاد التصرف بطريقة خارجية عن القانون.

ولقد عرف أعضاء مجلس الأمن تماماً منذ البداية أن إريتريا ارتكبت عملاً فاضحاً من أعمال العدوان دون مبرر ضد إثيوبيا. ومع ذلك اختاروا وصف الانتهاك الصارخ لمبدأ أساسي من مبادئ القانون الدولي بأنه مجرد نزاع على الحدود. وهذا، أقل ما يقال عنه، إنه تهرب من مسؤولية مجلس الأمن الأولية عن صون السلم والأمن الدوليين. وهو يُسبب بوضوح فشل المجلس في التمسك بأقدس مبدأ من مبادئ القانون الدولي، وهو حظر

يصحب ذلك من عواقب سلبية على السلم والاستقرار في منطقتنا دون الإقليمية.

ومنذ بدء العدوان الإريتري على إثيوبيا، يتساءل الناس كيف يتسنى لدولة من أصغر الدول عمراً وأفقها على الأرض، وهي دولة خرج شعبها للتو من صدمة حرب تحريرية طال أمدها، أن تحوز القدرة على الشروع في واحدة من أكثر الحملات تدميراً وزعزعة للاستقرار في منطقة القرن الأفريقي دون الإقليمية بأسرها - أو حتى في أفريقيا ككل. وعلاوة على قدرة إريتريا على فعل ذلك، يتساءل الناس عما يمكن أن يدفع عضواً جديداً في مجتمع الدول إلى التصرف على هذا النحو، مما يخلف عواقب وخيمة على السلم والأمن في منطقتنا.

والإجابة على هذه التساؤلات لا تستعصي على أحد. فالتحول إلى قوة مخربة بين الدول لا يقتضي أية قدرات أو موارد خاصة. إذ يمكن للدول الصغيرة أن تسبب الفوضى وأن تجعل الحياة جحيماً للمجتمع الدولي بقدر ما يمكنها أن تفعله الدول الكبيرة. وفي الواقع، فإن أية مجموعة متطرفة تعيش على هامش الحياة الدولية، بلا هيكل تنظيمي متطور، يمكنها بدون جهد كبير أن تنجح في زعزعة استقرار منطقة بأكملها ناهيك عن منطقة دون إقليمية ضعيفة مثل منطقتنا. وفي الواقع، لا يبدو أن الدول تحتاج لأية قدرات خاصة لتصبح دولا مارقة. فالدول المارقة لا تولد على هذا النحو، وإنما تصبح كذلك بمحض إرادتها.

وهذا ما نراه في إريتريا اليوم: فالحكومة الإريتريّة تعمل الآن على نحو وثيق ليس مع المجموعات المتمردة في منطقتنا دون الإقليمية فحسب، وإنما أيضاً مع الإرهابيين الدوليين، حيث تقوم بتدريبهم وتمويلهم وإعطائهم دعماً كاملاً تحقيقاً لهدفهم النهائي المتمثل في زعزعة استقرار دول المنطقة دون الإقليمية. ونحن لا نعتقد أن سلوك إريتريا مصدره خارجي. فهو داخلي المصدر: إذ ينبع من طبيعة البنية السياسية المحلية في ذلك البلد. وإذا كانت العملية السياسية الداخلية في بلد ما تفتقر إلى أية عوامل تضبط قيادتها، فإن مآل ذلك، عاجلاً أم آجلاً، إحداث أثر سلبي على سلم وأمن دول تلك المنطقة دون الإقليمية.

وفي إريتريا هذه الظاهرة واضحة تماماً اليوم. فالغياب التام للمؤسسات الداخلية اللازمة لدول طبيعية؛ وعدم تعرض القيادة للمساءلة؛ وعدم وجود ما يشبه

المناسب إلغاء برامج قيد التنفيذ بناء على اعتبارات غير تقنية لا علاقة لها على الإطلاق بنتائج التقييم الفعلي للأداء. هذه هي تجربة إثيوبيا مع صندوق النقد الدولي، الذي أوقف تعاونه مع إثيوبيا على أساس سياسي، مع أنه كان يعرف تماما أنه لم يكن لديه أي سبب على الإطلاق لاتخاذ ذلك الإجراء على أساس المعايير ذات الصلة.

وبمجرد أن أعطى مجلس الأمن الإشارة، وجد آخرون أنه من السهل التغاضي عن الظلم وألقوا بثقلهم وراء موقف يسخر من أبسط قواعد العدالة. ولحق الاتحاد الأوروبي ومؤسسات وبلدان أخرى بالركب، مما جعل من الواضح تماما بالنسبة لإثيوبيا أن أية أمة فقيرة ليس لها الحق في الدفاع عن نفسها وأن عدم الانصياع لذلك التحذير ستكون له نتائج. وكانت له نتائج. لقد أخطأت إثيوبيا خطأ واحدا فقط، وهو إصرارها على أن العدوان لا يمكن أن يكافأ عليه ويجب ألا يكافأ عليه بأي ذريعة من الذرائع، بما في ذلك المطالبات بوقف إطلاق النار بدون شروط، وهو ما طلبه المعتدي وارتؤي أنه يتفق مع مصالح أولئك الذين يعمل لهم حساب. فالحقوق السيادية للضحية لم يعمل لها حساب. وكان هذا هو المعنى الضمني الذي فهمته منطقتنا كلها لفلسفة إريتريا الخارجية عن القانون الخاصة بالاستيلاء على الأراضي أولا ثم بعد ذلك دعوة الضحايا إلى محادثات.

ومع ذلك لن أعطي الانطباع بأن الجميع لم يبألوا ببلدي في وقت الحاجة. فبالفعل، هناك بلدان ومؤسسات تقدر تقديرا تاما الشراكة في التنمية وقضت إلى جانبنا، مدركة أن قطع المساعدة الإنمائية عن ضحية العدوان يرقى إلى مستوى المكافأة على ذلك العدوان. وتلك البلدان لم تواصل تقديم مساعدتها فحسب، وإنما زادت أيضا في بعض الحالات. وبالنيابة عن شعب إثيوبيا، أود أن أعرب عن تقديرنا العميق لتلك البلدان والمؤسسات، التي سنقدر دائما تعبيرها عن التضامن معنا.

في ضوء هذه التجربة، من الصعب تماما أن نبقي على ثقنتنا كاملة بالأمم المتحدة وبالتعاون الدولي. ومن الصعب أيضا الإيمان بكفاءة نظام الأمن الجماعي للأمم المتحدة.

ولا يمكن أن تتجنب الأمم المتحدة اقتسام اللوم عن سفك الدماء والدمار اللذين أعقبا غطرسة إريتريا لمدة تسعة أشهر. لقد أدت الأمانة الإثيوبية - الإريتريّة في

استخدام القوة في العلاقات الدولية، ما عدا حالات الدفاع عن النفس. وهو إنكار لمفهوم الأمن الجماعي الذي وضعت جميع الدول، كبيرها وصغيرها، ثقنتها به عندما انضمت إلى ميثاق الأمم المتحدة.

ومجلس الأمن، كما لو كان يؤكد فشله في التمسك بحكم القانون الدولي، طلب في أول قرار له بشأن الصراع بين إثيوبيا وإريتريا، اعتمد بتاريخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨، وقف إطلاق النار على الفور، مكافأة للعدوان في واقع الأمر، فأى دليل أفضل يمكن أن يتوفر لنا على فشل المجلس في اتخاذ موقف حازم ضد العدوان بالمطالبة بعكس الوضع قبل المطالبة بوقف إطلاق النار؟ وأي حافز أفضل يمكن أن يكون للمعتدين مثل إريتريا ليواصلوا عدوانهم ويجنوا المزيد من الثمار من أعمالهم الغاشمة؟

بل إنه مما يشبط الهمم بشكل أكبر وليس له أي مبرر ذلك البيان الذي أصدره مجلس الأمن بتاريخ ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٩ ويذكرنا فيه بـ "مسؤوليتنا الأولية عن توفير الغذاء لشعبنا"، كما لو لم يكن للدول الفقيرة الحق في الدفاع عن سيادتها، أو أنه يعني ضمنا أن فكرة السيادة ليست لها آثار على الإطلاق بالنسبة لأي بلد فقير مثل إثيوبيا؟ ولعل التاريخ يذكر أن هذا ما أخبرتنا به عصابة الأمم، وإن كان في كلمات أقل، منذ أكثر من ٦٠ عاما. لكن هذا لم يكن ما توقعناه من الأمم المتحدة اليوم.

ولكي يجعل الأمر أسوأ من ذلك، اختار مجلس الأمن، بتاريخ ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٩، عن طريق القرار ١٢٢٧ (١٩٩٩)، أن يحث الدول على وقف مبيعات الأسلحة سواء للمعتدي أو للضحية، بينما يواصل في الوقت نفسه مناقشة كيفية تعديل اقتراح السلام الذي اقترحتته منظمة الوحدة الأفريقية، وقبلته إثيوبيا بالفعل، لجعله مقبولا لدى المعتدي على حساب الضحية.

كان هذا مرة أخرى هو جوهر المناقشات غير الرسمية التي أجراها مجلس الأمن بتاريخ ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٩. لقد أخبر البلد المعتدي بالفعل بأن ينتظر إلى أن ترضخ الضحية للضغط.

إن رفض أمة فقيرة أن تقبل الإهانة، وهي ضحية للعدوان، ينطوي بوضوح على نتائج معينة، فالعقاب الذي فرض لم تكن له غالبا حدود. لقد شمل مؤسسات مالية غيرت قواعد التعامل. وفي حالة إثيوبيا، رأوا من

الإقليمية وما عداها أيضا. ويجب احتواء التمرد على القانون واحتقار مبادئ القانون الدولي اللذين أهدتهما إريتريا، مما يهدد الآن المنطقة كلها بالخطر. ويمكن إجراء ذلك بتوجيه رسالة واضحة، على الأقل، إلى قيادتها، بأن ما حدث فيه الكفاية وأن العدوان ينبغي ألا يكافأ. وهذا أمر ضروري، وخاصة بالنسبة لمن هم فوق القانون، وممن لا يخضعون إلا لقدر ضئيل من المساءلة في غياب حتى أبسط مظاهر المؤسسات الحاكمة في البلد. ولهذا، فقد أكدنا، وما زلنا نؤكد وجوب عدم السماح لإريتريا بأن تجني أي شيء من تمرداها على القانون. ولهذا، فقد أكدنا، وما زلنا نؤكد - وليس بدون تضحية - أنه يجب ألا توجد ثغرات في الاتفاقات المبرمة بحيث يتأكد بوضوح ودون لبس مبدأ عدم مكافأة العدوان. وبالتالي، فما زلنا نأمل، رغم كل شيء، في الاستجابة لشواغل إثيوبيا بالشكل الكافي، مما يبسر وضع حد للكابوس الذي تسبب فيه العدوان الإريتري.

والأمم المتحدة تقف أمام مفترق طرق. ولا يمكنها أن تدخل القرن التالي وهي مضطربة، ودون علاج مواطن الضعف فيها. إن الإصلاحات ضرورية ولا يستطيع مجلس الأمن أن يظل كما هو عليه، بدون صفة تمثيلية ومستجيب لمصالح الأغلبية. ولا يزال هناك وقت لاستعادة الثقة بنظام الأمن الجماعي الذي جرى توحيه في ميثاق منظماتنا قبل أكثر من نصف قرن. وهناك حاجة إلى إنعاش مصداقية الأمم المتحدة. فكيف يمكن للأمم المتحدة أن تنال ثقة جميع الدول الأعضاء وثقة شعوبها؟ هذا أحد الأسئلة التي سيتعين على الأمم المتحدة أن تواجهها ونحن ندخل القرن الحادي والعشرين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد هايل ولد نسي، وزير الشؤون الخارجية لإريتريا.

السيد ولد نسي (إريتريا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أضم صوتي إلى من تكلموا قبلي في تهنئتك، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين. وإنني متأكد أن خبراتكم ومهاراتكم، فضلا عن تفانيكم في سبيل الحرية والعدالة، تجعلكم مؤهلين لقيادة الأمم المتحدة وهي تسعى لإرساء السلام في أفريقيا وفي المناطق الأخرى في العام المقبل.

وأغتنم أيضا هذه الفرصة لأشيد بسلفكم، السيد ديدير أوبيرتي، للطريقة الفعالة التي أرشد بها أعمال

نهاية الأمر إلى اندلاع قتال كبير، ليس بسبب أن المعتدي كان متغطرسا ورفض أن يوفر فرصة للسلام فحسب، وإنما أيضا لأن الأمم المتحدة فشلت في أن تتكلم دفاعا عن مبادئ القانون الدولي.

وفيما يخص عدوان إريتريا على إثيوبيا، فإن الشعب الإثيوبي عنده شعور مبرر بأن فشل الأمم المتحدة في الدفاع عن مبادئها إنما يماثل فعلا الظلم الذي أوقعتة عصبة الأمم بلدي في عام ١٩٣٦.

لكن سلسلة الأحداث هذه لها آثار أوسع وأكبر بالنسبة لإثيوبيا، فهي تثير سؤالا أساسيا فيما يتعلق بقدرة الأمم المتحدة على أن تكون حارسة لمبادئ القانون الدولي - وهي حراسة ليس من شأنها أن ترتب آثارا مالية إذا ما اقتصر على مجرد تأكيد المبادئ. لقد أظهرت الأمم المتحدة لنا أنها لا يمكنها حتى أن تفعل ذلك. وهذا الموقف يتطلب استجابة تتصف بالعناية والدقة، وينبغي أن تتطلب اتخاذ تدابير جذرية حتى يمكن أن تكون لنا أمم متحدة توفر الملجأ للجميع على قدم المساواة.

وفيما يتعلق بالتزام إثيوبيا بالسلام، فهذا أمر لا يمكن التشكيك فيه، ويجري توضيح ذلك بصفة منتظمة منذ قيام إريتريا بالعدوان. وموقف إثيوبيا ثابت باستمرار. ونحن نقول إنه لا يمكن مكافأة العدوان. فإرساء السلام يتطلب عكس العدوان، وهذا هو ما كانت ستطالب به أية دولة لو كانت قد وجدت نفسها في موضع إثيوبيا. فإثيوبيا لم تطلب شيئا أكثر من ذلك.

وتقول إريتريا الآن إنها على استعداد لبذل كل ما كان يمكنها أن تفعله قبل عام ونصف، وهو شيء لم تجرؤ الأمم المتحدة أبدا على أن تطلب منها القيام به. ولئن كان هذا في حد ذاته تبرئة لإثيوبيا، فإننا، بالرغم من ذلك استخلصنا درسا من هذه التجربة، وهو أنه يجب أن نتأكد من عدم وجود ثغرات في أي اتفاق يجري التوصل إليه بشأن انسحاب القوات الإريترية من الأراضي الإثيوبية التي احتلت بالقوة. وهذه هي طبيعة الحوار الجاري الذي نشترك فيه مع منظمة الوحدة الأفريقية. ولا يوجد أي مبرر على الإطلاق لصعوبة الاستجابة للشواغل المشروعة لضحية العدوان بالنسبة لشافية الالتزامات التي قطعها على نفسه البلد المعتدي.

والواقع أن المبادئ المعنية يجب حمايتها، ليس لمصلحة إثيوبيا فحسب، بل ولمصلحة منطقتنا دون

نتيجتان مباشرتان للصراع. ومع ذلك، فهذا يتضح في مناطق أخرى كما يتضح في أفريقيا. وبالتالي، فالحالة في تيمور الشرقية، أو في أفغانستان، أو في كوسوفو، أو في البوسنة والهرسك، لا تختلف عن الحالة في القرن الأفريقي، أو سيراليون، أو جمهورية الكونغو الديمقراطية، أو أنغولا. ففي كل هذه الحالات، تتسبب الصراعات في إحداث نكسات خطيرة في خطط التنمية وتؤثر تأثيراً سلبياً على الظروف المعيشية للشعوب. وفي كل الحالات تقريباً، يكون الصراع السبب الجوهري في حدوث المجاعات، والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، وغيرها من الأزمات الإنسانية. والمجتمع الدولي لا يستطيع أن يتقبل هذه التهديدات للسلم والأمن الدوليين إذا كنا نعتقد أن السلام لا يتجزأ وأن ما يحدث في منطقة يؤثر على المناطق الأخرى.

وقد سبقت أسباب مختلفة، من بينها الكراهية العرقية والدينية، والمظالم الاقتصادية والسياسية، والبطالة، على أنها الأسباب الجذرية للصراع. ومع أنها عوامل صحيحة، فيجب ألا ننسى على الإطلاق أن التوسع الإقليمي، سواء كان داخل الدولة أو خارجها، والتصميم على تحقيق هذا التوسع باستخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها وبممارسة القسر السياسي والاقتصادي ضد استقلال البلدان المجاورة وسلامتها الإقليمية، كانا السبب الرئيسي في الصراع وتعكير السلام في القرن الأفريقي. وإريتريا، وهي ضحية مطامع إثيوبيا الإقليمية وسياستها العدوانية، مثال على ذلك.

لقد انقضت الآن ١٦ شهراً منذ اندلاع الصراع بين إريتريا وإثيوبيا، الذي كان سببه الجذري سياسة إثيوبيا المعلنة القائمة على التعصب العرقي والتوسع الإقليمي، وضمها المنهجي لمساحات كبيرة من الأراضي الإريترية. ومنذ بداية الصراع كانت إريتريا تنتهج دائماً سياسة ترمي إلى حسم مشكلة الحدود بالوسائل السلمية، حتى في وجه الاستفزاز والضم الزاحف لأراضيها والعدوان المباشر عليها. ولبلوغ هذه الغاية، حاولت إريتريا قبل اندلاع الصراع أن تدخل مع الحكومة الإثيوبية في حوار سلمي، حتى تحل ودياً جميع المشاكل والخلافات القائمة والمتصلة بالحدود المشتركة بينهما. وحتى بعد بداية الصراع، طلبت إريتريا في عدة مناسبات إلى الجانب الإثيوبي أن يوافق على قبول فكرة المفاوضات الثنائية. وعندما رفضت إثيوبيا هذه الفكرة، أصدرت إريتريا بشكل إنفرادي اقتراحاً تضمن طرائق مفصلة لحسم

الدورة الماضية. وأعرب للأمين العام عن امتناننا لإسهاماته المتفانية والمثالية في قضية السلام.

واسمحوا لي أيضاً أن أرحب بمملكة تونس، وجمهورية كيريباس، وجمهورية ناورو، بوصفها أعضاء جدد في منظماتنا.

إنه من دواعي انشغالنا العميق أن يشهد هذا العام استمرار الصراعات وظهور مصادر جديدة للصراع. ومما يدعو إلى القلق، بشكل خاص، أن نلاحظ الاتجاه المتزايد للجوء إلى استعمال القوة أو التهديد باستعمالها. وهذا يشكل خطراً كبيراً على استقلال الدول ووحدتها، وكذلك على السلم والأمن الإقليميين والدوليين. وقد سجل هذا العام أكثر الصراعات سفكاً للدماء داخل الدول وفيما بينها في أفريقيا، وآسيا، وأوروبا.

وكانت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أكثر منطقة عانت من هذه الصراعات في العالم. فالواقع أن الأداء الاقتصادي والاستقرار السياسي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى قد تدهورا في عام ١٩٩٩. وحوالي ثلث الأعضاء الـ ٥٢ في منظمة الوحدة الأفريقية، ويقع جميعهم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ساءت حالتهم الاقتصادية في عام ١٩٩٩ عما كانت عليه في العام السابق. وعانى ما يقرب من ٢٠ بلداً من الصراعات المدنية المسلحة أو من الحروب بين الدول. وليس من المستغرب أن ما يقرب من جميع البلدان التي عانت من النكسات الاقتصادية هي البلدان التي شبت فيها الصراعات.

وأسوأ تلك البلدان الـ ٢٠ حالاً هي البلدان التي تقع في القرن الأفريقي. فأكثر من ثلثي شعوبها يعيش في عوز شديد. ومعظمهم ليس لديه غذاء، أو لديه القليل منه. وهم يعانون من الأمراض. واقتصادات معظم هذه البلدان منهارة. والمنطقة غير مستقرة سياسياً، ويمزقها الصراع. ولهذا، فإن ما لا يدعو إلى الدهشة أن بعض الدول المانحة والمؤسسات المالية الدولية قد استنكرت بحق هذه الحالة وأبلغت بعض تلك الدول بأن الأفضل لها أن تطعم الملايين من الجوع فيها وأن تدير اقتصاداتها على نحو أفضل بدلاً من أن تهدر الملايين التي لا حصر لها لتمويل مغامرات عسكرية غير سليمة.

وقد وضّح بجلاء الأمين العام، كوفي عنان، في تقريره عن أفريقيا، أن الركود الاقتصادي والفقر

إريتريا بشأن إجراء محادثات سلام مباشرة، وواصلت بشكل محموم الاستعداد لشن عدوان جديد، حتى وهي تتشدد بقبول الاتفاق الإطاري. وفي ٦ شباط/فبراير ١٩٩٩، شنت غزوة على امتداد قطاعات عدة من حدودنا المشتركة، حتى في الوقت الذي كان ينخرط فيه وسطاء السلام المبعوثين من الأمم المتحدة والولايات المتحدة في دبلوماسية مكوكية لوضع نهاية للصراع. ومن المحزن أن عشرات الألوف من الإثيوبيين وعددا كبيرا من الإريتريين لقوا حتفهم أو أصيبوا بجراح أثناء ذلك العدوان.

وعندما قبلت إريتريا الاتفاق الإطاري، طلعت علينا إثيوبيا بشروط مسبقة جديدة تعتمد فحسب على تفسيرها الخاص للاتفاق، بدلا من الانضمام إلى إريتريا في تنفيذ خطة السلام. ومع ذلك، لم تقبل إثيوبيا الطرائق التي صيغت في واقع الأمر لتلبية مطالبها الجائرة وغير العادلة وغير المبررة إلا بعد الكثير من المراوغات والمماطلات. وأخيرا، أصدرت إثيوبيا بيانا في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ كان بمثابة رفض للترتيبات الفنية التي لم تكن أكثر من مجرد إجراء لتنفيذ الاتفاق الإطاري والطرائق، لأسباب واهية، وهي أنها تتضمن عناصر لم تكن جزءا من الوثيقتين السابقتين. وبعد أسبوع واحد، وعشية السنة الإثيوبية الجديدة، وفي تأكيد مجدد لإعلان إثيوبيا السابق للحرب، صرح رئيسها علنا بأن إثيوبيا ستستخدم القوة لفرض إرادتها على الإقليم المتنازع عليه. وكان ذلك بمثابة رفض صارخ لجهود منظمة الوحدة الأفريقية التي كانت الأمم المتحدة والمنظمات والحكومات الأخرى المعنية قد صدقت على كل وثائقها.

وقدمت منظمة الوحدة الأفريقية لإثيوبيا توضيحات لا غموض فيها استجابة لاستفساراتها وشواغلها. ويذكر أيضا أن منظمة الوحدة الأفريقية كانت قد قررت، وقبل الطرفين، أن منظمة الوحدة الأفريقية ورئيسها الحالي هما وحدهما المسؤولان عن وضع أي تفسير للوثائق. كما اتفقت منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة على أن تصبحا الضامن للتنفيذ الدقيق لجميع أحكام صفقة السلام التي أبرمتها منظمة الوحدة الأفريقية. وهكذا نرى أن تهديد إثيوبيا الأخير بإعلان الحرب، وتنصلها اللاحق من التزامها بعملية السلام هذه التي لا تحيد عن حل الصراع بالوسائل السلمية، كانا استخفافا بمنظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة وبالمجتمع الدولي أيضا. إن رفض إثيوبيا قبول الترتيبات الفنية إلى حين استيفاء مجموعتها الجديدة من الشروط المسبقة، يعني إبقاء

الصراع سلميا. وهذا الاقتراح أيضا رفضه النظام الإثيوبي.

وبعد أن وضعت منظمة الوحدة الأفريقية المسألة قيد نظرها، قبلت إريتريا، على الرغم من تحفظاتها الشديدة، الاتفاق الإطاري الذي عرض على الطرفين في أعقاب قمة واغادوغو التي عقدت في حزيران/يونيه ١٩٩٨، بعد تلقيها التوضيحات التي طلبتها بشأن عدة مسائل حساسة. كما أن إريتريا قبلت على الفور ودون لبس أو غموض، في قمة الجزائر التي عقدتها منظمة الوحدة الأفريقية في تموز/يوليه ١٩٩٩، طرائق تنفيذ الاتفاق الإطاري، التي كانت قد وضعت في واقع الأمر للوفاء بالشروط المسبقة الجديدة الجائرة وغير العادلة وغير المبررة التي وضعتها إثيوبيا استنادا إلى تفسيرها من طرف واحد للاتفاق الإطاري. وقد أعلنت إريتريا أنها تقبل الطرائق فقط لصالح السلام ولخير الشعبين الإثيوبي والإريتري. وأخيرا، قبلت إريتريا أيضا ودون أي تأخير الترتيبات الفنية التي قدمت للطرفين في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٩ لتنفيذ الاتفاق الإطاري والطرائق.

وتنفيذ أحكام الاتفاق الإطاري قد يترتب عليه ما يلي في جملة أمور: سيتطلب وقف الأعمال العدائية، وإعادة نشر قوات الجانبين من الأراضي المتنازع عليها، ونشر قوات لحفظ السلام في تلك المناطق. وإريتريا ملتزمة تمام الالتزام بذلك. وقد يتطلب أيضا التحقيق في تسلسل الأحداث لتحديد أصول الصراع. وإريتريا ترحب بهذا ما دام سيحدد على نحو قاطع من هو المعتدي الحقيقي. والاتفاق الإطاري يقوض التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان. وإريتريا تنتظر النتائج بشغف. والتنفيذ سيعين بدقة الحدود المشتركة بين البلدين. وإريتريا متحمسة لهذا، وهي على يقين من أن المجتمع الدولي أيضا يشعر بنفس الشغف والحماس للاهتمام إلى الحقيقة النهائية بشأن جميع هذه المسائل والمسائل الأخرى ذات الصلة.

وعلى الجانب الآخر، كانت الحكومة الإثيوبية مصممة على إشباع أطماعها الإقليمية بكل الوسائل، ومشروعة كانت أم غير مشروعة. ولبلوغ هذه الغاية، وفي ١٩٩٧ و ١٩٩٨، دأب أفراد القوات المسلحة والمليشيات، التابعين للحكومة الإثيوبية على استخدام القوة الغاشمة بصورة منهجية لطرده الإريتريين من الأراضي الإريتريية وضم الأراضي الإريتريية الجنوبية والجنوبية الشرقية إلى إثيوبيا. وبعد ذلك، رفضت تلك الحكومة جميع مقترحات

ومرة أخرى تخيم سُحب الحرب المشؤومة على منطقتنا. وقد أصبح غنيا عن البيان الآن أن الحكومة الإثيوبية لا تزال عازمة على اتباع سياسة تستند إلى العدوان العنيف. وعن طريق جنودها الصاحب بالحرب توضح حكومة إثيوبيا أنها تستعد لغزو بلدنا مرة أخرى. وليس لنا رغبة في القتال. لقد علمتنا التجربة المرة لحرب الاستقلال الطويلة أن نخاف من الحرب. ونحن لا نسعى إلى توسيع أراضينا، ولا توجد لدينا خطة لارتكاب العدوان ضد أي دولة أخرى، ونحن نسعى إلى العيش في تعاون سلمي مع جميع جيراننا. ومع ذلك، فإذا فرضت علينا الحرب، فسيتعين علينا أن نحارب - وسوف نحارب - لحماية سيادة بلدنا والمحافظة على كرامتنا كشعب. وفي هذا الصدد، تعلن إريتريا رسميا في هذه الجمعية العامة بأن مسؤولية أي اشتباك عسكري جديد سوف تقع على نظام أديس أبابا.

لقد مارسنا الحكمة والصبر في وجه العدوان، والاستفزاز والجرائم التي ترتكبها حكومة إثيوبيا ضد مواطنينا في إثيوبيا وإريتريا. ومن واجب أي دولة حماية رعاياها من الضرر الذي تسببه حكومة أي دولة. ومع ذلك، فضلت إريتريا حتى الآن أن ترد باتزان على الانتهاكات الجسيمة والعنيفة لحقوق الإنسان للإريتريين والإثيوبيين من أصل إريتري على أمل تأمين حل سلمي للصراع.

ومع ذلك، فإن هناك حدودا للأخطاء التي يجب أن تتحملها أية دولة محترمة. ولن يكون من المقبول من أي حكومة جديدة بثقة شعبها ألا تدافع عن الدولة والشعب اللذين تمثلهما ضد العدوان. وستعد مصيبة لا يمكن تصورها، بالنسبة لشعب حارب لمدة طويلة وتحمل مصاعب لا يمكن تخيلها وحصل على استقلاله في مواجهة جميع العقبات، أن يفقد حقوقه بوصفه شعبا وأمة لصالح المعتدي.

ومن المحتم على من يحبون الحرية والعدالة، ويحترمون المساواة بين الشعوب، ويلتزمون بالسلام، ويعتزون بمعايير ومبادئ الأمم المتحدة، أن يكفلوا أن يسود القانون والمبادئ الأخلاقية على الخروج على القانون الدولي وانعدام الأخلاق.

ويجب أن يكون التهديد الإثيوبي بالعدوان مصدر قلق عميق للمجتمع الدولي ولا سيما لمنظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة، اللتين تحثان الطرفين على

عملية السلام رهينة، على الرغم من مطالبية المجتمع الدولي بقبول خطة السلام وسرعة تنفيذها.

ومع ذلك، وبغض النظر عن غرابة هذا المطلب وخلوه من أي مبرر، أعلنت الحكومة الإثيوبية أنها لن تقبل الترتيبات الفنية قبل أن تحصل من منظمة الوحدة الأفريقية على تأكيد حازم بسيادة إثيوبيا على المناطق المتنازع عليها. ومن الواضح أن هذا المطلب يتناقض تناقضا مباشرا مع الاتفاق الإطاري، ويشكل هجمة مباشرة على هذا الاتفاق الذي تنص أحكامه صراحة على أن:

"هذا النقل للقوات لن يكون حكما مسبقا على الوضع النهائي للمنطقة المعنية، الذي سيتم تحديده عند انتهاء تعيين وترسيم الحدود، وإذا اقتضى الأمر من خلال آلية مناسبة للتحكيم". (S/1998/1223، المرفق ص ٢١، ٢٢)

وما من شك في أن الزعم بضرورة أن تمنح دولة ما سيادة كاملة على إقليم متنازع عليه قبل البت في أمر ملكيته، يشوه معايير القانون الدولي والعلاقات الدولية. وادعت إثيوبيا أن قرارها باستخدام القوة للسيطرة على المناطق المتنازع عليها، اتخذ دفاعا عن النفس. وهذه الفكرة تنزل بمفهوم الدفاع عن النفس إلى نطاق مفهوم خدمة النفس.

وليس من الصعب استنتاج أي طرفي النزاع الإريتري - الإثيوبي تعهد بالوفاء بحسن نية بالتزاماته بموجب صفقة السلام التي أبرمتها منظمة الوحدة الأفريقية، وأي الطرفين عازم على تقويض ميثاقى الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية بالعدوان المباشر أو غير المباشر، مهددا بذلك السلام والأمن والاستقرار والتنمية السلمية في منطقتنا. وليس من الصعب تحديد أي الطرفين عازم على إحداث تغييرات إقليمية، في خرق واضح لميثاقى منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة، بالعدوان والقسر والتسلل والتحايل. وسوف يكشف أيضا أي تحليل روتيني لوسائل الإعلام - ولا سيما وسائل البث الإذاعي - في كلا البلدين أي الطرفين يغذي لهيب الكراهية العرقية وينخرط بنشاط في الترويج الدعائي وفي التحضير لحرب جديدة، مرتكبا بذلك جريمة ضد السلام. وباختصار فإنه من السهل جدا تحديد أي الطرفين ملتزم بالسلام وأيهما ملتزم بالحرب والعدوان.

ونود أيضا أن نعرب عن شكرنا للسيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة على الطريقة الحكيمة والشفافة التي قاد بها منظمنا.

ومن دواعي سرورنا أيضا أن نرحب بأعضاء الأمم المتحدة الجدد، جمهورية كيريباس وجمهورية ناورو ومملكة تونغا. إن انضمامها يعكس الطابع العالمي لمبادئ وقواعد ميثاق الأمم المتحدة. وأنفولا على اقتناع بأن هذه الدول ستكون قادرة على تولي مسؤولياتها بنجاح، مسهمة بذلك في تعزيز منظمنا وفي استقرار وتنمية منطقة جنوب المحيط الهادئ والعالم ككل.

منذ نصف قرن، تضطلع المنظمة بأنشطة للنهوض بالمثل العليا الواردة في الميثاق. ومع انتهاء الحرب الباردة اعتقدنا أن الحروب الواسعة النطاق بين الأشقاء ستصبح أشياء من الماضي؛ وأن العالم لن يعرف بعد ذلك التوتر وانعدام الأمن، وإننا بجلول وقتنا هذا سنكون في موضع يسمح لنا بأن نرحب بتضييق الفجوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة؛ وأن جزءا كبيرا من الجنس البشري سيكون قد تحرر من خطر الموت من الفقر والبؤس. بيد أن هذه الأشياء لم تحدث. فقد أصبح العالم رهينة نفسه، وغرق في سيل من الصراعات المسلحة الجديدة نتيجة للكراهية والتعصب العنصري والعنصري والديني، وحرمان الشعوب من حقها في تقرير المصير؛ بل وحتى الطموح المتعذر فهمه الذي يدفع بعض الساسة إلى الاستيلاء على السلطة بالقوة أو محاولة إحباط الإرادة السيادية للشعوب في اختيار مصيرها.

وانتشار الصراعات المسلحة يعبر إلى حد ما عن عدم وجود نظام أممي دولي تحسنت رعاية الأمم المتحدة، يكون قادرا على الاستجابة فورا وعلى النحو الصحيح للصراعات المحتملة. ورغم عدم الاستقرار السائد في مناطق مختلفة من العالم، فإن الالتزام بإنشاء هذا النظام الأمني كان ضعيفا، بسبب عدم وجود إرادة سياسية لدى بعض أعضاء المجتمع الدولي. ويوضح ذلك أن العالم ما زال بعيدا كل البعد عن تحقيق السلم والتنمية اللذين يرغب فيهما منذ زمن طويل. بل الأسوأ من ذلك أن بعض كيانات القانون الدولي تتناول الحاجة إلى إحلال السلم في العالم من منظور المصالح الاستراتيجية المادية والشاملة - وعلى حساب القيم الإنسانية العالمية.

ومما يثقل ضمائرنا أن نرى أن الطريق أمامنا ما زال طويلا حتى نهتدي إلى حلول لحالات من هذا النوع، وأن

الدوام على كبح النفس من استخدام القوة أو التهديد بها، وعلى حل الصراع بالطرق السلمية.

وتحقيقا لهذه الغاية، يجب على المجتمع الدولي أن يصر على أن يعترف الطرفان بحق كل منهما في العيش في سلام ضمن حدود آمنة. ويعترف بها وأن يحترما هذا الحق. ولهذا السبب، تؤمن إريتريا بأن من واجب هذه الجمعية العامة أن تتمسك بقرار منظمة الوحدة الأفريقية، الذي أيده بالفعل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وتناشد الجمعية بأن تستنكر استعدادات إثيوبيا المتحدة لشن الحرب ضد إريتريا، وأن تطالبها بقبول وتنفيذ صفقة السلام لمنظمة الوحدة الأفريقية، ومن المؤكد أنه إذا كان هناك أي درس يجب أن نكون قد تعلمناه خلال الأشهر الـ ١٦ الماضية، فهو أنه لا يمكن كسب أي شيء، وأن كل شيء قد يضيع باستمرار الحرب.

وبالتالي، فإن حكومة إريتريا تناشد الأمم المتحدة والمجتمع الدولي: أولا، بإدانة التزام إثيوبيا باستخدام القوة والتهديد بها؛ وثانيا، تحديد إطار زمني قصير يجب على إثيوبيا أن تستجيب خلاله على نحو واضح ومحدد لصفقة السلام؛ وثالثا، اتخاذ تدابير آنية ومناسبة للتنفيذ الفوري وغير المشروط لخطة السلام لمنظمة الوحدة الأفريقية في كليتها؛ ورابعا، النشر الفوري لبعثة مراقبين لتحديد العدوان في حالة تجدد الصراع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة بعد ذلك إلى وزير العلاقات الخارجية في أنغولا، معالي السيد جواو برناردو دي ميراندا.

السيد ميراندا (أنغولا) (تكلم بالبرتغالية وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ، يا سيدي، بتهنئتك، باسم حكومة جمهورية أنغولا، وباسمي شخصا على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في هذه الدورة الرابعة والخمسين. إن انتخابكم لهذا المنصب الهام اعتراف بخبرتكم وقدرتكم وكفاءتكم الدبلوماسية، وكذلك بدور ناميبيا على الساحة الدولية. إن أنغولا وناميبيا لا تتشاطران فقط حدودا مشتركة طويلة ولكنهما أيضا يتمتعان بروابط سياسية واقتصادية وثقافية وتاريخية وثيقة. ونحن نأمل بإخلاص أن تتوج ولايتكم بالنجاح.

كما نقدم تهانينا إلى الرئيس السابق، السيد ديدير أوبيرتي على الأعمال الممتازة التي قام بها أثناء ولايته.

هذا الشأن لا تصل إلى الحد اللازم لبلوغ الأهداف. ومن ثم، فمن الضروري أن نسعى إلى إنشاء قدرات مؤسسية لمنع الصراعات، بما فيها الآليات الإقليمية للإنذار المبكر.

وفيما يتعلق بتسوية الصراع، فإن تجارب أنغولا ترغمنا على التأكيد بأن هناك حاجة ملحة لإعادة تحديد الأساليب والاستراتيجيات، وبخاصة في مجال عمليات حفظ السلام. وهناك عوامل أساسية أخرى وراء النجاح المحدود لبعض بعثات حفظ السلام المضطلع بها تحت رعاية الأمم المتحدة، وهي: الضعف الواضح لنظم التحقق المتصلة باتفاقات السلام؛ والميل إلى معاملة منتهك هذه الاتفاقات والمتقيد بها على قدم المساواة؛ والتفاضي عن البوادر الأولى التي توحى بعدم وجود إرادة سياسية لدى جانب من الجانبين، وسوء نيته؛ وما يتلو ذلك من تباطؤ في تطبيق التدابير القسرية.

وبوصفنا إحدى الدول الأعضاء في المجتمع الدولي، نحتاج إلى الاعتماد على الأمم المتحدة واللجوء إليها فيما تضطلع به من دور هام يتعلق بقضايا حفظ السلام والأمن في العالم. وستظل أنغولا على إيمانها بأن دور الأمم المتحدة بالغ الأهمية لإحلال السلم في العالم. ونود ببساطة أن نقول إن هذا الدور، في ضوء الحالة الدولية الراهنة ينبغي الاضطلاع به بشكل أكثر واقعية وفعالية، لكي يكون على مستوى توقعات الناس الذين يتوقون إلى السلم، ولكي يكفل مصداقية منظمنا.

أود أن أشير الآن إلى الحالة في أنغولا، حيث انقضت خمس سنوات بعد التوقيع على اتفاق لوساكا بين الحكومة والاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنغولا (يونيتا). بيد أنه لم يتم بعد إنجاز المهام الأساسية المتعلقة بإحلال السلام الدائم. وعلى وجه الخصوص، لم ينزع سلاح يونيتا بالكامل، كما أن الدولة لم تسترد سلطتها في المناطق المحتلة بشكل غير مشروع. وبدلاً من ذلك، فقد أدى رفض المتمردين المستمر تنفيذ التزاماتهم بشكل كامل، وتفضيلهم الاستيلاء على السلطة بالقوة، إلى إغراق البلاد في حقبة جديدة من العنف.

وبعد هذا الرفض لإرادة الشعب التي تجلت في عدد الأصوات المدلى بها في الانتخابات العامة لعام ١٩٩٢، وعدم تنفيذ أحكام اتفاقات السلم الثلاثة المعقودة مع الحكومة - في غبادوليت في زائير السابقة في عام ١٩٨٩؛ وفي البرتغال في عام ١٩٩١، وفي لوساكا في عام

ردود فعل المجتمع الدولي لحالات مماثلة من المعاناة البشرية ليست متسقة.

وقد تحملنا هذه الحقائق على الاعتقاد بأننا بصدد معايير مزدوجة وسياسات محسوبة تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة نصاً وروحاً. والأمم المتحدة والمجتمع الدولي في مجموعهما واجب سياسي وقانوني وأخلاقي بأن يعملوا بمزيد من الجهد لكي تتمكن الشعوب التي تواجه ويلات الحروب من تحقيق السلام الدائم. ومن الممكن تحقيق هدف الأمم المتحدة الأساسي على النطاق العالمي إذا ما توفر الاتساق والعزم في تطبيق المبادئ والقرارات.

إن التفاضي العالمي عن الإفلات من العقاب يشجع قادة جماعات المتمردين المنتشرة في جميع أرجاء العالم على شن حملاتهم الإرهابية الهدامة التي دائماً ما يكون المجتمع المدني ضحيتها الأساسية. إن اختلاف المعاملة في حالات متطابقة من الانتهاكات المنتظمة والجماعية لحقوق الإنسان وجرائم الحرب التي تُرتكب في بعض مناطق العالم، يجعل من المستحيل أن يعمل نظام العدل الدولي بالفعالية اللازمة في التعامل مع بعض أكثر المجرمين وحشية وتعطشا إلى الدماء. ونحن على اقتناع والذين شهدتهم أفريقيا في هذا القرن بأن الأمم المتحدة، لو مارست سلطتها السياسية والمعنوية ضد جميع مرتكبي الجرائم الخطيرة، ستثبط عزيمة كل من قد يكونون على استعداد للجوء إلى التخريب والإرهاب، وهكذا سيحول المجتمع الدولي دون نشوب صراعات جديدة.

ونحن ندرك تمام الإدراك أن الدول هي المسؤولة أساساً عن تمهيد الطريق للوقاية من نشوب الصراعات، وتطبيق نظام ديمقراطي يعزز احترام حقوق الإنسان، وإقامة علاقات حسن جوار، قد يسهمان في منع نشوب الصراعات. والواقع أن العديد من الأزمات الحالية ما كانت لتدوم طويلاً لو أن الدول متورطة فيما تقيدت تماماً، وبنية حسنة، بالالتزامات الدولية كما نص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وكما قررتها المنظمات الإقليمية. وأشير على وجه الخصوص إلى مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. ولهذا السبب، ينبغي زيادة توطيد الآليات المتصلة بتنفيذ الدول لهذه الالتزامات الدولية.

وتشيد حكومة جمهورية أنغولا بالعمل الذي يضطلع به الأمين العام فيما يتعلق بتعزيز آليات الدبلوماسية الوقائية. بيد أن الزيادة في عدد الحروب، وبخاصة منذ عام ١٩٩٨، تجعلنا نخلص إلى أن الجهود التي تبذل في

لتحقيق خططه الشخصية. وبالإضافة إلى ذلك فإن الكثيرين من العسكريين والقادة في يونيتا، في رفضهم موقف سافمبي، يعملون على إبعاده من الحزب. وهؤلاء النساء والرجال يعملون بحسن نية من أجل توطيد العملية الديمقراطية في أنغولا.

ونظرا للسلوك المعوق لسافمبي قرر مجلس الأمن فرض جزاءات إلزامية عالمية على يونيتا، بما في ذلك حظر السفر الدولي على كبار المسؤولين في يونيتا المتورطين مباشرة في الحرب في أنغولا. وبالمثل فنتيجة للجرائم التي ارتكبتها سافمبي ضد السكان المدنيين، أعلنت منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أنه مجرم حرب، وبالتالي لا يمكن أن يكون طرفا يعتمد عليه في تحقيق السلم في أنغولا. وأعربت حركة عدم الانحياز في اجتماعها الوزاري الذي عقد هنا في نيويورك في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ عن تأييدها القوي للقرار الذي اتخذ في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية الأخير، والذي يعتبر سافمبي مجرم حرب ويطلب بأن يعامله المجتمع الدولي كله على هذا الأساس. ونشق بأنه لم يعد هناك شك في الطبيعة الإجرامية للسيد سافمبي، وأنه من الضروري أن يعتبر مسؤولا على الصعيد الدولي عن جرائمه وأفعاله.

وتؤكد حكومة أنغولا من جديد التزامها المستمر بتمهيد الطريق نحو سلم دائم وبأن تستخدم، كل الوسائل المتاحة لديها لبلوغ تلك الغاية؛ وتتعهد بأن تسير قُدما في عملية المصالحة الوطنية وتحقيق الديمقراطية الاجتماعية. والدليل الواضح على هذا الالتزام هو أن الحكومة، على الرغم من مناخ الحرب الذي يسود البلاد، لم تنكر على الإطلاق في أي وقت من الأوقات الحقوق والحريات الشخصية للمواطنين أو للقوات السياسية الوطنية المشروعة.

وفي إطار الإصلاحات السياسية التي بدأت في ١٩٩١ تجري الآن عملية إعداد دستور جديد تشارك فيها جميع الأحزاب السياسية. والنص الدستوري الجديد سيعزز حكم القانون ونوع المجتمع الذي ننوي إقامته في أنغولا: مجتمع مزدهر اقتصاديا في ظل نظام ديمقراطي يسود فيه حكم القانون ودولة تسودها العدالة الاجتماعية. وفي السياق الاقتصادي، ستمضي الإصلاحات قُدما لتعزيز تهيئة الظروف الأخرى المؤاتية لاقتصاد سوقي فعال، وبيئة أكثر مؤاتة للاستثمار الأجنبي.

١٩٩٤ - ما زال السيد سافمبي مهتما بمواصلة حملته المزعجة للاستقرار، التي تتضمن منع الإدارة السلسلة للمؤسسات الديمقراطية، وتدمير المدن، الكبيرة منها والصغيرة، والقرى، والهيكل الأساسية، والممتلكات العامة والخاصة؛ وقتل المدنيين دون رحمة. وبهذه الطريقة حكم على جميع أفراد شعب أنغولا بالبؤس والمرض والمجاعة.

ونتيجة لهذه الأعمال، فبالإضافة إلى الآلاف من المدنيين الذين لقوا حتفهم أصلا، ترك زهاء ثلاثة ملايين آخرين ديارهم بحثا عن مأوى في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. وتحتاج هذه الجماعات إلى مساعدة إنسانية من المجتمع الدولي. وفي إطار تنفيذ بروتوكول لوساكا، نفذت الحكومة بحس نية، كل مهامها المنصوص عليها في اتفاقات السلام، رغم أن سافمبي وجناحه العسكري قد استأنفا الحرب. وما زالت الحكومة تكفل عمل المؤسسات الديمقراطية التي أسفرت عنها الانتخابات العامة، كما أن أعضاء يونيتا ممثلون في الحكومة والبرلمان.

وفي القوات المسلحة الوطنية، قوات عسكرية وضباط وجنود عيّنهم الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنغولا (يونيتا) ظلوا مخلصين لمبادئ الديمقراطية والوفاق الوطني. وما زال السيد سافمبي وحده وعدد يتضاءل بوضوح من الأفراد المؤهلين الموالين له مهتمين حتى الآن بإشعال نيران الحرب بغية الاستيلاء على السلطة. والدعاية التي يقوم بها سافمبي في السنوات الأخيرة ليست سوى مجرد محاولات لكسب الوقت في انتظار حدوث تطورات على الساحة الدولية قد تكون في صالحه. ورسائله المضللة بشأن المفاوضات التي توفر له الوقت للإعداد لمغامرات عسكرية جديدة، ما هي إلا عناصر في تلك الاستراتيجية.

والواقع أن ما يبقى وينبغي القيام به في عملية السلم في أنغولا هو إنفاذ كل ما أسفرت عنه المفاوضات المعمقة والتي استمرت أكثر من عام كامل في لوساكا، وبصفة خاصة نزع سلاح جميع القوات العسكرية التابعة للسيد جوناس سافمبي، واستعادة السلطة الإدارية للدولة في جميع أرجاء الأراضي الوطنية. لقد انتظرت حكومة أنغولا طويلا حتى يقرر سافمبي أن يختار السلم. وأنغولا تواجه حاليا تحديات سياسية واقتصادية أخرى لا يمكن تأجيلهما إلى أجل غير محدد نتيجة لأعمال يقوم بهما فرد واحد متعطش للسلطة يعتبر الحرب السبيل الوحيد

الطريق لعودة اللاجئين وبدء الحوار بين القوى السياسية في الكونغو، التي تقع على كاهلها مسؤولية تقرير مصير بلدها. والأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية مدعوتان أيضا إلى الاضطلاع بدور حاسم في إقامة سلم دائم. وسيكون من المعقول أن تصدر عن البلدان الغازية لفتة، بالانسحاب من الأراضي الكونغولية، وأن تكف عن توسيع نطاق المناطق التي تحتلها.

وفي القرن الأفريقي، ترحب أنغولا بقبول حكومة إثيوبيا وإريتريا الاتفاق الإطاري الذي أعدته منظمة الوحدة الأفريقية لتسوية النزاع بين البلدين. ونناشد البلدين أن يتحليا بالمرونة اللازمة لضمان الاحتفاء باتفاق سلم يأخذ بعين الاعتبار مصالح الشعبين.

وفيما يتعلق بالصومال ندعو المجتمع الدولي أن يدعم جهود منظمة الوحدة الأفريقية لتحقيق المصالحة بين الفصائل السياسية والعسكرية وإقامة حكومة منتخبة، حتى يمكن لهذا البلد أن يستعيد مكانه في مجتمع الأمم.

وفي الصحراء الغربية، مكّن تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار من إحراز مزيد من التقدم في الجهود المشتركة التي تقوم بها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية لعقد استفتاء. وتوقع أنغولا أن تتسم العملية بالشفافية والنزاهة، وأن يقبل الطرفان قرار الشعب الصحراوي.

وفيما يتعلق بتييمور الشرقية التي يربط شعبها بأنغولا، لغة مشتركة وتاريخ طويل من الكفاح ضد الاستعمار البرتغالي، شعرنا بالانزعاج بسبب أعمال العنف التي حدثت بعد إعلان نتائج الاستطلاع الشعبي. والواقع أنه ينبغي احترام قرار شعب تيمور الشرقية لصالح تقرير المصير والاستقلال. وتقع على الأمم المتحدة الآن مسؤولية إعداد المناخ الذي يمكّن من تحقيق ذلك. وفي هذا الصدد، نؤيد بقوة إرساله قوة سلم دولية تابعة للأمم المتحدة.

أما بالنسبة للشرق الأوسط، فإن أنغولا ترحب بالاحتفال باتفاقات شرم الشيخ المبرمة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية والتي مكنت من استئناف عملية السلم. ونرى أن الاتفاقات الجديدة تتسق مع طموحات الشعبين المعنيين في العيش في سلم وأمن.

ولمواجهة هذه التحديات، نطالب بدعم وتضامن المجتمع الدولي وبخاصة فيما يتعلق بتنفيذ الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على يونيتا حتى تتمكن أنغولا من بلوغ السلم بخطى أسرع، وتوطيد عملية الإصلاح الاقتصادي والتعجيل بها.

ويحدونا الأمل، الخالص في أن تسهم مبادرات مجلس الأمن الجديدة التي اقترحها السفير روبرت فاوولر رئيس لجنة الجزاءات، بالإضافة إلى الدعم الذي أعربت عنه بالفعل بعض الحكومات والمؤسسات الدولية، إسهاما كبيرا في تعزيز الجزاءات، وتفكيك شبكة الاتجار غير المشروع بالماس التي تقدم العون للحرب التي يشنها سافمبي، وتقديم مرتكبي هذه الأعمال للمحاكمة.

وبالإضافة إلى الجهود التي تقوم بها حكومة أنغولا لتحقيق السلم، فإنها تلتزم أيضا بتنفيذ برامج اقتصادية لها أثر اجتماعي، والبدء من جديد في وضع الأسس اللازمة لإعادة توطين المجتمعات بغية إعادة إنعاش البلد اقتصاديا. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تأييد مشروع القرار الذي ستقدمه أنغولا إلى الجمعية العامة بشأن الإنعاش الاقتصادي. وبالإضافة إلى تأييد مشروع القرار، فإننا نطالب شركاءنا بصفة خاصة بأن يشاركوا في الإنعاش الاقتصادي لأنغولا.

وإزالة الألغام الأرضية المضادة للأفراد مهمة أخرى تتطلب التدخل والدعم المستمرين من جانب المجتمع الدولي وستظل الحكومة الأنغولية تعمل على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية للتخلص من هذه الآفة. والدليل الواضح على هذا الإصرار حقيقة أن أنغولا كانت من أوائل الدول التي أصبحت أطرافا في اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.

إن تحقيق الأمن والاستقرار والسلامة الإقليمية لأنغولا وجيرانها يعتمد على استقرار المنطقة. ونحن نواجه حاليا زيادة خطيرة في الأعمال التي تؤدي إلى زعزعة الاستقرار. ومالم تتم السيطرة على هذه الأعمال فإنها ستؤدي إلى آثار وخيمة على التنمية في ذلك الجزء من القارة. وستواصل أنغولا تقديم دعمها في إطار الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لتحقيق السلم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن اتفاق وقف إطلاق النار الذي وقع في لوساكا وتنفيذه بالكامل سيمهدان

وأنقل إليكم تحيات حارة من فخامة الرئيس إماما كابوا رئيس جمهورية جزر مارشال. لقد طلب مني أن أطلع الجمعية العامة على شتى الشواغل التي نود أن نراها تعالج هذا العام.

لقد اختيرت جزر مارشال، كما تعلم الجمعية العامة لتجري فيها أنشطة التجارب النووية لصالح البشرية، وقد تبين أن هذه الأنشطة لم تجلب أي خير للعديد من أبناء شعبنا. فقد شردت التجارب الكثيرين منهم، كما تأثر الكثيرون من التلوث الذي تحدثه. ولا تزال جزر مارشال يؤرقها شبح التركة التي خلفتها تلك التجارب النووية وما صاحبها من دمار. فقد تضررت بشدة جزيرة أوتيريك التي تضم موطني، وينتابني شعور، وأنا أتكلم هنا اليوم، بأنه لم يحسب بالكامل حساب هذا الجزء المروع من تاريخنا. وقد تكلمنا عن الآثار الطبية، والتكاليف الباهظة التي نتكبدها لعلاج الضحايا، وتكاليف إصلاح المناطق المتضررة. وهناك دراسة أجريت مؤخرا أثبتت أن معدل الإصابة بسرطان الغدة الدرقية بين السكان الأحياء وقت إجراء التجارب كان مرتفعا جدا. ونحن نعاني الآن من آثار هذه الأمراض بعد مرور عدة عقود على انتهاء تلك التجارب. ومن غير المرجح، فيما يبدو، أن تزول المشاكل الطبية والاجتماعية التي سببتها تلك التجارب.

واسترسالا لما تقدم، أقول إن هناك بعض التطورات الإيجابية التي نجمت عن محادثاتنا مع السلطة التي كانت قائمة بالإدارة سابقا. لقد أبرزت المناقشات التي جرت مؤخرا الحاجة إلى التعجيل باتخاذ تدابير إيجابية، وهذا أمر نؤيده تمام التأييد. غير أن المشاكل التي نواجهها عويصة جدا، والخبرة الفنية الدولية التي نحتاج إليها ليست في المتناول. لهذا، نكرر التأكيد على ما دعونا إليه في مؤتمر عام ١٩٩٥ الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار، من ضرورة توفير تلك الخبرة الفنية اللازمة للتدابير الطبية، فضلا عن المساعدة العلمية والتقنية. ونحن نسعى إلى جعل مؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي لهذه المعاهدة يعبر تعبيراً كاملاً عن هذا الشاغل. وفي رأينا المتأني أنه إذا لم تعالج هذه القضايا فإن عملية عدم الانتشار ونزع السلاح النووي بشكل عام ستكون إنجازاً أجوف.

وأنا ممتن لكم، سيدي الرئيس، للطريقة الكفؤة التي أدرتم بها أعمال الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين. وستعتبر تلك الدورة من أهم إنجازاتنا هذا العام، وأمل أن

وتشعر حكومة جمهورية أنغولا وشعبها بالقلق إزاء الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي يعيشها الشعب الكوبي والتي تزداد سوءاً نتيجة للحظر الاقتصادي المستمر المفروض على بلده. ونأمل أن يحسم هذا الموضوع من خلال حوار ثنائي بنّاء.

وتتطلب آخر التطورات الدولية وتحديات الألفية المقبلة من الأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسية، وخصوصاً الأجهزة التي تتناول قضايا السلام والأمن، والتنمية الاقتصادية، وإقامة العدل على الصعيد الدولي، أن تتكيف مع الحالة الجديدة.

وسيكون إصلاح مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه أمراً حاسماً لجعل عملية اتخاذ القرارات أكثر شفافية. وفي هذا الصدد، من الضروري أن تكون جميع مناطق العالم ممثلة تمثيلاً متساوياً. وتؤكد أنغولا مجدداً على موقف بلدان عدم الانحياز بشأن إصلاح مجلس الأمن، وكذلك على الموقف الأفريقي المشترك الذي اعتمده منظمة الوحدة الأفريقية.

وعلى الرغم من التقدم المحرز في بعض الاقتصادات وزوال البوادر السدالة على حدوث ركود اقتصادي عالمي جديد، فإن الحالة الاقتصادية الدولية ما زالت تتسم باختلالات خطيرة. وتشمل الأسباب الجذرية للحالة الصعبة التي تواجهها بعض البلدان النامية: النظام المجحف الذي يحكم العلاقات الاقتصادية والنقدية والمالية الدولية؛ واعتماد تدابير حمائية؛ والطبيعة أحادية الجانب للتجارة الدولية، وتفاقم الديون الخارجية التي أصبحت تمثل عبئاً ثقيلاً على البلدان النامية.

ومن الضروري اتخاذ تدابير ملموسة يمكن أن تؤدي إلى تغييرات هيكلية في العلاقات الاقتصادية الدولية، وقد تسهم في توازن الاقتصاد العالمي، وتحقيقاً لهذه الغاية ينبغي أن تتوفر إرادة جادة شفافة في الحوار بين الشمال والجنوب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لوزير الشؤون الداخلية في جزر مارشال، معالي السيد هيروشي يامامورا.

السيد يامامورا (جزر مارشال) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، بالنيابة عن وفد بلدي، أهنيئكم على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين.

نقوم الآن باتخاذ الإجراءات اللازمة. إن ما يحدث للجزر الصغيرة سيؤثر على بقية العالم عاجلا وليس آجلا. ونحن نتوقع أيضا أن تتخذ البلدان المتقدمة صناعاتها تدابير وقائية. وأي شيء يقل عن ذلك سيكون بمثابة دعوة إلى الإبادة الجماعية لسكان الجزر في كل أنحاء العالم.

ويتعين على البلدان المتقدمة صناعاتها أن تعمل بشكل عاجل على الحد من الانبعاثات التي تطلقها في الجو، وعلى البلدان الأخرى أن تحذو حذوها. ونحن نقوم من جانبنا باتخاذ الخطوات اللازمة للحد مما نطلقه من انبعاثات ضئيلة جدا بالفعل. ويشكل تطوير قطاع الطاقة المتجددة لدينا جزءا من الجهد الذي نبذله لعلاج هذه المشكلة. وفي هذا الصدد، يسرني أن أبلغ الجمعية العامة بأن حكومة بلدي أقرت سياسة لاستخدام الطاقة الشمسية. وستمثل المرحلة الأولى في مشروع تركيب ألواح معدنية لتسخير الطاقة الشمسية في جميع المراكز الصحية في الجزر البعيدة وفي إحدى المدارس الثانوية. ونأمل في أن نبدأ قريبا جدا تنفيذ هذا المشروع وكذلك السياسة العامة المتصلة بهذا الموضوع، بفضل الدعم المقدم من صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للطاقة الجديدة والمتجددة ومن حكومة إيطاليا. كما أن هذه السياسة ستساعدنا في توليد سبل عيش مستدامة للمجتمعات التي تعيش في الجزر البعيدة.

لقد حظيت جزر مارشال هذا العام بشرف استضافة حلقة العمل المعنية بتغير المناخ التي عقدها تحالف الدول الجزرية الصغيرة، ونحن نزكي نتائج تلك الحلقة لجميع الحكومات. ونود أن نعرب عن تقديرنا لإيطاليا، والنرويج، والولايات المتحدة، وكندا، وسويسرا على دعمها لتلك الحلقة، وكذلك لصندوق الأمم المتحدة الاستثماري على تقديمه الخبرة.

إن جزر مارشال، بوصفها البلد المسؤول عن رعاية ثلاثة أرباع مليون ميل مربع من مساحة المحيط، ستواصل مساعيها للتوصل إلى حلول منصفة لتنظيم إدارة المحيطات. ونحن ندرك أن الأنشطة التي تمارس في البحار المجاورة لنا سيكون لها تأثير على التنمية المستدامة للموارد البحرية الموجودة في منطقتنا الاقتصادية الخالصة.

ولذلك يجب أن نحظر إلى الأبد الممارسات غير المستدامة في مجال صيد الأسماك، مثل استخدام الشباك

تبشر ببزوغ فجر جديد للتعاون الدولي مع الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ولا حاجة هنا إلى تكرار الشواغل التي أثرت في الدورة الاستثنائية، إلا أنه ينبغي لنا أن ننظر الآن في كيفية إدماج تلك الشواغل في الأعمال الأخرى التي تقوم بها الأمم المتحدة في ميدان التنمية المستدامة. وسيكون من الأمور غير المجدية لو أن حصيلة مناقشات الأسبوع الماضي لم يعبر عنها تعبيرا كاملا في مداولاتنا الأخرى. إن جدول الأعمال الكامل المعروض على اللجنة الثانية إنما يدل على الاهتمام المستمر بهذه القضايا. وسنسعى إلى كفاءة التعبير الكامل عن نتائج الدورة الاستثنائية في الوقت المناسب. وعلى الصعيد الوطني سنقوم بدورنا عن طريق اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة. وعلى الصعيد الإقليمي، سنتعاون مع المنظمات الأخرى للبلدان الجزرية في منطقة المحيط الهادئ.

وقد كانت الروابط المتبادلة بين شتى الاتفاقيات وجهود التنمية المستدامة واضحة دائما لوفد بلدي. ونحن نشعر بقلق بالغ إزاء تغير المناخ وما قد يكون له من آثار مدمرة على سبل كسب العيش، وعلى ثقافتنا ومواردنا الطبيعية واقتصادنا، بل ووجودنا ذاته. إننا نعيش الآن مع آثار تغير المناخ هذا. ولا بد من التأكيد على أن سوء الأحوال الجوية يختلف عن تغير المناخ. غير أن الظواهر الطبيعية البالغة الشدة التي لاحظناها في السنوات الأخيرة تدل على ما هو متوقع من تغير المناخ. فتغير المناخ هو المرض الأساسي، أما ما نلاحظه الآن فهو أعراض ذلك المرض.

وفي منطقة المحيط الهادئ، عانينا من عدد من الظواهر الجوية القاسية والتغيرات التي طرأت على مناخنا الطبيعي. فأصبحت كيريباس وجزر كوك الشمالية أكثر تعرضا للأمطار في حين أصبحت فيجي وتونغا أكثر جفافا. وفي ساموا انخفض الفرق في درجات الحرارة بين النهار والليل. كما أصبحت جزر كوك الجنوبية وتونغا أكثر دفئا. وكان الجفاف الذي أصاب جزر مارشال في العام الماضي سببا إلى الحد الذي جعل الأسر المعيشية غير قادرة على الحصول على المياه العذبة لأكثر من ساعتين في الأسبوع.

وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية لا تعد هذه المشكلة مجرد مسألة تحتمل الانتظار لرؤية ما ستتمخض عنه نتيجة الأبحاث التي تجري في هذا الصدد. علينا أن

وتمثل حقوق المرأة حجر الزاوية في دستور جزر مارشال. وبوصفنا مجتمعاً أمومياً، لدينا تعلق ثقافي بإعلاء شأن حقوق جميع الأفراد، ولكن بصفة خاصة حقوق المرأة في مجتمعنا. ولدينا وحدة قائمة في وزارة الشؤون الداخلية للمساعدة على تنفيذ سياستنا المعنية بالمرأة، وبحث إنجازات المرأة في مجتمعنا. ويمكنني أن أبلغ الجمعية أن مؤتمراً نسائياً وطنياً أنشئ مؤخراً لزيادة مشاركة المرأة في عملية صنع القرار السياسي. وسيشارك وفدي على نحو نشط في الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية المعنية بتنفيذ نتائج مؤتمر بيجين، والتي ستعقد في السنة المقبلة.

وحقوق الإنسان في معناها العام لها أهمية مماثلة بالنسبة لجزر مارشال. وقد حاولنا أن ننفذ عملياً المثل العليا التي نعزها جميعاً. ويعرف دستور جزر مارشال احترام حقوق الإنسان بأنه الواجب الأساسي للحكومة. ويضع المعايير الأساسية لإجراء الانتخابات الحرة، والحق في حرية التعبير والتفكير، والحق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونحن نعني من شأن هذه المبادئ، بل إننا في الوقت الحالي بصدد إجراء انتخابات عامة للبرلمان والحكومات المحلية. وهي انتخابات حرة ونزيهة، ومفتوحة لأكثر أنواع الرقابة صرامة، لضمان ألا يكون هناك أي تدخل في حرية اختيار الشعب.

وبما يتفق مع جهودنا الرامية إلى توطيد ديمقراطيتنا ومؤسساتنا الحرة، فإننا نتطلع إلى استغلال الفرص المتاحة في مختلف صكوك الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان. وآمل أن أتمكن قريباً من إبلاغكم أننا سنصبح طرفاً في أهم هذه الصكوك، على الرغم من أنني أؤكد أن دستورنا قد عبر تعبيراً تاماً عن تلك الحقوق. وفي هذا الصدد، أثلج صدورنا ما سمعناه عن الأمين العام بشأن هذا الموضوع. ونعتقد أنه قد أصاب كبد الحقيقة فيما يتعلق بالموضوع: وهي أن الإنسان أهم شيء، وأننا يجب أن نضمن الالتزام بحقوق الإنسان. وسوف ندعم كل الجهود الرامية إلى الاستيثاق من أن المبادرات الجديدة تنال ما تستحق من النظر.

وجزر مارشال، بوصفها ديمقراطية صغيرة ولكنها ثابتة العزم، أيدت أن يدرج في جدول الأعمال البند المتعلق بضرورة النظر في الحالة الدولية الاستثنائية المتعلقة بجمهورية الصين في تايوان، وضمان الاحترام التام للحق الأساسي لسكانها البالغ عدد هم ٢٢ مليون نسمة في المشاركة في أعمال الأمم المتحدة وأنشطتها.

العائمة أو الشباك ذات الفتحات الصغيرة. وما فتئت جزر مارشال تعمل مع البلدان الجزرية في المحيط الهادئ على إبرام معاهدة إقليمية تنص على تنفيذ سياسة لحفظ مصائد الأسماك وإدارتها على نحو مستدام. والجوانب الهامة المختلفة في هذا المجال تشمل الحاجة إلى جمع البيانات، وإلى نظم لمراقبة السفن، والمزيد من الدعم لزوارقنا التي تقوم بالدوريات. ونحتاج كذلك إلى النظر في الحد من عدد الأساطيل المسموح لها بالصيد في مياهنا؛ وسيساعدنا هذا أيضاً في زيادة تطوير أساطيلنا المحلية.

وحكومتني تشيد بالجهود التي يبذلها محفل المحيط الهادئ، وبصفة خاصة الممثل الدائم لباوا غينيا الجديدة، الذي كان له الفضل، بالتعاون مع مجموعة ريو، في دفع هذا الموضوع إلى الأمام. وسنواصل مساعيها في سبيل التوصل إلى حلول معقولة للمشاكل المزعجة التي تواجهنا فيما يتعلق بمسائل المحيطات.

ووزارة الشؤون الداخلية في جزر مارشال هي المسؤولة عن التنمية الاجتماعية وتحسين حياة شعبنا في مجتمعات الجزر البعيدة. ومن الأمثلة في هذا الصدد مشروع الطاقة الشمسية الذي تطرقت لذكره. ونحن ننخرط دائماً في السعي إلى إيجاد حلول لمعالجة هذه المشاغل، ومن الأحداث التي جرت في هذا الشأن، اجتماع قمتنا الوطنية الاقتصادية والاجتماعية. ومن خلال حصيلة تلك القمة نسعى جاهدين إلى إقامة الشراكات التي تحتاجها هذه المجتمعات لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية. وقد برز العديد من الأفكار الجديدة المثيرة، وخاصة فيما يتعلق بالتنمية، والزراعة، ومصائد الأسماك والسياحة المستدامة. وما نفتقر إليه هو الدعم المتضافر من قبل الجهات المانحة، ولكننا نأمل في أن تتغير هذه الحالة إذا ما قدمت مقترحات مفصلة وعملية.

وفي وقت سابق من هذه السنة، أوضحت، في اللجنة التحضيرية لمتابعة مؤتمر قمة كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية، بعض المشاكل التي نواجهها والحلول الممكنة التي اقترحناها. ولا تزال تلك الأفكار صالحة للعمل بها. وسيواصل وفدي التشديد على الحاجة إلى دعم هذه الجهود خلال هذه الدورة، وفي الدورة الاستثنائية المعنية بالتنمية الاجتماعية في السنة المقبلة.

وأعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في الكلام
ممارسة لحق الرد.

وأود أن أذكر الأعضاء بأن مدة البيانات التي يدلى
بها ممارسة لحق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للكلمة الأولى
و ٥ دقائق للكلمة الثانية، وينبغي أن تدلي بها الوفود من
مقاعدها.

السيد وهبه (الجمهورية العربية السورية) (تكلم
بالعربية): أولاً، ليست هي المرة الأولى التي نستمتع فيها معا
من على هذا المنبر إلى بيانات المندوب الإسرائيلي
المعادية للسلام، والمبنية على تزييف الحقائق ومحاولات
تضليل المجتمع الدولي. وإن بيان المندوب، الذي أدلى به
بالأمس أمام هذه الجمعية يعبر عن سياسة الحكومة
الإسرائيلية السابقة والتي نأمل أن لا تستمر بها الحكومة
الجديدة.

ثانياً، إن تنكر المندوب الإسرائيلي في بيانه يوم
الأمس للوديعية التي قام بنقلها رئيس الوزراء الأسبق
رابين إلى سوريا، في شهر تموز/يوليه ١٩٩٤، عبر
الولايات المتحدة راعية عملية السلام، يدل إما على جهل
المندوب الإسرائيلي بحقيقة وجود الوديعية، أو على
تجاهله المتعمد لها، انطلاقاً من معاداته للسلام الذي
يستند إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبدأ
الأرض مقابل السلام، وصيغة انسحاب كامل مقابل سلام
شامل.

ثالثاً، إن ما يهمننا من هذا الرد، ليس تنفيذ بيان
المندوب الإسرائيلي فحسب، بل أولاً وقبل كل شيء، كما
ذكرت بالأمس، إطلاع المجتمع الدولي الداعم لتحقيق سلام
عادل وشامل في الشرق الأوسط، على حقيقة ما جرى
على المسار السوري خلال مباحثات السلام في عهد
رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق رابين.

لقد أبلغ وزير خارجية الولايات المتحدة الأمر يكية
سوريا آنذاك، في شهر تموز/يوليه ١٩٩٤، بموافقة رابين
على الانسحاب من الجولان إلى خط الرابع من حزيران/
يونيه ١٩٦٧، كالتزام لا بد منه للانطلاق إلى معالجة بقية
عناصر اتفاق سلام كامل. وتجدر الإشارة في هذا السياق
إلى أن السيد الرئيس حافظ الأسد كان قد طرح على
وزير الخارجية الأمريكي آنذاك سؤالين للتأكد من صحة
ودقة مضمون الالتزام الإسرائيلي الذي نقل إلى سوريا في
حينه.

ويحدونا الأمل في التوصل إلى حل لهذه المسألة في
المستقبل القريب. ولا تزال هناك حاجة إلى إنشاء لجنة
مخصصة لدراسة هذا الموضوع بمزيد من التعمق.

وقد قطعت الأمم المتحدة شوطاً طويلاً على الطريق
نحو الإصلاح، الذي نعلم جميعاً أنه عملية مستمرة، وليس
حدثاً واحداً على الإطلاق. ووفدي يهنئ الأمين العام على
جهوده الممتازة: وهو يستحق دعمنا الكامل وشكرنا. غير
أن الإصلاحات التي أجريت حتى الآن معرضة للخطر
بسبب استمرار بعض الأعضاء في الامتناع عن دفع
اشتراكاتهم. وهذا أمر لا يمكن احتماله ولا يمكن أن
يستمر: ولا يمكن للدعم من جانب الدول الأعضاء أن
يتداعى. ويجب علينا جميعاً أن ندفع اشتراكاتنا في
الوقت المطلوب وبالكامل ودون شروط.

وكجزء من عملية الإصلاح هذه، لاحظنا نحن أيضاً
الجوانب غير الطبيعية في تقسيم المجموعات الإقليمية
هنا في الأمم المتحدة. ونعتقد أن الوقت قد حان لإعادة
النظر في هذا الموضوع، وهو ما أوضحته ببلاغة
استراليا، ونيوزيلندا، وباكستان، وغينيا الجديدة، وفيجي
وساموا.

وهناك أيضاً حاجة إلى الوصول بعملية إصلاح مجلس
الأمن إلى نهايتها. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر وفد
إيطاليا على ما قدم من إسهام معقول ومنطقي في
مناقشتنا لهذا الموضوع.

ولا بد من أن نضمن أيضاً أن تستجيب وكالات الأمم
المتحدة للاحتياجات الخاصة التي تنفرد بها البلدان
النامية. وقد استفادت جزر مارشال إلى حد ما من مختلف
مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ونحن نشعر أن من
الممكن تحقيق المزيد، ونتطلع إلى زيادة تعاوننا مع
وكالات الأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،
وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة
للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
وغيرها من المنظمات.

وختاماً، يمكنكم يا سيادة الرئيس، أن تعتمدوا على
دعم وفد جزر مارشال وتعاونهم، لمساعدتكم على الوصول
بمداولاتنا إلى خاتمة مثمرة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم
الأخير في المناقشة العامة هذا الصباح.

مشروط مع بوليفيا، لمواصلة التقدم في مجال التكامل الثنائي، عملاً على مواصلة التنمية لصالح الشعبين.

السيد منقريوس (إريتريا) (تكلم بالانكليزية): إنه لهما يثير الدهشة أن نسمع وزير خارجية إثيوبيا وهو يصف بلده بأنه ضحية للعدوان الإريتري، ضحية لم تجد بدىلاً عن شن الحرب دفاعاً عن النفس. وهذا أشبه بحالة اللص الذي يصرخ "امسكوا اللص". فالواقع أن إثيوبيا هي التي دأبت على الاعتداء على إريتريا وأن إريتريا هي التي ما برحت، منذ أيار/مايو عام ١٩٩٧ تدافع عن سيادتها وسلامتها الإقليمية في وجه العدوان الإثيوبي المتكرر. واسمحوا لي أن أعلق على ذلك وعلى بضعة اتهامات أخرى وجهت إلينا.

وبالنسبة لمسألة الاعتداء فإنني لا أريد الدخول في تفاصيل العملية، من إصدار خريطة رسمية جديدة غيرت الحدود وضمت أجزاء كبيرة من الأراضي الإريترية إلى إثيوبيا، إلى الغزو التدريجي المنتظم لهذه الأراضي بالقوة مما أدى إلى تفجر القتال. وقد سجل هذا في الماضي وبوسعنا أن نوزع الوثائق التي تفيد بذلك. وهذه هي حقائق واقعية. وأقول ببساطة إن سلسلة الأحداث أو الغزوات التي اكتملت في ٦ أيار/مايو ١٩٩٨ بقيام القوات الإثيوبية بقتل عدد من الضباط والجنود الإريتريين في منطقة بادمي بصورة متعمدة.

وفي ١٢ أيار/مايو ١٩٩٨ أعلن البرلمان الإثيوبي الحرب رسمياً على إريتريا. وفي ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨ شن نظام أديس أبابا أول غارة جوية على العاصمة الإريترية أسمرة، وهاجم إريتريا على طول الحدود المشتركة وصعد ما كان مناوشة حدودية لتصير حرباً شاملة. وفي بيان حكومي صادر في ١ آذار/مارس ١٩٩٩ بعنوان "إثيوبيا تبحث عن سلام دائم" اعترفت حكومة أديس أبابا صراحة بأن برنامجها يمتد إلى الإطاحة بحكومة أسمرة، التي أصبحت "تهديداً للمنطقة".

ويعلن الوزير الإثيوبي أن الاعتداء يجب ألا يكافأ. ولم يستطع الوفد الإريتري أن يوافق على أكثر من ذلك. فالاعتداء يجب أن يعاقب عليه بالفعل عقاباً شديداً. بيد أنه لا إريتريا ولا إثيوبيا، بل الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وأطراف أخرى هي التي يجب أن تقرر توقيت شن العدوان ومرتكبي العدوان. فالفقرة ٧ من الاتفاق الإطاري مصممة لهذا الغرض بالضبط. فهي توصي بأنه:

فكان السؤال الأول: هل يعني رابين بأن الانسحاب من الجولان سيشمل كل الأراضي التي كانت تحت سيادة سوريا في الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧؟ فكان جواب وزير الخارجية الأمريكي "نعم".

وكان السؤال الثاني الذي طرحه السيد الرئيس: هل هناك أي ادعاء إسرائيلي بأي قطعة من الأرض الواقعة ضمن خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧؟ فكان جواب الوزير الأمريكي: لا يوجد أي ادعاء.

رابعاً، إن ما جاء في كلمة الجمهورية العربية السورية التي أدلى بها السيد فاروق الشرع وزير الخارجية أمام هذه الدورة للجمعية العامة يؤكد:

"أن الوديعة لا تشكل بمفردها اتفاق سلام، وإنما هي جزء أساسي من هذا الاتفاق الذي ندعو لاستكمال أجزائه المتبقية، والمتصلة بعلاقات سلم عادية، وبترتيبات أمنية على أساس "المبادئ والأهداف" التي تم التوصل إليها برعاية ومشاركة الولايات المتحدة الأمريكية". (A/54/PV.18، ص ٢٠)

كما أكد السيد الشرع في بيانه:

"أن سوريا حريصة على عدم إضاعة هذه الفرصة للسلام. ولكن إذا ما ضاعت هذه الفرصة، فإن إسرائيل وحدها تتحمل مسؤولية ذلك. (المرجع نفسه، ص ٢١)

السيد لارين (شيلي) (تكلم بالاسبانية): أود أن أشير إلى البيان الذي أدلى به هذا الصباح وزير خارجية بوليفيا. وأود أن أكرر القول بأنه لا توجد أية مشكلة عالقة بين شيلي وبوليفيا فيما يتعلق بالحدود الإقليمية. ذلك أن الحدود بين البلدين قد تقرر بصورة قاطعة في عام ١٩٠٤ بفضل معاهدة السلام والصداقة التي لا تزال سارية المفعول.

كما أود أن أذكر بأن العلاقات الدبلوماسية بين بلدينا قد قطعت من جانب واحد، وهو الجانب البوليفي، قبل أكثر من عقدين.

وعلى الرغم من ذلك، فإن آليات التجارة والاستثمار والسياحة والتعاون الثنائي تسير سيرا حسناً. وشيلي، كعهدنا دائماً، ترغب في إقامة حوار مباشر غير

بلد يسعى إلى السلام. إنه كلام بلد يبحث عن ذرائع كي يرتكب المزيد من العدوان.

وخامسا، فنيما يتعلق بالحاجة إلى ضمانات أقول إنها مسألة السجل التاريخي الذي يمكن التحقق منه من أن إريتريا وليست إثيوبيا هي التي ينبغي أن تطلب ضمانات ضد العدوان. إريتريا لم تهدد، قولاً أو عملاً، ولم ترتكب أي عدوان ضد إثيوبيا، ولا هي تفعل ذلك اليوم. ويود الوفد الإريتري أن يبلغ الجمعية أن إريتريا تثق بالتزام منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة كضامنين للسلام، وفق ما تتضمنه خطة السلام التي تنص على ما يلي:

"إن منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة ستكونان الضامنين للتنفيذ الدقيق لجميع أحكام الاتفاق الإطاري الذي وضعته منظمة الوحدة الأفريقية وطرائق تنفيذ الاتفاق الإطاري والترتيبات التقنية لتنفيذ الاتفاق الإطاري وطرائقه".

وسادسا، فيما يتعلق بالسلام والاستقرار في المنطقة، فتلك مرة أخرى مسألة سجل يقول إن إثيوبيا هي التي أصبحت بالفعل القوة الرئيسية لزعة الاستقرار في المنطقة. فتكرار غزوها للصومال بالدبابات والمركبات المدرعة والمدفعية الثقيلة، واحتلالها لعدة مدن وقرى وما ترتكبه من قتل ونهب وتدمير للممتلكات مسألة تحقق منها المراقبون من طرف ثالث. فما هي الحقيقة؟ أسألوا الصوماليين. إن انتهاكاتهم المتكررة للسيادة الكينية بحجة مطاردة مقاتلي جبهة تحرير أورومو مسألة ثابتة في السجل العام أيضا.

والنقطة التالية هي الدور التاريخي للمجتمع الدولي. فعلى مدار التاريخ تتأمر إثيوبيا وتتواطأ مع القوى الاستعمارية في تحديد مسار التاريخ في المنطقة. والنظرة الفاحصة إلى الاتفاقات الاستعمارية في القرن الأفريقي تكشف عن أن إثيوبيا كانت شريكة في معظم الاتفاقات الاستعمارية بشأن جيبوتي والصومال والسودان وكينيا وموقعة عليها. وليس اتحاد إريتريا الجبري مع إثيوبيا وما تلاه من ضم إثيوبيا لها انتهاكا لقرار الأمم المتحدة الذي رتب الاتحاد بينما كان المجتمع الدولي في واد آخر، سوى أمثلة قليلة.

بل إن إريتريا هي التي يجبرها المجتمع الدولي على تقديم تنازلات متتالية من أجل السلام. وإثيوبيا تشكو؟

"لكي يتم تحديد مصادر الصراع يجري تحقيق بشأن حوادث ٦ أيار/مايو ١٩٩٨ وبشأن أي حادث آخر سابق لذلك التاريخ يمكن أن يكون قد أسهم في سوء التفاهم بين الطرفين فيما يتعلق بالحدود المشتركة، بما في ذلك الأحداث التي وقعت في تموز/يوليه - آب/أغسطس ١٩٩٧".

وإريتريا ملتزمة ومنتظرة تنفيذ هذا الحكم وغيره من الأحكام. وعلى إثيوبيا أن تسهم أيضا في تحديد الاعتداء بتوقيعها على الترتيبات التقنية.

وثالثا، الالتزام بالسلام. إذ يطيب لحكومة أديس أبابا أن تقدم ألف ادعاء وادعاء بشأن التزامها بالحل السلمي. ولكن ترجمة الكلمات إلى أفعال شيء مختلف تماما. فالأفعال أعلى صوتا من الأقوال. وليس أمام نظام أديس أبابا إلا إجراء واحد لا غير لإضفاء المصادقية على التزامه بالسلام: ذلك هو التوقيع على الترتيبات التقنية والقبول ببرنامج السلام الذي عرضته منظمة الوحدة الأفريقية والذي تدعمه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره.

وانتقل إلى قضية السيادة على الأراضي المتنازل عليها فأقول إن إثيوبيا، رفضت، رغم ادعائها بالعكس، خطة السلام التي عرضتها منظمة الوحدة الأفريقية بحجة أن الترتيبات التقنية لا تتفق مع سيادة إثيوبيا على أراضيها. وهي من الناحية العملية تسعى إلى ضمانات جديدة لسيادتها على الأراضي المتنازل عليها. وهذا أشبه بفريق لكرة القدم يرفض اللعب إلا إذا ضمن النصر مقدما. وهذا هزل إن لم يكن خطرا قاتلا.

فالاتفاق الإطاري والطرائق وتوضيحات منظمة الوحدة الأفريقية واضحة جلية في هذا الشأن. وتؤكد الوثائق الثلاث أن المقصود منها ليس بأي حال إثارة مسألة سيادة ومصادقية أي من الطرفين على كامل ترابه، إذ المفهوم على نحو متبادل أن إعادة وزع القوات ليست حكما مسبقا على الوضع النهائي للأراضي المعنية، الذي يحدد في نهاية عملية تخطيط الحدود وترسيمها. فهذا هو ما يقوله الاقتراح.

ورغم هذه الرسالة الواضحة من منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة وجل المجتمع الدولي، تطالب إثيوبيا بأن تمنح الأراضي. والواقع أن هذا يتطلب تعديل الاتفاق الإطاري والطرائق المقبولة للآن. وهذا ليس كلام

وقدمت إثيوبيا آخر الأمثلة على ذلك. وثمة سمة أخرى هي أنهم يحاضرون بقية العالم عن فضائل السلام؛ ومن سماتهم التواضع المتعالي والفضول. وأخيرا، ومما يشير أشد الأسف، أنهم يقللون من أهمية بقية العالم، إلى درجة إهانة ذكائه.

وإريتريا ما هي إلا معتد صغير، وبالرغم من ذلك تظهر جميع سمات المعتدين. وخلال عام ونصف العام من عدوانها على إثيوبيا ما فتئت تدلل على جميع سمات المعتدين التي أحصيتها لتوي، وأكثر. فهي تدعو إلى السلام في الوقت الذي يحشم جيشها الغازي على التراب الإثيوبي. فهي تزعم أنها قبلت، متأخرة جدا، مقترحات السلام التي قدمتها منظمة الوحدة الأفريقية. وواقع الأمر أن هذه الوثائق هي نفسها التي ما انضكت ترفضها باستمرار - وهي لا ترفضها بلغة عادية أو بطريقة متحضرة، بل باحتقار وازدراء لا يطاقان المقترحات فحسب بل المنظمة التي صاغت المقترحات أيضا. وهذا ثابت في السجلات، وواضح في بياناتهم وردودهم على مختلف المقترحات التي قدمت إبان الفترة المنصرمة التي امتدت لعام ونصف العام - قبل أن ينقلوا إلى دولة محبة للسلام.

فلماذا تغيروا فجأة وداروا دورة كاملة، بحيث باتوا يتظاهرون الآن بالنوايا السلمية؟ يقينا أنهم لم يغيروا ما بأنفسهم إذ أن المعتدين لا يخضعون للانساخ - إذا استخدمنا مصطلحا بيولوجيا وعلميا - ولا يصبحون من محبي السلام بين عشية وضحاها. لأن ذلك يتناقض مع طبيعتهم، ولا يمكن لإريتريا أن تمثل استثناء للعادة. بل أن نقطة التحول جاءت في شباط/فبراير ١٩٩٩، عندما طردت إريتريا من أكبر مساحة من الأراضي التي احتلتها في إثيوبيا بالقوة. ولم يحدث أن طالبت أية منظمة أو أي طرف ثالث إثيوبيا بإخلاء الأراضي الإريترية أو الانسحاب منها، لأننا لم نكن هناك أبدا. والواقع أن الأمر هو عكس ذلك، فمنظمة الوحدة الأفريقية طالبت دوما القوات الإثيوبية بأن تنسحب من الأراضي الإثيوبية. ولا توجد أية وثيقة تطالبنا بالانسحاب من الأراضي الإريترية، لأننا لم نقم أبدا بغزو إريتريا ولم نرتكب عدوانا ضدها.

وعندما يقولون بأنهم غادروا الأراضي الإثيوبية من أجل حسم النزاع بالطرق السلمية، فإنهم هنا يستخفون بالمجتمع الدولي إلى درجة إهانة ذكائه، كما قلت. إن هذا

وأنتقل أخيرا إلى الهجمات بلا مبرر على الدولة والحكومة والقيادة في إريتريا. فالتهجمات الوقحة على حكومة وقيادة بلدي أحقر من أن تجد أي رد جاد. ويكفي القول إن نظاما للأقلية العرقية متهما بممارسة الفصل العنصري من شعبه بالذات وسجونه تفص بالسجناء السياسيين؛ ووسم بأنه عدو للصحافة الحرة؛ ويرتكب انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان، ليس للإريترين والإثيوبيين من أصل إريترى وحدهم بل ولشعبه أيضا، يصعب اعتباره مؤهلا لأن يلقي المحاضرات عن الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ومع هذا يجدر التأمّل في طبيعة حكومة تضطر إريتريا وغيرها في منطقتنا وخارجها إلى التعامل معها - وتحملها.

السيد ييمر (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): إن العدوان للأسف هو واقع في الحياة الدولية. فطالما كان هناك معتدون، يكون هناك عدوان. والآن وبعد أن استمعنا إلى بيان وزير خارجية إريتريا هذا المساء، أجد أن من المفيد أن أستخلص بعض الخصائص المميزة للمعتدين، كبارا كانوا أم صغارا.

والواقع أن هذا أمر محير، لأنهم أبدوا الخصائص نفسها على مدار التاريخ. وهم، كبيرهم وصغيرهم، يتقاسمون الملامح نفسها.

وهناك سمات عديدة، وسأذكرها بالترتيب حسب أهميتها. أولا، أن السمة الأكثر بروزا هي أنهم يلعبون دور الضحية بينما يستمرون في مواصلة عدوانهم. فالبيانات التي أدلى بها وزير خارجية إريتريا والممثل الذي تكلم لتوه تُعد دليلا واضحا على هذه الحقيقة. والسمة الثانية البارزة هي أن أصواتهم صاخبة ويفتعلون الكثير من الضجيج بما يعلو أصوات الضحايا؛ فهتلر كان يفعل ذلك؛ وموسوليني كان يفعل ذلك. فالضحايا تتحلى بالهدوء، في حين أن أصوات المعتدين تكون مرتفعة. وثالثا، إنهم يشوهون واقع الأمور - وتلك سمة أخرى من سمات المعتدين. وتلك هي أدواتهم. إنهم يخدعون المجتمع الدولي.

رابعا، يزعمون بأنهم أبطال السلام - فقد انقلبوا بين عشية وضحاها. وتلك سمة أخرى من سمات المعتدين؛ والواقع أن هذه السمة هي الأكثر شيوعا،

السيد جوردان - بانكو (بوليفيا) (تكلم بالاسبانية): أود أن أشير إلى الملاحظات التي أدلى بها سفير شيلي في وقت سابق اليوم.

لقد أدهشني أن شيلي مارست حقها في الرد بالنسبة للملاحظات التي أدلى بها وزير خارجية بوليفيا صباح اليوم، مع أنني لا أعتز على قيامها بذلك. فالممثلون لديهم نص بيان وزير خارجية بوليفيا واستمعوا إليه وهو يدلي به؛ وهم يعرفون أن بيانه كان بنّاء وإيجابياً. وعلاوة على ذلك، فإنه يتماشى ونداء السفير لارين لإجراء حوار دون شروط. ولقد قال وزير خارجية بوليفيا إن بوليفيا مصممة على الدعوة إلى إجراء حوار مباشر يغطي جميع المسائل المرتبطة بعلاقتنا مع شيلي، ودون أية شروط. وفي الماضي، كان شرط إجراء هذا الحوار عدم مناقشة مسألة توفير إمكانية الوصول إلى البحر.

علاوة على ذلك، قال وزير خارجية بوليفيا في بيانه فيما بعد:

"وإني لعلّي ثقة من أننا سنحدد قريباً جداً مع وزير الخارجية فالديس شروط ذلك الحوار، الذي ينبغي، في رأبي، أن يشمل النطاق الكامل لعلاقتنا، وأن يمدد طرق التعاون الاقتصادي والثقافي والسياسي الذي سيوحد بلدنا". (A/54/PV.20)

ولذا أعتقد بأننا متفقون. وأرحب بهذا الاتفاق وأعتقد أنه يجب علينا أن نتطلع إلى إجراء هذا الحوار وأن نعلم المجتمع الدولي بأن هذه الجهود الأولية ستؤدي إلى إجراء حوار في المستقبل بين وزارتي الخارجية في بوليفيا وشيلي.

أما بالنسبة للتعليق الآخر، بأنه ليست هناك مسائل معلقة بيننا، فنحن نسمع ذلك منذ ١٢٠ سنة؛ وبوليفيا ظلت ترد طوال ١٢٠ سنة. بيد أنني لن أطيل في هذا الأمر، لأنني سأضطر حينئذ إلى الدخول في تفاصيل معاهدة عام ١٩٠٤ التي أصبحت بوليفيا بموجبها بلداً غير ساحلي. فلننظر إلى العناصر الإيجابية ونترك تلك الحالة لمناقشة أخرى في المستقبل.

وفي أكثر من ثمانين مناسبة كان هناك حوار مع شيلي، كانت خمس منها في هذا البلد؛ وللأسف، فشلت تلك المحادثات لأسباب عديدة لا حاجة بي إلى التطرق إليها الآن. وكوّننا حاولنا إجراء مفاوضات في خمس

الأمر يشير السخط. فهم يزعمون بأنهم لم يتركوا لأنهم طردوا، بل خدمة لمصلحة السلام. وهذه إهانة لمنظمة الوحدة الأفريقية، ناهيك عن بقية المجتمع الدولي. وأن الموقف السلمي الحالي لإريتريا ليس أكثر من لحاء خارجي، إنه زيف، سينكشف بسهولة. فالتشرة هي طبقة رقيقة؛ إنها عرض سطحي أو عرض كاذب؛ إنه مجرد طلاء. فعندما ينخدش السطح تظهر الحقيقة، فهو يقدم مظهراً جذاباً للسطح، ويخفي خصوصاً مطالب الشخصية وراء جاذبية سطحية وغرارة جداً.

إن ما نراه من الموقف الذي تعرضه إريتريا إنما هو مظهر خداع. فكيف نخدش القشرة؟ إننا نخدشها من خلال تعرية سلوك إريتريا المتمثل في زعزعة الاستقرار في منطقة القرن الأفريقي، في الوقت الذي تدعو إلى تحقيق السلام مع إثيوبيا. وفي الأسبوع الماضي أعرب بوضوح رئيس دولة في منطقة القرن الأفريقي عن اعتقاده المخلص بأن من شأن إريتريا أن تحقق مكاسب أكبر كشريك متساو في الجهد الإقليمي المشترك لصوغ السلام الشامل وتعزيز التنمية والتصدي لتحديات التدهور البيئي من متابعة سياسة حمقاء ورعاء تسعى إلى مواجهة وزعزعة الاستقرار. فنحن لم نقل ذلك؛ فالذي قال ذلك هو رئيس جمهورية جيبوتي من على هذه المنصة نفسها. لقد كانت جيبوتي ولا تزال ضحية من ضحايا سياسة إريتريا القائمة على زعزعة الاستقرار.

فالسلك المزعزع للاستقرار يزيل القشرة ويظهر إريتريا على حقيقتها كما قلت، وفي التحليل الأخير، فإن المسألة هي مسألة ثقة - الثقة بالمعتدي. ومن الواضح أن ضحية مثل إثيوبيا على وجه التخصيص لا يمكنها أن تثق بالمعتدي. فالدول الأخرى التي ليست في عداد الضحايا قد تثق بالمعتدين، فهي قادرة على ذلك لأن أرضها ليست محتلة. إلا أنه مهما علا صوت إريتريا في المجاهرة بالسلام، يتعين علينا أن نضمن عدم بقاء أية ثغرات تسمح للمعتدي باستغلالها. وجل ما نقوله هو أنه لا ينبغي أن يكون هناك أي انحراف عن الوثيقة الأساسية - وأكرر - الوثيقة الأساسية لمنظمة الوحدة الأفريقية، أي الاتفاق الإطاري، فما يسمى بقبول إريتريا للاتفاق الإطاري لا يمكن مكافأته بالانحراف عن الوثيقة الأساسية في وثائق التنفيذ اللاحقة. ولا ينبغي أن تقدم للمعتدين أية حوافز من أجل القبول بشيء يتعين عليهم قبوله. وإن تقويض المبادئ الأساسية للاتفاق الإطاري لن يكون أقل من استرضاء لهم.

وقت لاحق. وكانت هذه أسس مفاوضاتنا منذ زمن عملية السلام في مدريد.

وفكرة أنه لم يكن هناك التزام خلال عام ١٩٩٤ أو عام ١٩٩٣، عندما أجرينا مفاوضات إسرائيلية - سوريا في وقت سابق، لا تمثل فقط السياسة التي ذكرتها أمس، وإنما هي مسألة وثقها من شاركوا في تلك المفاوضات وكتبوا عنها منذ ذلك الحين، بمن فيهم رئيس

مناسبات يعني أن هناك أمرا معلقا. ولكن فلنتجنب المساجلات في هذا الشأن؛ فقد أردت فقط أن أستشهد بتعليقات ممثل شيلي وأن أقول أنها تتفق تماما مع البيان الذي أدلى به وزير الشؤون الخارجية في بوليفيا هذا الصباح عن ضرورة إجراء حوار مباشر بشأن جميع المسائل المتعددة مع شيلي، التي سيحددها وزيراً خارجية بلدينا، السيد خافيير موريو من بوليفيا، والسيد خوان غابريل فالديس من شيلي.

السيد منقر يوس (إريتريا) (تكلم بالانكليزية): لا أريد أن أطيل في هذه النقطة، ولكنني أريد مجرد القول إن الحرب، سواء شنت بالقتال أو بالكلمات، كما تشن هنا، لن تقربنا من التوصل إلى حل سلمي لصراع حدودي يمكن أن يحل سلميا ويجب أن يحل سلميا. وأعتقد أن الشيء الأهم في نهاية الأمر هو أن هناك اقتراحا تعتبره منظمة الوحدة الأفريقية ومجلس الأمن والمجتمع الدولي عموما أنه اقتراح منصف وعادل. وقد قدمت إريتريا تنازلات، وقبلت جميع هذه الاقتراحات. ونحن لم نقم بصياغة الاقتراحات؛ فقد فعلت ذلك منظمة الوحدة الأفريقية بالتعاون مع الأمم المتحدة والولايات المتحدة. وقد قبلنا بها باعتبارها أساسا لحل سلمي. ويعود الأمر إلى الإثيوبيين في قبولها، بدلا من سوق الحجج عن سبب عدم قبولهم لها الآن. وحينئذ سيكون بوسعنا المضي قدما وحل هذه المسألة سلميا.

أما إذا رفضوها، فهم لا يرفضون اقتراحات إريتريا، لأن إريتريا لم تقم بصياغة تلك الاقتراحات. فهم يرفضون اقتراحات منظمة الوحدة الأفريقية والمجتمع الدولي ككل؛ وهذا هو الموقف الذي سيتعين عليهم أن يواجهوه.

السيد غولد (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أود مجرد الإعراب مجددا عن عزم شعب إسرائيل على تحقيق السلام مع جميع جيران إسرائيل، بما في ذلك السلام مع سوريا. وهذه أمنية وأمل شعب إسرائيل بأكمله، أي إحلال سلام يجعل إسرائيل أكثر أمنا في المستقبل، وليس أقل أمنا. ولكن ما هو المطلوب الآن هو تكرار التوضيح الذي تقدمت به أمس باسم حكومة إسرائيل: وهو أنه لم يصدر التزام في المفاوضات السابقة بالعودة تحديدا إلى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وأن أساس المفاوضات، كما هو معروف جيدا لجميع الدول الأعضاء في هذه الهيئة، هو قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) وقرار المجلس ٣٨٨ (١٩٧٣) الذي اتخذ في

مفاوضينا في عام ١٩٩٤، إيتامار رابينوفيتش، سفير إسرائيل لدى الولايات المتحدة في ذلك الوقت.

وأعتقد أنه، بدلا من أخذ أقسام منتقاة من سجل المفاوضات والسعي إلى تحويلها إلى اتفاقات ملزمة لم تكن موجودة أبدا، ولم توقع أبدا، يجدر بالأطراف الآن أن تضع حدا في نهاية المطاف للصراع العربي - الإسرائيلي في السنة المقبلة وأن تلتقي إسرائيل وسوريا وجها لوجه وتسويان هذه المسائل مرة واحدة وإلى الأبد. وينبغي أن نتذكر أنه خلال تلك المفاوضات السابقة كان الطرفان يتفاوضان على أساس مبدأ مفاده أنه لا يوجد شيء متفق عليه قبل الاتفاق على كل شيء. وإذا جلسنا معا، وجها لوجه، فإن شعب إسرائيل وحكومة إسرائيل مصممان على الوصول إلى سلام مع سوريا، ليس في خمس سنوات، وليس في ثلاث سنوات، بل في هذه السنة. لذلك فلنجلس معا ونشرع في المفاوضات.

السيد يمير (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): إن البيان الذي أدلى به ممثل إريتريا للتو لا يجعلني أقول شيئا جديدا أكثر مما قلت في بياني السابق. وقد قلت ما فيه الكفاية عن دعاوى السلام الإريتريّة، وتغييرها المفاجئ لموقفها، ودورانها بمقدار ١٨٠ درجة؛ وقد وصفت إريتريا بأنها الطرف المعتدي. ولا أريد أن أطيل في تلك النقطة الآن.

وأود أن أقول شيئا ليسجل في المحضر، ردا على بيانه، وهو أنني أتمسك بكل كلمة قلتها في بياني السابق.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٠٠.